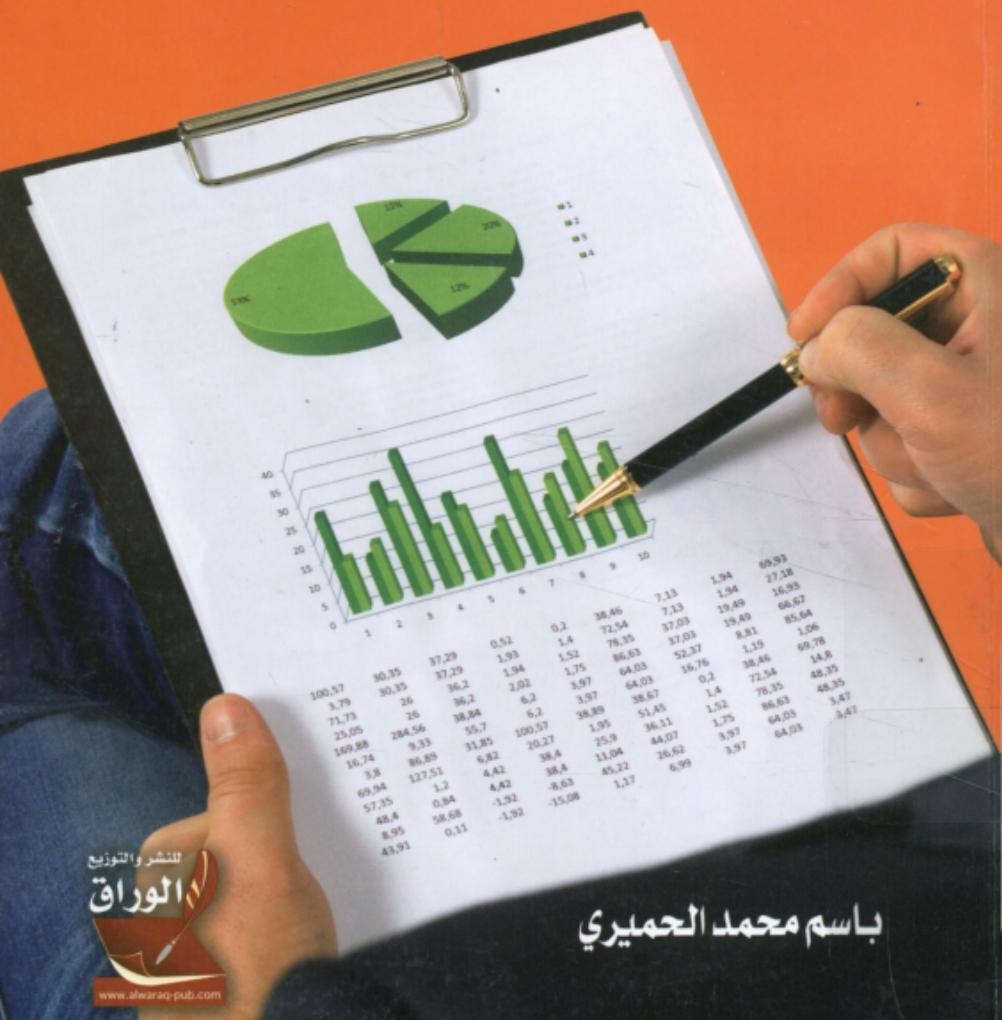


ادارة المبيعات

المنهجية والتطبيق



الكتاب والمؤلف

• يستفيد من هذا الكتاب المهتمون بنشاط المبيعات خصوصاً مدراء المبيعات ومساعديهم، كما يستفيد منه الدارسون لمادة التسويق والمبيعات. وقد أعد وفقاً للمفهوم التسويقي الحديث وبعالجة مهنية لوظائف المبيعات، حيث يستطيع مدير المبيعات أن يتعرف بشكل متوجهي واضح على وظائف إدارة المبيعات، وكذلك المعارف والمهارات التي يحتاج إليها البيان. جاء هذا الكتاب في ثمانية فصول غطت مختلف جوانب نشاط المبيعات الذي تمارسه المنشآت الصناعية والتجارية، فقد جاتت فصوله متتابعة لتغطي مختلف مراحل عملية المبيعات: وضع برنامج ستراتيجي للمبيعات، وتنفيذ برامج المبيعات، وتقييم المبيعات ومراقبة أداء جهاز المبيعات.

• المؤلف خبير في مجال التدريب والاستشارات الإدارية حيث عمل في هذا الحقل أكثر من ثلاثة عقود في العراق إذ عمل مع المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري وكذلك أدار مركز التدريب التجاري ومن بعدها أسس وأدار مركز الشرق الأوسط للأستشارات الإدارية والتدريب (خاص) كما استعين بخبراته من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للعلوم الإدارية ومنظمات دولية أقليمية (الاسكوا) علاوة على منظمات ومؤسسات محلية عديدة.



عمان - شارع الجامعة الأردنية
 مقابل كلية الزراعة
تلفاكس : 00962 6 533 7798
ص.ب 1527 عمان 11953 الأردن
E-mail: info@alwaraq-pub.com
E-mail: halwaraq@hotmail.com



**ادارة المبيعات
المنهجية والتطبيق**

ادارة المبيعات

المنهجية والتطبيق

المؤلف

باسم محمد الحميري



الطبعة الأولى

2013

كل الحقوق محفوظة

٦٨٥,٨١

الحميري، باسم محمد

ادارة المبيعات المنهجية والتطبيق/ باسم محمد الحميري
عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ .

() ص.

ر.أ. : (٢٠١٢ / ٨ / ٣١٨٩) .

الواصفات : /ادارة المبيعات// التسويق /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

جميع حقوق الملكية الأدبية محفوظة ويعظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إدخاله
على الكمبيوتر أو على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر والمؤلف خطيا

ISBN : 978 - 33 - 317 - (ردمك)

للنشر والتوزيع

الوراق

www.alwaraq-pub.com

مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

شارع الجامعة الأردنية - عمارة العساف - مقابل كلية الزراعة - تلفاكس 6 5337798
ص. ب 1527 تللاع العلي - عمان 11953 الأردن

e-mail : halwaraq@hotmail.com

www.alwaraq-pub.com - info@alwaraq-pub.com

المحتويات

الصفحة	الموضوع
9	مقدمة
13	الفصل الأول : مدخل الى المبيعات
15	المفهوم والوظائف
18	المفهوم الحديث للتسويق
24	المبيعات وانشطة التسويق
41	نطاق وظائف المبيعات وعلاقتها بحجم المنشأة
45	الفصل الثاني : ادارة وتنظيم المبيعات
47	مفهوم ووظائف ادارة المبيعات
51	الوظائف الادارية لمدير المبيعات
53	تنظيم المبيعات
67	الفصل الثالث : التنبؤ بالمبيعات
69	تقدير الطلب
71	التنبؤ بالمبيعات
76	العوامل المؤثرة على التنبؤ بالمبيعات
78	الطرق المستخدمة في التنبؤ بالمبيعات

الصفحة	الموضوع
87	الفصل الرابع :تخطيط المبيعات
89	مدخل عام الى التخطيط
90	التخطيط الاستراتيجي للمبيعات
94	مباديء التخطيط
96	العملية التخطيطية للمبيعات
104	من يقوم باعداد خطة المبيعات
110	موازنة المبيعات
115	الفصل الخامس :منافذ التوزيع
117	مفهوم وأهمية التوزيع
120	منافذ التوزيع
128	اختيار منافذ التوزيع
136	التوزيع المادي
145	الفصل السادس :تهيئة وإعداد البائعين
148	أتجاهات حديثة في المبيعات
152	إنتقاء و اختيار البائعين
159	تدريب وتطوير البائعين

الصفحة	الموضوع
172	توزيع البائعين على مناطق البيع
175	الفصل السابع: تحفيز البائعين
177	د汪ع العمل
185	الخواص المادية في التطبيق
189	الخواص المعنية في التطبيق
195	الفصل الثامن: تقييم المبيعات واداء العاملين
197	مفهوم وأهمية الرقابة على المبيعات
201	تقارير الرقابة على المبيعات
207	تحليل المبيعات
213	الرقابة على كلف المبيعات
214	تقييم أداء البائعين
221	المراجع الانجليزية
224	المراجع العربية

مقدمة

مارس الإنسان نشاط المبيعات منذ أقدم العصور. ومع تطور الزمن، تطورت معه أيضاً ممارسات البيع في المجتمعات وأصبحت لها أصول وقواعد، وتطور لدى الذين يمارسون وظيفة البيع ما يعرف بمهارات البيع. ومع اتساع السوق وتعدد المنافسين، أصبحت إدارة هذا النشاط بالمهنة الحيوية وغير اليسيرة، التي لا بد من الإعداد والتدريب للأشخاص الذين يمارسونها كمدراء أو كبائعين.

يستفيد من هذا الكتاب المهتمون بنشاط المبيعات خصوصاً مدراة المبيعات ومساعديهم، كما يستفيد منه الدارسون لمادة التسويق والمبيعات، وقد أعد وفقاً للمفهوم التسويقي الحديث ويعالجة مهنية لوظائف المبيعات، حيث يستطيع مدير المبيعات أن يتعرف بشكل منهجي واضح على وظائف إدارة المبيعات من منطلق المفهوم الحديث للتسويق، وكذلك المعارف والمهارات التي يحتاج إليها البائع. فقد جاء هذا الكتاب في ثمانية فصول غطت مختلف جوانب نشاط المبيعات الذي تمارسه النشأة الصناعية والتجارية، فقد جاءت فصوله متتابعة لتغطي مختلف مراحل عملية المبيعات: وضع برامج ستراتيجي للمبيعات، وتنفيذ برامج المبيعات، وتقيم المبيعات ومراقبة أداء جهاز المبيعات.

الفصل الأول (مدخل إلى المبيعات) تناول مفهوم ووظائف المبيعات في مفهومها الحديث، ووضح علاقة المبيعات مع أنشطة التسويق: تطوير المنتج، التوزيع، التسعي، الاعلان والترويج، وبموجب التسويق. كما تناول هذا الفصل أيضاً العلاقة بين نطاق وظائف المبيعات وحجم النشأة. وحيث أن الفصل الأول ركز على مفهوم المبيعات، فقد جاء الفصل الثاني (ادارة وتنظيم المبيعات) ليتناول مفهوم ووظائف ادارة المبيعات، والوظائف الادارية لمدير المبيعات.

وخطي الفصل الثاني أيضاً موضوع تنظيم المبيعات، والبدائل التنظيمية المتاحة لقسم المبيعات على ضوء الشروط والاعتبارات السائدة أمام الادارة.

ويتناول الفصل الثالث (التنبؤ بالمبيعات) التي هي وظيفة حيوية ليس لقسم المبيعات فحسب، بل لكل المنشآة لأهميتها في الجانب التخطيطي للمنشأة. يبدأ الفصل بتناول موضوع أهمية تقدير الطلب الاجمالي في السوق، والعوامل المؤثرة على الطلب، ثم يتنتقل بعدها لعرض موضوع التنبؤ بالمبيعات، مبيناً العوامل المؤثرة على التنبؤ، وموضحاً الطرق المستخدمة في عملية التنبؤ بالمبيعات.

ان فصل التنبؤ بالمبيعات يهتم في حقيقته لوظيفته الأساسية من وظائف مدير المبيعات التي يتناولها الفصل الرابع (تخطيط المبيعات). يقدم هذا الفصل مدخلاً عاماً الى التخطيط، ثم يتنتقل الى كيفية التخطيط الاستراتيجي للمنشأة. ويغطي هذا الفصل أيضاً جوانب العملية التخطيطية بمراحلها المختلفة ومعززة ببعض الأمثلة. ويناقش هذا الفصل تحديد الجهة التي تقوم بوظيفة تخطيط المبيعات، وكذلك أهمية الاستفادة من خبرات ومشاركة البائعين في عملية التخطيط. ويغطي هذا الفصل أخيراً بعض جوانب اعداد موازنة المبيعات.

اما الفصل الخامس (منافذ التوزيع) فهو يتناول مفهوم وأهمية التوزيع، أنواع منافذ التوزيع المتاحة، وأسس اختيار المنفذ المناسب، والتوزيع المادي .

ويأتي الفصل السادس (تهيئة وإعداد البائعين) ليتناول موضوعاً حيوياً يتعلق بكيفية توظيف العاملين الذين يكفلون بنشاط البيع. فهذا الفصل، بعد ان يشير الى أهمية مراقبة الاتجاهات الحديثة في المبيعات، يتطرق لعرض ويناقش مواضيع: إنتقاء البائعين لأغراض التعيين، تدريبهم وتطويرهم، وتوزيعهم على مناطق البيع.

والفصل السابع (تحفيز البائعين) هو امتداد للالفصل السابق من حيث اهتمامه برعاية جهاز المبيعات، الا انه يتناول كيفية الاهتمام بهم وشحذ هممهم أثناء العمل. ولهذا نجده يتناول مواضيع حيوية تخص الادارة والباعة: دوافع العمل، الحوافز المادية في التطبيق، والحوافز المعنوية في التطبيق.

ويختتم الكتاب بالفصل الثامن (تقييم المبيعات واداء العاملين) الذي يتناول مفهوم واهية الرقابة على المبيعات، موضحاً أنواعاً من تقارير الرقابة على المبيعات، ثم يتقلل الفصل الى موضوع تحليل المبيعات مبيناً أهميته وأساليبه معززاً ببعض الأمثلة. يغطي هذا الفصل أيضاً أنس وأساليب تقييم جهود البائعين كي يصار الى ربطها بموضوع تحفيز العاملين .

والله ولي التوفيق

باسم محمد حسن الحميري

الفصل الأول
مدخل الى المبيعات

مدخل الى المبيعات

يعتب نشاط المبيعات من الوظائف الأساسية في المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية لما له من أهمية مباشرة على حيوية المنشأة وبقائها. ويعرض من القراء والممارسين للمبيعات يختلط عليهم مفهوم المبيعات مع مفهوم التوزيع ومع مفهوم التسويق، مما يدفع بال الحاجة الى تثبيت المفاهيم والعلاقات الترابطية بين بعض الأنشطة بشكل صحيح. لهذا، سيتناول هذا الفصل أساسيات نشاط المبيعات تباعاً من خلال التعرف على:

• مفهوم ووظائف المبيعات .

• المفهوم الحديث للتسويق، وموقع نشاط المبيعات فيه.

• المبيعات وانشطة التسويق، والعلاقات الحيوية بينهما .

• نطاق وظائف المبيعات وعلاقتها بمجمجم المنشآة .

المفهوم والوظائف

مارس عمليات البيع والشراء في مجتمعات اليوم من قبل الجميع، أفراداً ومؤسسات، فهو نشاط يمارسه الكبار والصغار، والرجال والنساء لتلبية الاحتياجات القائمة للمنشآت والأفراد. إن نشاط المبيعات والشراء بشكله الحالي ما هو الا نتيجة الطبيعية للتطور التجاري لعمليات المقايضة التي كانت تجري بين الناس قبل ظهور النقود إلى الوجود والتداول كأداة للتبادل التجاري بين الأفراد. إن ظهور النقود كوحدة تبادل تجاري في المجتمعات بسط كثيراً على الأفراد عقد صفقات البيع والشراء فيما بينهم.

كما ان ظهور الثورة الصناعية ترك، بدوره أيضاً، أثراً كبيراً على نشاط المبيعات الذي يمارسه الأفراد والمؤسسات. فمن نتائج الثورة الصناعية ان تحافت طفرات في

القدرات الإنتاجية، مما دفع المتجين إلى توسيع أسواقهم جغرافياً لتشمل في البداية مناطق جديدة تقع في نفس المدينة التي يعمل فيها المتج. وبهذا تحقق للمتج أن يمارس نشاط المبيعات في مناطق بعيدة عن الحي الذي يعمل فيه، مما خلق فرصاً كبيرة لزيادة المبيعات.

ومن جهة أخرى، أدى التطور الكبير الذي حدث في وسائل النقل والمواصلات وكذلك الاتصالات إلى تمكين المتجين من إيصال منتجاتهم إلى مناطق ومدن أخرى تتجاوز حدود الدول التي يعمل فيها المتجون. وتتميز هذا النشاط تدريجياً إلى ما يعرف بنشاط التصدير، وأصبح بالإمكان مشاهدة منتجات تحمل نفس العلامة التجارية في أسواق دول متعددة.

إلا أنه رغم اتساع المساحة الجغرافية للأسواق وما يعنيه ذلك من إتساع فرص زيادة المبيعات المتاحة للمتج، فإن مفهوم عملية البيع يبقى في جوهره ثابتاً، سواء باع المتج بضاعته إلى زبون في حي أو إلى زبون يقطن بعيداً عنه، في مدينة أو دولة أخرى. فعملية المبيعات تعني من الناحية العملية تعنى انتقال ملكية المنتج أو السلعة من المتج إلى الزبون، كما تعنى أن المتج (أو باائع المنتج أو الخدمة) أمام بعض الفعاليات التي ينبغي إنجازها من قبله بنجاح كي تتحقق عمليات البيع إلى الزيان.

وقد عرفت جمعية التسويق الأمريكية عملية المبيعات بأنها "مجموعة من الفعاليات المصممة لترويج شراء الزبون للمنتج أو الخدمة. ويمكن لعملية المبيعات أن تتجزء شخصياً أو من خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني أو من خلال وسائل إتصال أخرى. وبشكل عام تتضمن العملية على مراحل مثل تقييم احتياجات الزبون، عرض مواصفات وفوائد المنتج بما يحاكي احتياجات الزبون، والتفاوض على السعر، وتسليمها، وقرارات أخرى⁽¹⁾.

(1) راجع تعريف جمعية التسويق الأمريكية على الموقع الإلكتروني :

Dictionary - Marketing Power - American Marketing Association

ان عملية البيع تعني ضمانتها التعامل المباشر مع الزبائن، حتى لو كان ذلك عبر وسائل الرسائل الالكترونية أو الهاتف أو غيرهما من الوسائل الأخرى. الا ان التمعن قليلاً بالتعريف الوارد أعلاه، الموضوع من قبل جمعية التسويق الأمريكية، يربينا إشارات واضحة إلى إنشطة أخرى تتعدي الإتصال المباشر بين البائع والزبون الذي ينصب على إنجاز عملية البيع، أو نقل ملكية السلعة. فهناك في التعريف إشارات واضحة إلى مجموعة من المصطلحات التسويقية، مثل: الترويج، وتقدير احتياجات الزبيون، وعرض (يعنى تقديم) مواصفات وفوائد المتوج بما يحاكي احتياجات الزبيون، والسعر. وهذه الإنشطة الأخرى المشار إليها في التعريف هي في حقيقتها إنشطة تتضمن تحت الشاط النسويقي الذي يتضطلع به المنشأة من أجل إنجاز مهمة بيع متوجهاتها أو خدماتها، وهذه الإنشطة هي إنشطة مساندة لادارة المبيعات.

هذا وستتناول مفهوم "ادارة المبيعات" في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ان نشاط المبيعات هو في حقيقته أحد الانشطة الأساسية للتسويق. الا ان البعض من الناس (من غير المختصين بالتسويق) يختلط عليه الأمر في معنى ومفهوم التسويق، وفي كيفية تمييز ذلك عن مفهوم المبيعات. كما قد ياتبس الأمر لديهم أكثر عند طرح الإنشطة التسويقية الأخرى، خصوصا فيما يتعلق بمفهوم التوزيع وكيفية تمييزه عن مفهوم المبيعات. وحيث ان واقع المبيعات هو نشاط من إنشطة التسويق، وتدار فعالياته بالتكامل والتسييق مع إنشطة التسويق الأخرى، فينبغي التعرف بوضوح من خلال الصفحات القادمة على الآتي :

- المفهوم الحديث للتسويق، وموقع المبيعات في ذلك .
- العلاقات القائمة والمترادفة بين المبيعات من جهة، والتوزيع وتطوير السلعة والسعير والاعلان والبحوث التسويقية من جهة أخرى .
- هل يتغير مفهوم "المبيعات" بتغير حجم المنشأة ؟

المفهوم الحديث للتسويق

نتيجة الخبرة المتراكمة، أدركت إدارات المنشآت وأدرك رجال الأعمال بأن وجود المنشآت ومصيرها يرتبطان بشكل وثيق مع مدى تفاعل المنشآة مع السوق واحتياجات المستهلكين فيه. كما وأدركت المنشآت أيضاً بأن ضمان مصيرها وغواها يمكن أن يتحققان لها فيما لو اعتمدت المفهوم الحديث للتسويق الذي يقوم على فلسفة عمل ذات منحى تسوقي، الذي يتميز بالخصائص الآتية:

- تعتبر احتياجات المستهلكين هي الأساس في تحديد فعاليات المنشآة.
 - تهتم الإدارة كثيراً بدراسة السوق والعوامل البيئية للحصول على مؤشرات اقتصادية وتسويقية تخدم عملية التخطيط في المنشآة.
 - تسلم الإدارة مجتمعية حدوث تغيرات وتحولات في السوق والأعمال، إلا أنه يجب أن يسيطر على هذه التغيرات والتحولات.
 - يوظف كامل نشاط المنشآة ضمن استراتيجية وخطة تسويقية.
 - يتوزع اهتمام الإدارة بين الأرباح وحجم المبيعات ونمو المنشآة.
- ان المفهوم الحديث للتسويق يمثل خلاصة تجارب الإدارات عبر السنوات الماضية بعد ان خبرت فلسفة عمل ذات منحى إنتاجي وأخرى ذات منحى يبعي ثبت التجارب العملية عدم واقعيتها، وأدركت هذه الإدارات ان محور نشاط المنشآة يجب ان يدور في تلك احتياجات المستهلكين كي تتمكن المنشآة من الديمومة والنمو.
- وقد تناول الكتاب والباحثون المفهوم الحديث للتسويق، فعرفه فيليب كوتلر بأنه⁽¹⁾ (تحليل وتنظيم وتحفيظ والسيطرة على موارد المنشآة وسياساتها وانشطتها من أجل إشباع حاجات ورغبات مجتمع محدود من الزبائن، وكذلك من أجل تحقيق الأرباح).

(1) Kotler, Philip, " Marketing Management: Analysis, Planning and Control", Prentice Hall Inc; 1967, P 12.

ويلاحظ في الشطر الأخير من التعريف انه يتناول (هدف) التسويق. وجعل الكاتب هدفين للتسويق، هما: اشباع حاجات المستهلكين وتحقيق الأرباح. الا اننا وإن كنا لا نختلف مع هذين الهدفين للتسويق، إلا اننا نرى ضرورة التحفظ في صفة الاطلاق بخصوص الهدف الرئيسي.

فمما لا شك فيه ان المنشآت تهدف إلى تحقيق الأرباح جراء اضطلاعها بأعباء النشاط الذي تمارسه وتحملها للمخاطر المالية، الا انه توجد حالات إستثنائية لبعض المؤسسات التي تمارس التسويق ووظائفه المتعددة، حيث تغلب الاهداف الاجتماعية واهداف رعاية الفرد اقتصاديا على اهدافها الرجعية كما هو الحال مع ما تعرف بالمؤسسات غير الرجعية مثل بعض المستشفيات الحكومية والمؤسسات التي تهتم برعاية ونقاقة الأطفال. لذا فإن إلغاء الهدف الرئيسي لا يلغي بالضرورة الصفة التسويقية عن نشاط المنشآة.

وتعريف التسويق من قبل ستانتن بأنه⁽¹⁾ (نظام متكامل من الفعالities المتداخلة المصممة لتحفيظ وتسخير وترويج وتوزيع سلع وخدمات ملية للحاجات، لزيانن حالين وعฒلين).

اما أحدث تعريف للتسويق من قبل جمعية التسويق الأمريكية، فهو " هو نشاط لمجموعة من المؤسسات والعمليات التي من شأنها إيجاد واتصال وتسليم وتبادل عروض السوق والتي لها قيمة لدى الزبائن والعملاء والشركاء والمجتمع ككل⁽²⁾ .

لا شك ان مفهوم المجتمع والأفراد للتسويق يتأثر بعاملين، هما: درجة تطور المجتمع من الناحية الانتاجية أولاً، وسعة ثقافة افراد المجتمع ثانياً. فكلما تطور انتاج المجتمع صناعيا وزراعيا وخدماً بما يعني الوفرة، كلما كانت نظره المجتمع إلى التسويق

(1) Stanton, W; "Fundamentals of Marketing", 6th Edition, McGraw – Hill Inc; P 5.

(2) راجع تعريف جمعية التسويق الأمريكية على الموقع الإلكتروني :

اقرب إلى المفهوم المعاصر. كما ان تباين الثقافة والوعي التسويقيين خلق تبايناً بين الأفراد وبين المنشآت في نظرتهم ومفهومهم للتسويق، ولا غرابة ان نجد افكاراً مشوّشة بل ومتناقضة احياناً عن التسويق. وينسحب عدم الوضوح في مجتمعنا حالياً عن معنى ومفهوم التسويق الى العديد من العاملين في المنشآت التجارية، بل وحتى بعض العاملين بالنشاط التسويقي بالذات. ففي إحدى الدورات التدريبية التينظمها مركز التدريب التجاري في بغداد لعدد من المدراء العامين لشركات تابعة لوزارة التجارة، عبر أحد المشاركون بالدوره عن حيرته تجاه هذه النقطة، قائلاً {اني أجد نفسي محتراماً أمام مفهوم التسويق. هل هو يا ترى شيءٌ مغاير للمبيعات؟ وماذا يقصد بالتوزيع؟}. وفي لقاء مماثل نظمته المنظمة العربية للتنمية الصناعية لعدد من افراد الإدارات العليا في الوطن العربي في بغداد (1986) طرح فيه المشاركون بالدوره التدريبية نفس التساؤلات وابدوا نفس الحيرة التي ابادها مدیرینا العراقي.

ان المفهوم المعاصر للتسويق يعبر عن مجموعة انشطة تلبی بمحملها احتياجات المستهلكين. فالتسويق يحتوي على نشاط نقل ملكية السلعة (المبيعات)، ويحتوي على نشاط تنظيم السوق بالسلعة من خلال الوسطاء أو بشكل مباشر (التوزيع)، كما يغطي نشاط التسويق والاعلان والترويج. ان المفهوم الحديث للتسويق يقوم على ثلاثة مباديء، هي :

- 1- تركيز المنشأة على السوق، وليس على السلعة.
 - 2- تحقيق حجم مبيعات مرتفع (مع مراعاة حالات المؤسسات غير الرسمية).
 - 3- تحقيق تكامل وتنسيق تنظيمي بين إنشطة المنشأة.
- ان المبدأ الأول في المفهوم الحديث للتسويق هو ان تركز المنشأة على السوق وليس على السلعة ادراكاً من ان الفرص التسويقية المتاحة في السوق يتوصّل اليها من خلال التعرف على حاجات المستهلكين ورغباتهم، وبذلك تستطيع ادارة المنشأة

التعرف على مواصفات السلع المناسبة لاحتياجات المستهلكين. إلا أنه للأسف يلاحظ من الناحية العملية أن فلسفة عمل الكثير من الإدارات تقوم على العكس من ذلك، أي أن اهتمامها ينصب على السلعة أو الخدمة التي تقدمها المنشأة وليس على السوق أو المستهلك. ولعل أفضل ما يوضح ذلك هو طريقة الإدارة بالتعبير عن طبيعة عمل شركتها، فإذا وجهنا سؤال: (ما هو عمل شركتكم ؟) إلى بعض إدارات الشركات، وكانت الإجابات بصيغة التركيز على السلعة انتاجاً أو بيعاً أكثر من تناولها وتركيزها على السوق.

وفي أدناه أمثلة تقارن بين إجابات ذات فلسفتين مختلفتين عن سؤال:

ما هو عمل شركتكم ؟

اجابة تركز على حاجة السوق	اجابة تركز على السلعة	الشركة
نوفر المناخ الملائم داخل البيوت والأبنية	تصنيع المبردات والمدافئ	شركة الملاهي الصناعية
نبي الاحتياجات السلعية المتنوعة للزيائرين	عرض وبيع سلع استهلاكية متنوعة	الشركة العامة للأسوق المركزية
تقديم خدمات الراحة والاستجمام والترفيه بعيداً عن البيت	إدارة فنادق ومنتجعات سياحية	شركة المرافق السياحية
تقديم خدمات مناسبة ومرحة لنقل الأفراد	ادارة وتشغيل اسطول من حافلات النقل	شركة نقل المسافرين

ان مقارنة بسيطة بين الجوابين تربينا ان اجوبة العمود الأول تلخص عمل الشركة على انه تصنيع وبيع المدافء والمبردات بالنسبة لشركة الملال مثلاً. وبالرغم من ان هذا الجواب صحيح بالكامل، إلا انه ألغى كل أفق ع念ل لفرص توسيع الأعمال أمام الشركة ! أما الجواب الثاني، الذي ذكر على حاجة السوق، فإنه يفتح آفاق واسعة لعمل الشركة، فهي اليوم تعامل بالمدافء والمبردات (التي تبرد الماء بواسطة الماء)... لكن تبقى اليوم أو غداً إمكانيات لتلبية إحتياجات أخرى للسوق - ضمن عمل الشركة في توفير المناخ المريح داخل البيوت والمكاتب والأبنية - : فهناك فرص للشركة لإنتاج وبيع المكيفات باحجام مختلفة، وبيانواع مختلفة منها ما يسد حاجات البيوت والمكاتب، ومنها ما يلي حاجات العمارات والأسواق المركزية، ولربما سلع أخرى بعدها.

ان الفرق بين الإجابتين هو تعبير عن الفرق في فهم عمل الشركة. ان هذا السؤال يمكن ان يوجه إلى كافة المنظمات من أجل تحديد هويتها، وعندما يمكن ملاحظة البون الشاسع بين الإجابتين. والإدارات الخادفة هي من تدرك بشكل دقيق هوية منظماتها من خلال الفهم الصحيح والجيد لعمل منظماتها.

ان تبني المفهوم الحديث للتسويق كفلسفة ومنهجية في العمل، يجعل المنشآت أكثر تأثيراً في السوق، وان تمارس وظائفها بكفاءة وفاعلية. وهذه المنهجية تتطلب من الادارة تحديد ما يلي:

- 1- تحديد نوع العمل أو النشاط الذي تمارسه المنشآة.
- 2- تحديد أهداف وستراتيجيات المنشآة بوضوح، تتيح لادارة المنشآة وللعاملين فيها القدرة على ما تصبو إليه المنشآة.
- 3- الربط الدائم بين الحاضر والمستقبل وتكييف موارد المنشآة لذلك.

ان المبدأ الثاني في المفهوم الحديث للتسويق هو مبدأ تحقيق حجم مبيعات مربع. ان هذا المبدأ في حقيقته يوفّق بين مفهوم تجزئة السوق إلى أسواق صغيرة فرعية من أجل تلبية رغبات كل فئة من المستهلكين في السوق، وبين ضرورة ضمان استمرارية المنشأة بعملها من خلال تحقيق ارباح مجزية لها.

وبعبارة أخرى، ان تجزئة السوق يجب ان تكون قائمة للحد الذي يتحقق فيه حجم مبيعات اجمالي يحقق ربحاً مجزياً للمنشأة.

ان تحقيق الأرباح مفهوم اقتصادي مسلم به في مشروعات الأعمال سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو أخرى، وسواء كانت المشاريع تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص. الا ان التأكيد على وجود الهدف الرئيسي كصفة مشروطة للتسويق (كما يشير بعض الكتاب لذلك) شرط غير مقبول إذ ان هناك عدد ملحوظ من المؤسسات الالارجعية تمارس نشاطاً تسويقياً لأهداف إجتماعية مختلفة، كالمستشفيات الحكومية لأسباب إنسانية، وبعض دور النشر الحكومية التي تهتم بشفافة الطفل في بعض الدول العربية وغيرها وذلك لأسباب تربوية، وغيرها من المؤسسات الأخرى.

والمبدأ الثالث في المفهوم الحديث للتسويق هو مبدأ تحقيق التكامل والتنسيق التنظيمي بين انشطة المنشأة من أجل تحقيق اهدافها، وهذا يتطلب ويعني اشتراك اهداف ووضع خطط الانشطة المختلفة على ضوء الاهداف التسويقية للمنشأة، وبذلك توزع الأدوار في تنفيذ خطة عملها، الا انها تبقى تصب جميعها بالاتجاه واحد هو اتجاه اهداف المنشأة.

وكخلاصة للمفهوم الحديث للتسويق، يمكن القول ان وظائفه تتطرق من تحديد الحاجة لدى الزبائن، والعمل على إشباعها، والعمل على كسب المزيد من الزبائن. كما ان الحاجة لنشاط التسويق لا تقصر اليوم على المؤسسات الصناعية والت التجارية فحسب، بل تحتاجها كل المؤسسات والمصالح بضمنها المؤسسات غير الربحية والمستشفيات الدوائر الحكومية الخدمية المتعددة.

المبيعات وانشطة التسويق

يسلم المعنيون بالاقتصاد والتسويق من ممارسيين وأكاديميين بأن الطلب القائم على كل سلعة يتأثر بمجموعة عوامل خارجية، يعنى أن عوامل تكوينها وتحريكها تقع بالكامل خارج حدود وسيطرة المنشأة. إن إدارات المنشآت لا تمتلك القدرة على التحكم أو توجيه هذه العوامل الخارجية. ومن أمثلة هذه العوامل الخارجية :

• الاقتصاد: الدخل القومي، معدل نمو دخل الفرد، السياسات الاقتصادية الحالية والقبلية.

• السكان: النمو السكاني، الانتشار الجغرافي، الفئات العمرية والجنسيّة .

• القوانين والتعليمات: مجموعة التشريعات السائدة التي تؤثر على المنشأة ونشاطها التسويقي .

• عادات ورغبات المستهلكين والزبائن .

• التطور العلمي والتكنولوجي وما يفرزه من اختراعات وتطوير على السلع .

• المناخ وأثره على البيئة وعلى نشاط المنشأة .

• التقاليد والقيم السائدة والتي تعرف بالمؤثرات الثقافية .

• المنافسون: عددهم وتأثيرهم في السوق .

إن الإدارة الخادفة للمنشأة وإن كانت لا تمتلك القدرة للتتحكم بالعوامل أعلاه، إلا أنها تستطيع أن تكيف ظروف وامكانيات المنشأة للتعايش مع المؤثرات الناجمة عن تلك العوامل الخارجية، بالاستعانت بالأنشطة التسويقية المتاحة لديها بحيث يتحقق لها إنسانية في المبيعات، وثوها. إن الغاية الأساسية من الوظائف التسويقية هي دعم نشاط المبيعات وتنميتها باستمرار، أو الحفاظة على ثباتها في الحالات الحرجة وال الاستثنائية. إن الأنشطة التسويقية التي يمكن أن تدعم نشاط المبيعات هي تلك التي تعرف بمصطلح {المزيج التسويقي} التي تشمل تطوير السلعة، والتوزيع، والتسويق، والترويج، ويضاف إلى ذلك أيضاً نشاط بحوث التسويق .

• تطوير السلعة

ينظر للسلعة على أنها مجموعة من الخصائص والمكونات المادية مجتمعة على شكل محدود وملموس⁽¹⁾، وبهذا المفهوم يمكن أن ينظر إلى كل سلعة في محظوظنا كالأدوات والبدلات أو الخشب والحديد أو عصير البرتقال. إن هذا المفهوم مفهوما عاما، فعند التحدث عن السلعة تسويقيا لا بد من المزيد من الدقة في التعبير، فعصير البرتقال المعبأ بقنية زجاجية هو من الناحية التسويقية بمثابة سلعة مختلفة تماماً عن العصير المعبأ بعلبة معدنية، فكل منها سلعة مستقلة ومتغيرة للأخرى. وإن كان هناك اختلاف في حجم القنية أو العلبة المعدنية لحصلنا على سلعة أخرى. كما أن التباين بالعلامة التجارية يجعلنا أمام سلع متباعدة أيضاً، وإن كان المحتوى المادي للسلعة مماثلاً. إن هذه السلع التماضية بالمحتوى، والمتباعدة بنوع التغليف أو حجم العبوة أو القياس أو العلامة التجارية تسعى إلى ارضاء فئات مختلفة من الزبائن والمستهلكين. لهذا فإن اجراء أي تغيير أو تعديل على سلعة قائمة أياً يكن يعني إيجاد سلعة جديدة. وإن طرح سلع جديدة إلى الأسواق مسألة بالغة الأهمية للمنشأة، ليس في المراحل الأولى من عمرها فحسب، بل تستمر وتزداد هذه الأهمية على مدى عمر المنشأة ما دامت المنشأة تحرص على استمرار نشاطها وديموتها. ويقصد بالسلعة الجديدة من الناحية التسويقية كل سلعة تعطي المستهلك خياراً عند الشراء. وبذلك يمكن القول، واستناداً إلى هذا المفهوم، ان تطوير السلع يعني الآتي :

⁽¹⁾ انظر:

الدكتور صلاح الشواني، الادارة التسويقية الحديثة، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت 1970، ص 221.

وكذلك انظر :

- 1- ابتكار السلع: يعني إيجاد سلع لها بديل أو عوض، ويوجد طلب عليها في الأسواق. ومثال ذلك الحاجة إلى أدوية لأمراض لا زالت مستعصية العلاج. وضمن هذه المجموعة من السلع يمكن ان يشار الى تلك السلع التي أدت او يمكن ان تؤدي منافع بشكل جديد او مختلف عن السلع الموجودة حاليا، مثال: حلت الصناعات البلاستيكية محل الكثير من الصناعات المعدنية والخشبية.
- 2- غواير سلع قائمة: ويعني بذلك إضفاء تحويلات مادية على السلعة من حيث التصميم او التغليف او غيرهما. ان مثل هذه التحويلات وان تكون بسيطة للغاية احيانا، الا انها تعني تسويقيا سلعة جديدة لأنها تعطي المستهلك خيارا جديدا عند الشراء. مثال، انتاج سبورات بأبعاد او سمك جديد . وقد يأخذ التحويل أشكالا مختلفة اخرى، فانتاج حليب على شكل مسحوق يعتبر سلعة جديدة بالمقارنة مع الحليب الطازج اذ يوفر ذلك للمستهلك خيارا اضافيا عند الشراء، وكذلك التعبئة في علب معدنية او كارتونية (اضافة الى تعبته في قناني زجاجية) يعتبر من الناحية التسويقية طرح متوج جديد الى الاسواق .
- 3- تقليد سلع قائمة: ويعني بذلك انتاج سلع على غرار سلع مألوفة ومتعارف عليها في الأسواق، الا انها تعتبر سلعا جديدة بالنسبة للمنشأة، وينظر اليها المستهلك بشيء من الاختلاف من حيث المظهر او الأداء او العلامة التجارية او خواص اخرى تعطي المستهلك خيارا مضافا عند الشراء.

تكمّن أهمية نشاط تطوير السلعة لنشاط البيع في أن ثوبيّة المنشأة يرتبط ب مدى قدرتها على إثياع حاجات ورغبات المستهلكين والزيارات، وكذلك بقدرتها على كسب المزيد من المستهلكين والزيارات المحتملين. الا ان طرح سلعة او مجموعة من السلع هذا اليوم الى الاسواق، وامساك المنشأة بزمام المبادرة تسويقاً، لا يعني انها بلغت آخر المطاف وضمنت المستقبل على وجه اليقين، اذ ان المجتمعات في حالة تطور مستمر بفعل عوامل اقتصادية وعلمية وحضارية تتفاعل فيما بينها لتغير من نظرية المستهلك الى السلعة مع مضي الزمن. ان الحفاظ على زمام المبادرة في الاسواق يتطلب الاكتشاف المبكر للتحولات التي تطرأ على حاجات ورغبات المستهلك وتترجمها - قبل الآخرين - الى سلع وخدمات تناسب مع التطور وال الحاجة. ان تأخر المنشآت بالاستجابة لهذه التحولات يجعلها في حالة الخسار مستمر في الاسواق قد يصل الى غلق ابوابها في النهاية.

ويمكن ان ينظر الى تطوير السلعة من زاوية ثانية، فمن الواضح ان ادارة أي منشأة تحمل مسؤولية تحقيق استغلال افضل للموارد المتاحة لديها، وكذلك مسؤولية تحقيق الارباح الجذرية. واذا نظر الى المستجدات التي تطرأ على حاجات المستهلك وتطورها باستمرار بانها فرص متاحة لتحقيق استغلال افضل للموارد المتاحة، فأن ذلك يوفر للمنشأة تحقيق ترابط بين الاستغلال الافضل للموارد من جهة، وبين طرح سلع جديدة الى الاسواق من جهة ثانية. وبترتبط هاتين الستراتيجيتين تحقيق المنشأة درجات أعلى من الرضا لدى المستهلكين، ودرجات أفضل من الارباح والنمو لها .
ولهذا ترى ان السلع الجديدة تشكل النسبة الأعلى في أسباب ثبو الكثير من المشاريع في الدول الصناعية، كما انها المساعم الأعظم في الارباح المتحققة في اغلب الحالات. ففي مؤسسة M3 مثلا يخطط لكل قسم سلعي ان يحقق 25٪ من مبيعاته السنوية من بيع منتجات جديدة لم تكن موجودة قبل خمس سنوات.

وفي دراسة أجريت على مجموعة من المؤسسات تبين انها خططت لتنمية مبيعاتها خلال السنوات اللاحقة بحيث يكون 75٪ من نمو المبيعات آت من منتجة جديدة، وشملت هذه الدراسة احدى عشر صناعة، كانت صناعة الورق أحداها التي توقعت حداً أدنى من النمو كنتيجة لطرح سلع جديدة الى الاسواق، أما الصناعات الأخرى فقد توقعت حداً أدنى لا يقل عن 50٪ من الزيادة المتوقعة في المبيعات⁽¹⁾.

الا ان مهمة تطوير سلع جديدة ليست بالمهمة البسيطة، فكم من جهود واموال ضاعت سدى بسبب فشل السلع الجديدة. وقد اجريت العديد من الدراسات لتحديد نسبة السلع الفاشلة، وتبين انها تتراوح بين 33٪ - 98٪ من السلع الجديدة⁽²⁾.

وعند الحديث عن فشل السلعة في هذا المجال، نعني عدم تحقيق الاهداف البيعية الموضوعة لها، او تعذر تحقيقها بالكلف المقبولة. ولا شك ان الضرر الناجم عن فشل السلعة هو على درجات، يصل السوء بعضها الى تقويض المشاة.

وكخلاصة، تمثل السلعة للمنشأة صلة الوصل بينها وبين السوق، وكلما كانت السلع قريبة الى نفوس ورغبات المستهلكين تعززت صلة الوصل هذه. وهذا السبب كانت هناك إشارة واضحة إلى تطوير السلعة في تعريف المبيعات الوارد في صدر هذا الفصل حيث جاء ما نصه تقديم مواصفات وفوائد المنتوج بما يحاكي إحتياجات الزبائن. ومن خلال اجراء بعض البحوث يمكن للمنشأة معرفة ما يستهوي المستهلكين من اضافة خصائص ومواصفات تجعل السلعة أكثر مرغوبة من قبل المستهلكين من حيث حجم العبوة أو التغليف والألوان والحجم والشكل والتصميم أو النكهة.

(1) ooZ Allen & Hamilton, "Contribution of New Products to Sales Growth as Estimated for Period from 1963 – 1967 in Selected Industries", New York, 1968.

(2) Gulinan, and Paul, "Marketing Management: Strategies and Programs", McGraw – Hill, 1982, P 160.

والاستعمال. ان قرار تحرير السلعة او قرار إضافة سلعة جديدة هو شيء خاص بالمنشأة.

• التوزيع

تميز المجتمعات حضرنا الحديث بكثرة السلع وتعدد انواعها فمنها البسيطة جدا ومنها المعقّد الصنع، ومنها ما يتبع عمليا وتفيد عن الحاجة ويصدر فائضها، ومنها ما هي نادرة وقليلة ويعمل الى استيرادها من خارج البلد. ان كل السلع ومهما تباينت بساطتها او درجة تعقيدها، ومهما تباينت في حجم انتاجها تمر عبر قنوات من المنتج الى المستهلك الأخير كي تصل اليه في المكان والزمان المناسبين، انها تمر عبر ما يسمى باتفاق التوزيع.

ان كل السلع التي لا تستهلك من قبل صانعها تمر عبر منفذ توزيعي او أكثر كي تصل الى المستعمل او المستهلك الأخير. وقد يأخذ المنفذ التوزيعي شكلا بسيطا كوقف المزارع على الطريق العام لبيع محصوله الى عابري السبيل. وقد يكون المنفذ التوزيعي أعقد من ذلك بكثير كاستيراد البن او الخشب من خارج الدولة، فتمر السلعة بسلسلة طويلة من المنافذ التوزيعية (من المنتج الى المستهلك الأخير) على خلاف الحالة الأولى التي كان فيها انتقال السلعة بشكل مباشر من المنتج الى المستهلك. ان لكل منفذ توزيعي طرقان اساسيان هما المنتج والمستهلك او المستهلك الآخر. وغالبا ما يوجد أطراف آخرون هم الوسطاء (مؤسسات أو أفراد) كباعة الجملة او المفرد. ان الوظيفة الأساسية للمنفذ التوزيعي هي نقل ملكية السلعة من طرف لأخر، اي من المنتج الى الوسطاء واخيرا الى المستهلك الأخير. ويساهم الوسطاء في عملية انتقال ملكية السلعة من خلال عمليات الشراء والبيع بشكل مباشر، او بالتفاوض نيابة عن وكيل او سمسار. ولهذا فإن السلعة في بعض مراحل انتقالها قد تصبح بحيازة الوسيط ماديا، الا انها لا تدخل بحيازته أبدا اذا الم忽ر دوره على تثبيت الطلب حيث عندها يتم التجهيز من المنتج الى المستهلك مباشرة .

ومن الضروري الاشارة الى ان العملية التسويقية تشمل على مؤسسات وانشطة عديدة كلها ذات اهمية حيوية لانتقال السلع وهي تخدم نشاط البيع والشراء، الا ان هذه المؤسسات لا تصنف ولا تعتبر منافذ توزيعية لانها غير معنية بشكل مباشر بانتقال ملكية السلعة، وهذه المؤسسات تشمل شركات النقل، وشركات الحزن والمستودعات، والمؤسسات المالية كالمصارف وغيرها، والوكالات والمكاتب الاعلانية، ومكاتب البحوث التسويقية وغيرها من المؤسسات الأخرى.

ان التطور التطوير الصناعي الذي مكن على زيادة القدرات الانتاجية، واتساع الاسواق من حيث الكثافة او المساحة وبعد الجغرافي جعل للوسطاء اهمية كبيرة في النشاط التوزيعي. ويمكن تلخيص اهمية التوزيع لنشاط المبيعات بالآتي:

1- تحقيق منفعة مكانية

ان اتساع الاسواق بشكل كبير جعل مهمة ايصال السلعة الى المستهلك مهمة صعبة على المنتج **ف**لو افترضنا ان مصنعا لعمل الكبريت رغب في توزيع انتاجه على المستهلكين مباشرة، فإنه سيجد ذلك متعدرا عليه بسبب كثرة وكثافة المستهلكين، وصعوبة الوصول اليهم حتى وان كانوا قريبا اليه جغرافيا. هذا علاوة على انه لا يوجد في الوقت الحاضر منتج - من الناحية العملية - يقتصر مبيعته على منطقة المصنع حصرا، بل يسعى كل المنتجون الى ان تتجاوز مبيعاتهم موقع المصنع والوصول الى مناطق أخرى بعيدة. وبهذه يتحقق الوسطاء منفعة تسويقية للمنتج وللمستهلك معا.

2- تحقيق منفعة زمانية

تستغرق السلعة وقتا منذ مغادرتها المصنع لغاية وصولها الى المستهلك الأخير. وعند مرور السلعة عبر الوسيط فانها تستغرق وقتا أطول. وتتوفر لدى بعض

الوسطاء طاقات خزنية كبيرة لها أهميتها من الناحية التسويقية خصوصا في حالات السلع الموسمية وحالات تذبذب الاستهلاك.

3- تحقيق منفعة معرفية

ان الوسيط هو حلقة وصل بين طرفين قد لا يعرف احدهما الآخر. فالمستهلك قد لا يعرف كيف يحصل على السلعة من دون الوسيط، كما ان المنتج قد لا يعرف من يطلب السلعة لولا الوسيط. ان قرب الوسيط من المستهلكين تساعده على زيادة معرفته بما يرغبونه ويفضلونه، وبهذا يمكن للوسيط ان يخدم المنتج بتوفير مثل هذه المعلومات له.

4- تحقيق منفعة فنية خدمية

يطرح المنتج انتاجه الى السوق بكميات كبيرة تفوق عادة القدرة الاستهلاكية للفرد الواحد، فمحتاج الدبابيس مثلا يتبع كميات هائلة من الدبابيس خلال فترة قصيرة، الا انه يندر ان يوجد ذلك المستهلك القادر على استهلاك مثل هذه الكميات الكبيرة. وهنا تبرز الحاجة لتجزئة هذه الكميات الكبيرة الى كميات صغيرة تلبى الحاجات الاعتيادية بكميات صغيرة من الدبابيس. ويقوم الوسيط بتلبية تلك الحاجات للمكاتب والأفراد. كما ان الوسيط يقدم خدمات اخرى للمستهلك بتوفيره سلعا اخرى مكملة لبعضها البعض، كال وسيط الذي يتعامل مثلا بسلع متنوعة من المواد الانشائية فيوفر على المستهلك عناء البحث والتجوال للبحث عن تلك السلع المتنوعة في اماكن متعددة. كما ان بعض الوسطاء قد يقدمون الى المستهلك خدمات اخرى كالبيع بالأجل أو خدمات النقل المادي للسلعة من أجل كسب رضا الزبائن.

وكخلاصة، يقصد بالتوزيع الطريقة التي تجمع في نقطية السوق بالسلعة. وبعض من الأفراد يختلط الأمر عليهم بين مصطلح التوزيع ومصطلح المبيعات. والمصطلح الأخير يعني: نقل ملكية السلعة من طرف لأخر. ان اتخاذ القرارات التوزيعية الخاصة بتحديد منفذ وأساليب التوزيع قرارات خاص بالمنشأة ايضاً، تتخذها على ضوء قناعتها بما تراه انه يمثل الحالة الأفضل، كما لها مطلق الحرية والخصوصية في اعادة النظر بقراراتها.

• التسعير

السعر هو التعبير النقدي لقيمة المنتوج او الخدمة. وهو يستقطب دائماً اهتمام الادارة لسبب بدائي معقول هو ان ايرادات المنشأة هي في واقع الأمر المحصلة النهائية لضرب السعر بالكمية المباعة، كما ان مقدار الفرق بين الايرادات والكلفة يمثل الربح. وهذا يعتبر السعر أحد العوامل الرئيسية المكونة للربح.

يعتبر التسعير احد الاعنطة المهمة بالنسبة للاقتصاد انطلاقاً من نظرية العرض والطلب. فالسعر يؤثر على عوامل الانتاج التي هي العمل والأرض والمال ومنظم المشروع من خلال تأثير سعر السلعة على أسعار عوامل الانتاج: الأجور، الإيجار، الفوائد، والأرباح. لهذا ينظر الى الاسعار خصوصاً في المجتمعات الرأسمالية على انها الأداة التي تعمل على تنظيم عوامل الانتاج وتوظيفها. فالسعر المناسب للمستهلكين، يساعد على تحقيق مبيعات جيدة وأرباح عجزية للمنشأة مما يحفزها على العمل على توسيع انتاجها لتحقيق زيادة في مبيعاتها. وهذا يتطلب استخدام وتوظيف المزيد من عوامل الانتاج، وقد يعني دفع عوائد أعلى لها.

ويتضر في الدول ذات التخطيط المركزي للاقتصاد، الى السعر كأداة لتخطيط الاقتصاد والعرض والطلب من منظور مركزي ووفقاً لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية. يستفاد من التسعير في الدول ذات التخطيط المركزي في تنظيم وتوزيع

الوارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية وفقاً لأهداف موضوعة مركزياً لأجل تحقيق نسب ثبو مستهدفة لكل قطاع أو لكل صناعة. ويستمر هذا التأثير نزولاً إلى مستوى السلع حيث يلعب التسعي دوره في خلق أو زيادة الطلب على سلعة ما، أو تقليلها على سلعة أخرى وفقاً للأهداف والمعايير الاقتصادية الموضوعة.

وتتجسد أهمية السعر على نشاط المبيعات بتأثيره المباشر على حجم الطلب على السلعة، وعلى إيراداتها، وأخيراً على حجم الارباح. إن مقدار تأثير السعر على حجم الطلب مسألة تعتمد على درجة مرونة الطلب على تلك السلعة، فهناك كما هو معلوم سلع عليها طلب على درجة عالية من المرونة كالسلع التي يتعارف عليها المجتمع بالسلع الكمالية، في حين توجد سلع أخرى عليها طلب قليل المرونة كالمواد الغذائية الأساسية مثلاً.

ويؤثر السعر على البرامج التسويقية للمنشأة أيضاً. فاعتماد برنامج لتطوير المنتوج قد يتطلب وقوع كلف إضافية ناجمة عن إضافة مواد أو استبدال مواد بأحسن منها مما يتطلب ذلك زيادة سعر المنتوج. إلا أن قرار زيادة السعر ينبغي أن يتخذ بعد معرفة احتمالات تقبل المستهلك لذلك.

ويتميز السعر عن غيره من العناصر الأخرى لستراتيجية التسويق (السلعة، الترويج، التوزيع) بخاصية القدرة على التعديل بشكل سريع ومتكرر وفقاً لتقلبات العرض والطلب وبأقل الكلف⁽¹⁾. ويعبر Martin L. Bel عن مزايا ومحددات السعر بقوله إن السعر قوة تسويقية انفجارية خطيرة يجب أن تستعمل بحذر. فالاضرار الناجمة عن الاستعمال غير المناسب للسعر قد تقوض بالكامل فاعلية استراتيجية التسويقية، وتودي بمنتج جيد إلى فشل أكيد. إن بعض القرارات السعرية خصوصاً في استراتيجيات التسعي الواطي، غير قابلة للعكس، مما يستدعي أن تكون هذه القرارات صحيحة ابتداءً.

(1) Luck, David J. & Ferrell, O. c: "Management Strategy and Plans" Prentice Hall of India, 1982. P 200.

وكسلاج تسويفي يعتبر التسويق السلاح الثقيل الذي يجب ان لا يضغط على زناده الا من استوعب امكانياته ومخاطرها. وبخلاف الاسلحة الثقيلة الأخرى، لا يمكن استخدام التسويق الا عندما يكون خطر سوء استخدامه بالحدود الدنيا. ان كل خطة تسوييفية تشتمل على قرار سعري، لذلك لابد للمخطط التسويفي ان يكون مؤهلاً لاتخاذ القرارات السعرية الصحيحة⁽¹⁾.

ولابد من الاشارة والتوضيح بأن تميز السلعة عن باقي السلع المماثلة لها يقلل من أهمية وأثر السعر. فالعلامة التجارية التي تحظى بالسمعة الجيدة في السوق مثلاً وكذلك التغليف الجيد المناسب يساهمان بالتأثير على قرار المستهلك بالشراء جنباً الى جنب مع عامل السعر. فإذا نجحت المنشأة في تميز سلعتها بشكل ايجابي وفعال لدى المستهلكين، فقد يصل الأمر بالمستهلك الى ان ينظر للسلعة المميزة {المفضلة لديه} على أنها شيء آخر لا مثيل لها في كل السوق.

وهناك عوامل أخرى قد ترك نوعاً آخر من التأثير على السلعة، وهي العوامل النفسية للمستهلك. بعض السلع ذات الأسعار العالية قد يكون لها أثر سحري على بعض المستهلكين بسبب سعرها المرتفع الذي لولاه لفقدت السلعة هييتها وتأثيرها.

وكخلاصة، يعتبر السعر أحد العناصر الأساسية ذات التأثير المباشر على نشاط المبيعات من خلال تأثيره المباشر على قانون العرض والطلب على السلع، وقد وردت عليه إشارة واضحة في تعريف المبيعات الوارد في صدر هذا الفصل.

وللمنشأة ان تتخذ قرارها السعري او ان تعيد النظر به على ضوء ظروف السوق ومتطلبات التكيف له.

* الترويج

هناك عدد من وسائل الترويج، الا ان الاعلان أكثر الوسائل استخداماً للاتصال بالمستهلكين، فهو وسيلة اتصال واسعة النطاق وتحتوي على رسالة موجهة إلى

(1) Martin L. Bell, Marketing: Concepts and Strategy "2nd. Ed; Boston, Houghton Mifflin, 1972, P 857.

المستهلكين أو الزبائن. وتزداد اهمية الاعلان يوما بعد يوم نتيجة التقدم الصناعي المائل، وزيادة السكان، واتساع الاسواق، والنمو الاستهلاكي العالمي، حيث اصبح الاعلان الأداة التي تمكن المنتج ان يبلغ المستهلك ما يريد. ويمكن حصر أغراض وأهمية الاعلان لنشاط المبيعات بالاتي:

1- اعلام المستهلك بالسلعة

ان المعلن سواء كان متوجا او مسوقا تجاريا يطمح الى بيع السلع التي يتعامل بها الى المستهلكين، وهو لأجل تشويط الطلب وزيادة المبيعات يحتاج الى تعریف المستهلك بوجود البضاعة او مواصفاتها، سعرها، أماكن بيعها.

وفي هذه الحالات يركز الاعلان على تعریف المستهلك على فقرة او اكثر من الفقرات التي يرى المنتج او المعلن أنها تلعب دورا كبيرا في تشويط الطلب وزيادة المبيعات، فقد تكون هناك حاجة الى تعریف المستهلك بأن المنشآة طرحت او على وشك ان تطرح الى الأسواق سلعة معينة لأول مرة، او إعادة طرحها بعد انقطاع لفترة ما. او قد يكون الغرض من الاعلان إعلام المستهلك بالسعر او اجراء تخفيض على السعر. .. الى غير ذلك من مثل هذه الأغراض.

2- ارشاد المستهلك

قد يهدف المعلن من اعلانه الى ارشاد المستهلك الى اتباع نهج معين بسلوكه بما يحقق مصلحة لنفسه وللمنشآة في آن واحد. وتبرز أهمية ذلك في حالة المنشآت التي تلتزم بمصلحة المجتمع عموما. ومن الأمور التي يمكن ان يتحققها الاعلان في هذا المجال، الآتي:

• تحويل الطلب الى سلعة أخرى

تحويل الطلب من سلعة الى أخرى بديلة او ماثلة عند وجود الحاجة او الضرورة لذلك، فقد تواجه المنشأة حالات توجب تحويل الطلب وتمويل المستهلك على شراء استعمال سلعة بديلة او ماثلة تحمل علامة تجارية مغایرة للسلعة التي اعتاد عليها المستهلك، كأن تكون نوع من انواع الحليب المجفف او الشاي او العدد اليدوية او الخشب، او ان تكون سلعة بديلة كاستعمال مادة مصنعة من البلاستيك الصلب بدلا من الحديد الذي اعتاد عليه المستهلك، او استعمال حجر الترمسون بدلا من الطابوق في البناء، واستعمال الجص التقني بدلا من الجص الاعتيادي... الخ. ان العادة الاستهلاكية ليست بالشيء البسيط التي يمكن ان يتخلى عنها المستهلك بسهولة، الا ان الاعلان الناجح يمكن ان يؤدي دورا فاعلا في اقناع وترغيب المستهلك بالبدليل المطروح من خلال توضيح المزايا المتوفرة بالسلعة البديلة، واقناع المستهلك بالبدليل بوسائل عقلانية او عاطفية.

• التعريف بالاستخدام الصحيح للسلعة

تبرز أمام المنشأة حالات يتضمن فيها أحيانا ان المستهلكين يجهلون الاستخدام الصحيح للسلعة، الأمر الذي قد يلحق الضرر بالسلعة نتيجة سوء الاستعمال مما ويولد انتقاض لدى المستهلكين بعدم جودة السلعة. ان الاستخدام غير الصحيح يشكل هدرا للجهد والمال الذي يصرف على قطع الغيار والصيانة علاوة على سمعة المتوج والمنشأة .

ففي حالات الاجهزه والمعدات الكهربائية بانواعها قد يتضمن مثلا ان الكثير من العطلات او بعضها تعود الى الجهل بالطريقة الصحيحة لتشغيل تلك الاجهزه

والمعدات، فيكون من المفيد اقتصاديا وتسويقيا ومعنويا إعلام المستهلك بالطريقة الصحيحة لتشغيل الجهاز عن طريق الاعلان.

وما ينطبق على الأجهزة الكهربائية ينطبق على السلع الأخرى سواء كانت استهلاكية او انتاجية. فالأمر ينطبق ايضا على كيفية تحضير المواد الغذائية او المواد الأولية التي تدخل في البناء او بعض العمليات الانتاجية. فالاحاطة الجيدة باسلوب التحضير وكيفية الاستعمال الصحيح ضمانتان لحسن الأداء الجيد للسلعة.

3- المنافسة

لعل هدف المنافسة اكبر اهداف الاعلان شهرة خصوصا في المجتمعات التي تشتمل فيها المنافسة، فيلجأ المعلنون الى التركيز على أسم العلامة التجارية وخلق مكانة خاصة لها بين جمهور المستهلكين تصل الى درجة الولاء لها عند الشراء. وفي هذا الصدد نلاحظ ان عددا غير قليل من السلع الأجنبية نجحت في كسب ثقة المواطن العربي إليها للحد الذي أصبح فيها المستهلك يشتري السلعة ذات الأسم التجاري التي كسبت ثقته وإن كانت أغلى من سلع مماثلة لها.

4- ترسیخ السلعة

قد يستفاد من الاعلان في ترسیخ أسم السلعة وعلامتها التجارية في السوق وتذکیر المستهلك بها باستمرار او بفترات متقطنة بين حين وآخر. كما يمكن ان يستفاد منه في دعم أسم المنشأة المتوجه او المسروقة من أجل تعزيز مكانتها لدى جمهور المستهلكين والمجتمع، بالاشارة في الاعلان مثلا الى بعض الخدمات التي قدمتها المنشأة للمجتمع. ومن العوامل المساعدة التي تؤهل المنشأة مثل هذه الاعلانات هو وجود منجزات او ابتكارات يمكن للمنشأة حقا للإشارة إليها.

وكخلاصة، ان نشاط الترويج عموماً، ومن ضمنه الاعلان، هو أحد الأدوات الرئيسية المتاحة للمنشأة التي تمكنها على التأثير على بيئة وعبيط المنشأة أو ان تتکيف لها، فهو أداة مؤثرة وفاعلة على حجم المبيعات وزيادتها، إذا ما أحسن استخدامها.

■ البحوث التسويقية

عند التخطيط لمشروعه، يحتاج المنتج الى جميع البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التخطيط، وتطلب منه هذه العملية اتصالاً واحتکاكاً بالسوق والمستهلكين الحاليين والمحتملين. ان عملية الاحتکاك والاتصال هذه عملية بسيطة وسهلة عندما تكون السوق صغيرة غير معقدة كما كان عليه الحال قبل الثورة الصناعية حيث كان الانتاج متسبماً بحدوديته، والاسواق صغيرة ومتصرفة على عدد قليل من الزبائن الذين تربطهم بالمنتج المعرفة الشخصية في اغلب الأحيان، مما يسهل عملية الاتصال المباشر والدائم بين المنتج والسوق {المستهلكين}. ولا نزال الى اليوم نلمس بعض من هذه الفظواهر التي يكون فيها الاتصال مباشراً وشخصياً بين المنتج والمستهلك الا ان ذلك يقتصر على الحالات التي يكون فيها الانتاج محدوداً جداً ويدوياً، وغالباً ما يتواجد ذلك في المناطق الريفية حالياً. ان اندلاع الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيرات جذرية في العلاقات الصناعية والتجارية جعل طبيعة الاتصال بالاسواق والمستهلك تختلف عما كانت عليه من سهولة ويسر.

فالانتاج المتنامي لم يستلزم التغلغل في الاسواق التقليدية فحسب، بل استلزم ايضاً تجاوز هذه الاسواق الى اخري جديدة تكفي لاسيعاب ما يطرحه الانتاج الواسع الذي تحقق بفضل الثورة الصناعية. وأصبحت عملية توزيع السلع عملية معقدة، تبعد فيها المنتج عن المستهلك بعد ان دخل السلسة التوزيعية اطراف آخرون كالوكالاء وباعة الجملة وباعة المفرد. كما ان الطاقات الانتاجية الجديدة أفرغت المستجين بطرح مزيد من السلع دون الالتفات الدقيق احياناً الى حجم السوق ورغبات المستهلك وتبينها من مکات لآخر وما يطرأ عليها من تغير وتبديل من حين لآخر.

ان تبلور مثل هذه الأوضاع باعد بين المنتج والمستهلك الأخير مما أدى إلى تعرض الكثير من المنشآت الانتاجية إلى التعرّض أو الفشل الكامل بسبب افتقار المنتج إلى المعلومات الصحيحة واللازمة عن السوق والمستهلك.

ان هذه التطورات دفعت المنتجين إلى ان يعيدوا النظر بأوضاعهم، ودفعتهم للبحث عن الأداة التي تساعدهم في توثيق روابطهم بالسوق لاسيما مع المستهلك الأخير خاصة بعد ادركوا ان ظروف السوق وحاجات المستهلك يجب ان تكون المنطلق في تحديد الاتجاه. وقد تمحضت هذه التطورات والاحساس بال الحاجة من جهة، وازدياد الوعي التسويقي من جهة أخرى عن تبني الادارات التسويقية كأداة علمية تساعدها في التخطيط والتخاذل القرارات.

وبالرغم من كثرة التعريفات التي اطلقت على بحوث التسويق فإنها تتفق جيداً من حيث المبدأ من ان بحوث التسويق هي أداة صلة بين المنشآت والسوق تديم إنتساب المعلومات إلى الادارة عن ظروف السوق ومتطلبات المستهلك. ومن هذه التعريفات التي حازت على قبول قطاعات كبيرة من الاداريين والتسيقيين بشكل خاص، التعريف الذي وصفها بأنها "الطريقة العلمية لجمع وتبويض وتحليل المعلومات والحقائق المتعلقة بالسوق والسلعة والمستهلك من أجل حل المشاكل التسويقية التي تتعرض المنشآة"⁽¹⁾. ومن التعريفات الأخرى التي تستحق الالتفات إليها، هو التعريف الذي اطلقته جمعية التسويق الأمريكية القائل بأن "بحوث التسويق هي الوظيفة التي تربط المستهلك والزبون والجمهور بالسوق من خلال المعلومات - المعلومات التي تشخص وتحدد الفرص والمشاكل التسويقية، كما تعمل على خلق وصقل وتقييم الاعمال التسويقية، وكذلك تعمل على مراقبة الأداء التسويقي، وفهم التسويق كعملية. ان بحوث التسويق تحدد المعلومات الالازمة لهذه المسائل، وتتضمن أساليب جمع المعلومات، وتدير عملية جمع البيانات، وتحليل النتائج، وإيصال النتائج

(1) Delens, A. H. R; "Principles of Market Research", Closley Locwood and Son Ltd; London, 1970, P 237.

ومضامينها⁽¹⁾. ومن مراجعة التعاريفين اعلاه، نلاحظ التطابق التام بينهما من حيث المفهوم والمدف، الا ان التعريف الثاني هو أكثر تفصيلاً لنطاق البحوث التسويقية.

وبذلك يمكن ايجاز الفوائد التي تحققها البحوث التسويقية لادارة المنشأة بالآتي:

- التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السوق والمؤثرة على اتجاهات الطلب.
- تحديد خصائص المستهلكين الذين تستهدف المنشأة التعامل معهم، أو خصائص المستهلكين الحاليين والمحتملين، وكذلك التعرف على حاجات ورغبات كل شريحة منهم. ان توفر مثل هذه المعلومات يساعد الادارة على اتخاذ القرارات المناسبة بشأن رسم خططها فيما يتعلق بتطوير المنتجات او التوزيع .
- رسم ستراتيجيات وخطط المنشأة على ضوء دراسة واسع الاسواق، ودراسة خصائص المستهلكين. وبضوء مثل هذه الستراتيجيات والخطط قد يتقرر التوسيع في الطاقات الانتاجية او توسيع المنتجات او الخول الى اسوق جديدة. ولا شك ان

(1)اعتمدت جمعية التسويق الأمريكية هذا التعريف في تشرين الأول / 2004، راجع موقع الجمعية www.marketingpower.com

ونص التعريف بالانكليزية

"Marketing research is the function that links the consumer, customer, and public to the marketer through information--information used to identify and define marketing opportunities and problems; generate, refine, and evaluate marketing actions; monitor marketing performance; and improve understanding of marketing as a process. Marketing research specifies the information required to address these issues, designs the method for collecting information, manages and implements the data collection process, analyzes the results, and communicates the findings and their implications". (Approved October 2004)

الستراتيجيات والخطط المرسومة على ضوء بيانات الواقع الفعلي واحتمالاته، تكون أكثر حظا بالنجاح عند التنفيذ من تلك الخطط وال استراتيجيات القائمة على افتراضات هشة.

- ان بحوث التسويق تساعد الادارة بالتعرف على الصورة التي يفضل فيها المستهلك ان يرى منتجات المنشأة، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في تطوير منتجات المنشأة الحالية وكذلك تطوير منتجات جديدة .
- تعتبر بحوث التسويق اداة فعالة في تحديد الانشطة التسويقية بما يتلائم مع احتياجات السوق والمستهلكين وبما يحقق الفائدة للمنشأة. فهي تساعد الادارة بطريقة علمية على اتخاذ القرارات المتعلقة بتحفيظ المبيعات والتوزيع والنشاط الاعلاني وتسعير المنتجات، كما انها بنفس الوقت اداة رقابية على الأداء التسويقي في هذه الانشطة.

وكخلاصة، ان البحث التسويقي هي اداة فعالة بيد ادارة المنشأة تعينها على التخطيط الاستراتيجي للمنشأة، كما تعينها في التخطيط والرقابة على مختلف الانشطة التسويقية (كتطوير السلع والخدمات، والتوزيع، والتسعير، والترويج) الساندة لنشاط المبيعات .

نطاق وظائف المبيعات وعلاقتها بحجم المنشأة

يتضح مما تقدم ان المبيعات هي نشاط ينصب بشكل اأساسي على التعامل مع الزبون بالطريقة التي تؤمن في النهاية فرضاً عالياً لشراء الزبون للمتجر أو الخدمة. فنشاط المبيعات يتضمن إضافة إلى التعامل والاتصال المباشر مع الزبون، يتضمن فعاليات يمكن تأثيرها بوضع استراتيجيات والتخطيط للمبيعات، وتطبيق ومراقبة عمليات التنفيذ، وكذلك تقييم أداء نشاط المبيعات.

ولا شك أن تدرج تحت كل فقرة من هذه الفقرات التي تقدم ذكرها تفاصيل عديدة يمكن ان تشغل إدارة المبيعات كثيرا .

الا أن السؤال الذي يطرح نفسه بشرعية على المهتمين بإدارة المبيعات هو: هل ان نشاط المبيعات يقتصر على تلك الفعاليات التي أشير إليها في السطور الأخيرة ؟ ولا يتعداها إلى فعاليات أخرى كالتوزيع والترويج، أو غيرها من الفعاليات الأخرى ؟ والجواب المناسب على ذلك هو، ان لا غنى لنشاط المبيعات عن الأنشطة التسويقية المساعدة التي هي تطوير المتوج / الخدمة بما يناسب احتياجات ورغبات المستهلكين والزيائن، والتوزيع المناسب لطبيعة السلعة واحتياجات الزيائن، والتسعير، والترويج. كما لا غنى لنشاط المبيعات عن بحوث التسويق أيضا إذا ما أريد للمبيعات ان تنمو. والحقيقة ان هذه الأنشطة المساعدة للمبيعات هي جوهر المفهوم الحديث للتسويق، وهي التي تشكل النظام التكامل من الفعاليات المتداخلة المصممة لتخطيط وتسعير وترويج وتوزيع سلع وخدمات ملية لل الحاجات، لزيائن حاليين ومحتملين (١)، وتوظف هذه الأنشطة من قبل إدارة التسويق لدعم نشاط المبيعات، وترويج وزيادة المبيعات .

الا أنه في المنشآت الصغيرة نرى انه لكون نطاق العمل صغير ومحدود، فإن الأعمال تتركز لدى بضعة أشخاص من العاملين، ويصبح القسم الواحد أو الفرد الواحد يجمع ضمن أعماله أكثر من تخصص واحد بسبب محدودية نطاق العمل. لكن كلما أتسع نطاق وحجم الأعمال في المنشآة، تبرز الحاجة إلى تقسيم الوظائف حسب طبيعة الأعمال المراد المحازها. وهذا لا غرابة ان نجد في المنشآت الصغيرة ان يمارس مدير المبيعات مثلا وظائف تسويقية أخرى جنبا إلى جنب مع وظيفة المبيعات، لأن

(1) Stanton, W; "Fundamentals of Marketing", 6th Edition, McGraw – Hill Inc;
P 5.

مصدر تقدم ذكره

النشأة لا تجد أن أعباء حجم العمل لديها تبرر إستحداث أقسام أو شعب تنظيمية لأداء وظائف الترويج والتوزيع أو البيعوث وغيرها.

ان ممارسة أقسام المبيعات في بعض الشركات، خصوصا الصغيرة منها، لأنشطة تسويقية أخرى جنبا إلى جنب مع نشاط المبيعات هو أحد الأسباب الرئيسية التي تخلق الالتباس لدى بعض الناس بين مفهوم ووظائف المبيعات ومفهوم ووظائف التسويق.

الفصل الثاني
ادارة وتنظيم المبيعات

ادارة وتنظيم المبيعات

ركزنا في الفصل السابق على مفهوم "المبيعات" وعلاقته بنشاط التسويق. ويتناول هذا الفصل محورين أساسين، ادارة المبيعات، وتنظيم المبيعات، وعلى وجه التحديد يتطرق هذا الفصل إلى:

- مفهوم ووظائف ادارة المبيعات: وظائف الادارة، ووظائف ادارة المبيعات حصراء، ومهام ومسؤوليات مدير المبيعات.
- تنظيم المبيعات، كوظيفة من وظائف الادارة ومدير المبيعات.

مفهوم ووظائف ادارة المبيعات

عرفت "الادارة" بتعريف عديدة تتشابه إلى حد بعيد في مضامينها. ومن تلك التعريفات العديدة، والمختصرة بنفس الوقت، هو التعريف الذي يقول: ان الادارة هي القدرة على تحقيق النتائج من خلال الآخرين. وهذا يعني ان المدير (أو طاقم الأفراد الذين يكونون الادارة) كي يتمكن من تحقيق الأهداف {النتائج} الموضوعة للمنشأة، ينبغي به ممارسة عدد من الوظائف الادارية التي تعين العاملين على الوصول إلى تحقيق الأهداف.

والوظائف الادارية التي يمارسها مدير المبيعات هي ذات الوظائف التي يمارسها مدراء الأقسام الأخرى من حيث التنظيم، والتخطيط، والرقابة، والتنسيق، والتخاذل، القرارات، والقيادة. فجميع المدراء يمارسون ذات الوظائف الادارية، لكن باختلاف تخصصاتهم تبعاً لطبيعة النشاط الذي يمارسونه كالمبيعات أو الموارد البشرية أو المالية أو الإنتاج وغيرها من التخصصات الأخرى. وأهم وظائف المدير بإيجاز (بغض النظر عن تخصصه أو طبيعة وتحصص نشاط الوحدة التنظيمية التي يشرف إدارياً عليها)، هي :

• التنظيم: ويعني الإطار أو الهيكل الذي يوجبه ووسطه يوزع العاملون على مختلف موقع العمل، ويوضح خطوط المسؤولية والتنسيق من أجل انجاز الأعمال اللازمة لتحقيق أهداف المنشأة. وستتناول موضوع التنظيم بمزيد من التفصيل في الصفحات القادمة من هذا الفصل.

• التخطيط: ويعني عملية صياغة الأهداف ووضع استراتيجيات وتحديد المهام والبرامج اللازمة لتحقيق الأهداف. وينظر البعض إلى أن ظيفة التخطيط هي من أهم وظائف المدير، ويعتبر التخطيط الاستراتيجي من وظائف الادارة العليا بأمتياز.

• الرقابة: وتعني العملية المستمرة في مقارنة الانجاز الفعلي مع المخطط، وتشخيص الانحرافات ان وجدت، واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها. فالوظيفة الرقابية تضمن حسن الأداء من حيث التوقيت والكمية والتوعية. ان مغزى أهمية كون الرقابة عملية مستمرة يمكن في ان الاستمرارية تحول دون تفاقم الانحرافات حيث ان الاستمرارية توفر الإكتشاف المبكر للانحرافات حال وقوعها، مما يسهل معالجتها فوراً.

• التنسيق: وهي عملية تحقيق تزامن وتكامل الفعاليات والمسؤوليات والرقابة التي توفر تحقيق الاستخدام الكفوء للموارد المستخدمة لغرض تحقيق الأهداف الموسوعة. فالعملية التنسيقية تجري للفعاليات وللموارد البشرية والمادية .

• القيادة: وتعني دور تنظيمي للفرد في قدرته وتمتعه بوضوح الرؤيا، وقدرته على إتاحة هذا الوضوح أمام العاملين بما يحقق القناعة لديهم، ويجعلهم

يتبعونه طوعية. ان توفر صفة "القيادة" في المدير تعني قناعة العاملين بدوره وشخصه، مما يحقق ذلك درجة عالية من التفاعل معه من جهة وإتباعهم له بنجم عن الثقة بقابلياته وليس خوفا منه كمدير رسمي لهم من جهة أخرى.

٣- اتخاذ القرارات: وتعني عملية اختيار البديل المنطقى من مجموعة بدائل. وهذا يعني انه في حالة عدم توفر البديل، فلا وجود لعملية اتخاذ قرار. ويمارس المدير هذه الوظيفة موارا في اليوم الواحد. ومن القرارات التي يتخذها المدير أثناء عمله ما يوصف بالقرارات الاستراتيجية التي تخلق إلتزامات طويلة الأمد ووقعها وأثرها كبير نسبيا على المنشأة، ومنها ما يوصف بالقرارات التشغيلية، التي يغلب عليها الطابع اليومي، التي تعامل مع حالات ومشاكل آنية تعامل مع إلتزامات ذات أمد قصير.

وظائف ادارة المبيعات

يمارس مدير المبيعات الوظائف الإدارية أعلاه حسرا في مجال نشاط المبيعات والتي تعنى مجموعة الفعاليات التي تنصب على تحقيق شراء المنتج أو الخدمة من قبل الزبائن، وتتأتي وظيفة الاتصال بالزبائن في مقدمة تلك الفعاليات. ويعمل القانونيون إلى تعریف عملية البيع على أنها عقد يتضمن إنتقال ملكية البضاعة أو العقار من شخص لأخر، وهو رأي لا يخالف التعريف الأول بل ينطوي إليه من زاوية مختلفة. ومهما كان النص الحرفي لعملية البيع، فإن إدارة المبيعات في جوهرها تتضمن ثلاثة مراحل متداخلة مع بعضها، حدتها جمعية التسويق الأمريكية^(١) بمرحلة وضع برنامج استراتيجي للمبيعات، ومرحلة تنفيذ برنامج المبيعات، وثالثاً مرحلة تقييم ومراقبة أداء

(1) Dictionary - Marketing Power - American Marketing Association : Sales Management .

جهاز المبيعات. ولا شك ان لكل مرحلة من هذه المراحل وظائفها الأساسية التي تحتاج، لفرض إنجازها بشكل سليم، المزاوجة بين المعارف الادارية والمعارف التخصصية. ويمكن إيجاز وظائف ادارة المبيعات بالآتي :

- وضع برامج ستراتيجي للبيعات
 - تحديد اهداف المبيعات للسنة، والسنوات القادمة .
 - وضع سياسات عمل لإدارة المبيعات، التي هي بمثابة ضوابط ومحددات تسترشد بها ادارة المبيعات والعاملون فيها .
 - تحديد حجم الطلب، والتتبؤ بالبيعات .
 - المساعدة في وضع ميزانية المبيعات .
 - تنظيم المبيعات.
 - تحفيظ المبيعات .
 - تقسيم السوق الى مناطق بيعية، وتوزيع مندوبي المبيعات على المناطق .
- تنفيذ برامج المبيعات
 - الاشراف على تنفيذ برامج المبيعات .
 - اختيار وتدريب جهاز المبيعات .
 - تحديد كيفية احتساب أتعاب العاملين، ووضع نظام حوافر لمندوبي المبيعات.
- تقييم ومراقبة أداء جهاز المبيعات
 - تحليل سلوك العاملين ومهاراتهم .
 - تحليل المبيعات .
 - تحليل تكاليف المبيعات .

الوظائف الادارية لمدير المبيعات

ان نطاق مهام ادارة المبيعات ومهام ومسؤوليات مدير المبيعات تباين من منشأة الى اخرى تبعا للتباین الموجود بين المنشآت من حيث خصائص قطاع العمل الذي تمارس المنشأة نشاطها فيه، وطبيعة السلع التي تعامل بها، وطبيعة الانتشار الجغرافي لنشاط المبيعات، وأساليب البيع المتّعة إضافة الى عوامل أخرى. وتتطلّق مهام ومسؤوليات مدير المبيعات من الفقرات التفصيلية لمراحل العمليات الثلاث لعملية البيع، والتي أشرنا اليها أعلاه. ولابد من التركيز على ان مدير المبيعات وهو يمارس مهامه ومسؤولياته يحتاج الى معارف ادارية و المعارف التخصصية. فالمعارف الادارية تساعده على كيفية تناول المهام بأفق استراتيجي يعتمد التخطيط وتحديد الأهداف، والمنهجية الصحيحة في اتخاذ القرارات والتعامل مع العاملين، في حين تساعده المعارف والخبرات التخصصية في مجال المبيعات على ممارسة الأساليب الادارية بفاعلية أعلى في مجال عمله .

ان مهام ومسؤوليات مدراء المبيعات وإن كانت تباين من منشأة الى اخرى، الا انه يمكن تلخيصها بالفقرات الآتية :

*** وظائف تخطيطية**

- صياغة أهداف المبيعات القرية والبعيدة الأجل، بما يتناسب مع ستراتيجيات المنشأة.
- وضع الخطط والسياسات ذات العلاقة بنشاط المبيعات .
- الاشراف على إعداد تقديرات الطلب في السوق، والتباوؤ بمبيعات سلع المنشأة.
- وضع (أو المساهمة في وضع) موازنة المبيعات .

*** وظائف تنظيمية**

- تنظيم نشاط المبيعات كشكيلات ووحدات ادارية كل لها واجباتها بالتشاور مع الادارة العليا .

- تنسيق جهود المرؤوسين والعاملين بما يحقق تحقيق الاهداف الموضوعة بفاعلية.
- التنسيق بشأن توظيف فعاليات الاعلان والتسعير والبحوث التسويقية بما يخدم دعم المبيعات ونموها .
- التنسيق مع كافة الأقسام الأخرى بالمنشأة، خصوصا الانتاج والمشتريات والمخازن .

• وظائف تنفيذية

- تصميم مناطق البيع وإناطتها بالبائعين .
- اختيار وتعيين بائعين مناسبين لعمل المنشأة .
- تحديد الاحتياجات التدريبية للبائعين، وتهيئة الفرص التدريبية المناسبة لهم .
- إتباع أساليب تحفيز مناسبة للعاملين .
- توجيه كافة فعاليات المبيعات بخصوص المزيع السلعي، ومناطق البيع، ونوع مستوى الخدمات التي تقدم للزبائن.

• وظائف رقابية

- الرقابة على مبيعات المنشأة، وفقا للمعايير والمقاييس المعتمدة داخل المنشأة، مثل متابعة تنفيذ الاهداف حسب الاشهر والمناطق والزبائن الرئيسيين .
- الرقابة على نفقات نشاط المبيعات .
- تقسيم اداء البائعين والعاملين في قسم المبيعات، وفقا للأهداف الكمية الموضوعة لهم، ووفقا للمعيير النوعية والسلوكية المحددة في المنشأة .
- متابعة حسن تطبيق أساليب البيع المعتمدة: خدمة الزبائن، الخصم على الأسعار.

- متابعة نشاط خدمة الزبائن .
- متابعة التكاليف الادارية، والمدفوعات المستحقة، تحصيل الديون من الوسطاء والزبائن.
- تنظيم اللقاءات الدورية مع البااعة والعاملين الآخرين لمتابعة حسن سير التنفيذ، وتشخيص ومناقشة معوقات العمل التي يشعرون بوجودها، ودراسة القارier التي يقدمونها عن ذلك .
- إدامة الاتصالات مع الزبائن (خصوصا الرئيسين منهم) والمؤسسات ذات العلاقة بما يخدم تحقيق الاهداف، ونمو المبيعات. ويفضل ان تكون هناك لقاءات مباشرة معهم كعقد ندوة سنوية للوسطاء التجاريين والزبائن الرئيسين لتبادل الآراء معهم .
- التتحقق من ان نشاط المبيعات ينجز وفقا للتوجيهات والقواعد المعتمدة من قبل الادارة العليا، وكما هو محدد رسميا من قبل السلطات المحلية .
ويجدر القاريء الكريم في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب تفاصيل أوفى عن مهام ومسؤوليات ادارة المبيعات ومدير المبيعات.

تنظيم المبيعات

تحتاج كل منشأة، وكذلك كل نشاط من إنشطتها، إلى التنظيم من أجل تعبئة الموارد البشرية والموارد الأخرى بالصيغة المناسبة التي تومن تحقيق الأهداف. ويتجسد تنظيم المنشأة عادة بهيكلي تنظيمي يحدد ويبين الوظائف المراد الجازها، والأدوار المراد القيام بها من أجل تحديد الأشخاص والجهات التي تتولى تنفيذ كل وظيفة.

ويحدد الهيكل التنظيمي بنفس الوقت خطوط المسؤولية والاتصالات مما يساعد على تنسيق الفعاليات وحسن الأداء. ونشاط المبيعات شأنه في ذلك شأن الاعادة الأخرى وشأن عموم المنشآة، يتبعي له أن ينظم، ويرسم الهيكل التنظيمي المناسب له.

الآن عملية التنظيم لا تقتصر على بناء الهيكل التنظيمي حسراً، فهو أوسع من ذلك إذ يتضمن، إضافة إلى بناء الهيكل التنظيمي، القيام بما يلي :

- تجميع الوظائف المشابهة ضمن وحدات تنظيمية أصغر كالأقسام أو الشعب أو مادون ذلك.

○ تحديد أهداف ووظائف جميع الوحدات التنظيمية بشكل واضح للإدارة وللعاملين .

○ تحديد موقع المسؤولية والخوازف القرار ضمن كل وحدة إدارية .

○ إعداد أوصاف وظيفية لكل العاملين، لاسيما الوظائف الإشرافية منها، توضح هدف الوظيفة، الجهة المسئولة تجاهها، الوحدات التنظيمية أو الأشخاص الذين يشرف عليهم، الوظائف الأساسية، الوظائف الثانوية، الصلاحيات (إن وجدت) .

ويتبين مما تقدم أهمية التنظيم في تعبئة وتوزيع الموارد البشرية على المهام التي تواجه المنشأة أو القسم. كما ان إنجاز الفعاليات التنظيمية التي تقدم ذكرها أعلاه، تحقق توزيع الأعمال بشكل سليم يحول دون الا زدواجية من جهة، ودون اهمال بعض فقرات العمل من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، ان التنظيم السليم يحدد بوضوح الواقع الإشرافي الذي تتمتع بالصلاحيات (الحق في التصرف بالموارد المتاحة) والخوازف القرارات مما يسهل إنسانية الأعمال .

ويتأثر الهيكل التنظيمي بفلسفة العمل التي تعتمدتها الإدارة العليا من حيث طريقة تجميع الوظائف والأدوار وخطوط المسؤولية والاتصالات، فإن كانت إدارة المنشأة

ذات توجه انتاجي في العمل {يعنى انها تعتبر نشاط الانتاج هو جوهر رسالة المنشأة وحجر الزاوية في عملية التخطيط} يتضائل حجم نشاط التسويق وحجم نشاط المبيعات في الهيكل التنظيمي الى حد بعيد بسبب الميل إلى اختزال الوظائف التسويقية كى تقصر على وظيفة التوزيع فقط، ولا غرابة ان تكون الوحدة التنظيمية المسؤولة عن التوزيع تابعة إلى، أو جزء من، ادارة المعمل أو إلى قسم الانتاج.

وبال مقابل نجد ان بعض المنشآت على التقىض من ذلك، حيث تبنى منحى تسويقى متشدد، جاعلة كافة الوظائف ترتبط بالمسؤول الأول عن النشاط التسويقى الذي قد يكون بدرجة معاون مدير عام، فترتبط به وظائف المبيعات والتوزيع والاعلان والبحوث والنقل والخزن والاستيراد وحتى الانتاج.

يلعب التنظيم والميكل التنظيمي دورا كبيرا وفاعلا على أداء المنشأة، وأداء كل نشاط من إنشطتها. فالبناء التنظيمي سواء للمنشأة أو للمبيعات إن لم يكن كفوا، فهو قد يطيح بالخطط الستراتيجية الموضوعة، كما يخلق الإحباط لدى الادارة. وبال مقابل نجد في الهيكل التنظيمي المناسب المعين الكبير على التعامل الناجع مع المهام والتحديات التي تواجه الادارة، وهو الذي يسهل إنسانية تدفق المعلومات الصاعدة والنازلة بين المستويات الادارية، ويؤمن عمليات التنسيق بين مختلف الواقع والوحدات التنظيمية بشكل سريع ودقيق. ولا مبالغة في وصف أهمية الهيكل التنظيمي للمنظمة أو لنشاط المبيعات بأنه باهمية الهيكل العظمي للانسان.

ويوضح الميكل التنظيمي للمنشأة موقع المبيعات ضمن الهيكل العام، فهو بين الموقع الاداري الأعلى الذي يشرف على النشاط المخول بالتخاذل القرارات وإصدار التوجيهات الخاصة بالمبيعات، كما بين العلاقات التنظيمية بين الأفراد العاملين في نشاط المبيعات من حيث خطوط الاتصال وإشراف بعضهم على بعض أو مستويات التنسيق. والميكل التنظيمي يوضح أيضا طبيعة العلاقة التنظيمية بين نشاط المبيعات وبين الوحدات التنظيمية الأخرى المسؤولة عن الانشطة التسويقية الأخرى كبحوث

التسويق والتوزيع والترويج وغيرها، وكذلك الوحدات التنظيمية الأخرى في المنشأة كالمخازن أو الانتاج أو الاستيراد أو غيرها.

العوامل التي تؤثر على بناء الهيكل

يتأثر الهيكل التنظيمي إلى حد بعيد بفلسفة عمل الادارة العليا، الا انه حتى وان كانت فلسفة العمل السائدة هي فلسفة التسويق بمفهومه الحديث، يعني توجيه كافة جهود المنشأة نحو تحديد وتلبية احتياجات المستهلكين، فإنه توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات التي يجب الالتفات إليها عند إعداد الهيكل التنظيمي للمنشأة ككل أو الهيكل التنظيمي لنشاط المبيعات بشكل خاص. ومع التأكيد على حقيقة ان لكل تنظيم له اهدافه وسماته الخاصة به، الا انه يمكن الاسترشاد بالخطوط العريضة التي أشار إليها أدورد ماك كي⁽¹⁾ في وضع وتحديد اهداف البناء التنظيمي للمنشأة :

- إيجاد هيكل تنظيمي ملائم للسوق والبيان والسلعة والتوزيع، والخصائص التنافسية للمنشأة .
- توفير خدمة الزبائن من حيث مكان وزمان الخدمة { وبالإمكانات المتاحة للمنشأة } بشكل اقتصادي وكفؤ .
- يساعد على تحقيق الاهداف وتطبيق استراتيجيات التسويقية للمنشأة .
- إيجاد هيكل يناسب المنشأة، ويتماشى مع الادارة العامة والوظائف الأخرى .
- التوصل الى صيغة تنظيمية مبسطة وواضحة ومتراقبة، يمكن اشغال وظائفها بسهولة .
- تسهيل عملية ادارة العاملين والاتصالات واتخاذ القرارات والعمل الجماعي، وتحقيق التكامل في الجهد .

(1) McKay, E. S. "The Marketing Mystique", American Marketing Association. ; P36.

- تحقيق التوازن بين التخطيط والتنفيذ، أو بين اهداف النمو والأهداف الربحية، أو بين الأهداف القصيرة الأمد والبعيدة الأمد .
 - التركيز على تكامل الانشطة الرئيسية والمساعدة .
 - توفير جو عمل يحقق التحفيز والمعنيات العالية للعاملين، والمستوى العالمي للأداء.
 - تسهيل عملية تقييم اداء المدراء والاختصاصيين وبقية العاملين .
- و عموما يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على الهيكل التنظيمي بالآتي:

• عوامل خارجية

وهي مجموعة من العوامل التي مصدرها من خارج المنشأة، أهمها حالة السوق ومتطلبات ورغبات الزبائن. فلكل سوق خصائصه ومتطلباته التي يجب مراعاتها عند بناء التنظيم. كما ان السوق ليست حالة مستقرة ثابتة، فهناك فيه الكثير من التغيرات المستمرة التي يجبأخذها بالحسبان. ومن الأمثلة الموجزة التي توضح ذلك، الآتي :

- التغير الدائم برغبات ومويل المستهلكين والزبائن، تدفع الادارة الى الاهتمام باستحداث أو تطوير وحدة تنظيمية تعنى ببحوث السوق والمستهلك .
- التطورات التقنية في الاسواق من شأنها ان تحفز الادارة على إنشاء وحدة داخلية للبحوث والتطوير من أجل تطوير متوجات المنشأة بما يمكنها على مواكبة التطورات التقنية السائدة في السوق.

- زيادة الطلب في الأسواق (بغض النظر عن الأسباب التي تقف وراء ذلك)
يمكن ان تدفع المنشأة إلى زيادة عدد الوحدات التنظيمية في المبيعات من أجل
تلبية تلك الزيادات في الطلب .

• عوامل داخلية

- وهي مجموعة من العوامل الناشئة في داخل المنشأة وستراتيجياته بفعل القرارات
المتخذة داخلياً من قبل الادارة . ومن أمثلة ذلك الآتي :
 - أهداف وخطط المنشأة .
 - حجم جهاز المبيعات .
 - نقاط القوة ونقاط الضعف في المنشأة .
 - مستوى مهارات البيع لدى الباعة .
 - وجود أو عدم وجود نظام حواجز للباعة .
 - نظام التقارير المتبع .
 - عدد المستويات الهرمية الإشرافية المقررة من قبل الادارة .
 - درجة نطاق الاشراف الذي تقرره الادارة .
 - موقع السلطة والصلاحيات في اتخاذ القرارات .

ولعل اهم اعتبار في هذا الصدد هو تكيف الهيكل لأهداف وستراتيجيات المنشأة،
حيث لا يوجد اطلاقاً هيكل تنظيمي يلائم جميع ستراتيجيات التسويق والمبيعات التي
يمكن ان تبنيها المنشأة . ف استراتيجية تسويقية تقوم على توسيع اسوق المنشأة مثلاً من
خلال الدخول الى مناطق جغرافية جديدة تتطلب هيكلًا تنظيمياً معيناً، يختلف ولا
شك عن حالة تكون فيها ستراتيجية المنشأة هي التوسيع في نفس الاسواق عن طريق
كسب زبائن اضافيين في نفس المنطقة الجغرافية للسوق الحالى.

ولابد من التأكيد من أن التنظيم هو ليس حالة جامدة، إذ ينبغي مراجعة التنظيم بين حين وآخر لنقييم مدى ملائمة الهيكل الموضوع لمتطلبات العمل ولتحديد كيفية إستيعاب مؤثرات العوامل الداخلية والخارجية. فهذه العوامل هي في حالة تغير وتطور مستمر قد تفرض نفسها على العمل والأدارة مما يتطلب ذلك اجراء تعديلات وتطوير على الهيكل التنظيمي سواء على مستوى المنشأة أو قسم المبيعات. ان مراجعة الهيكل التنظيمي لا تعني ان تكون سنوية مثلا، الا انه يمكن القول ان المنشآة التي لا تجري تطويرا او تعديلا على هيكلها التنظيمي رغم مرور عدد من السنوات، فأنها قد تعاني من مشاكل تنظيمية خفية غير واضحة للعيان بعد.

أنواع الهياكل التنظيمية للمبيعات

تأخذ التنظيمات اشكالا متعددة لنشاط المبيعات بحسب طبيعة المنشآت وتباينها بالاهداف والستراتيجيات. الا أنه مهما تباينت الاهداف وال استراتيجيات فإن الهيكل التنظيمي للمبيعات لابد وان يأخذ أحد الاشكال التنظيمية الآتية كخطوط عريضة وإن مختلف التفاصيل الجزرية من منشأة إلى أخرى. والاشكال التنظيمية المذكورة أدناه تركز على الصيغ المتباينة لنشاط عملية البيع، أما الوظائف الأخرى فيمكن ان تتعدد وتباين من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة واهتمامات الأدارة.

أولا: التنظيم الوظيفي

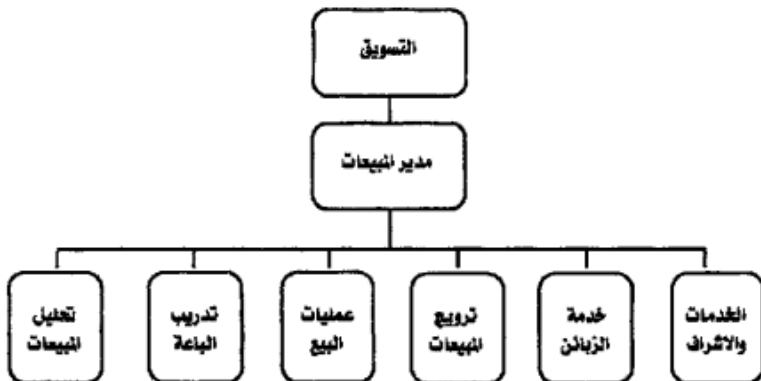
يقوم هذا التنظيم على أساس تقسيم الاعمال حسب طبيعة الوظائف، اذ تجمع الوظائف ذات الطبيعة الواحدة ضمن قسم واحد او وحدة تنظيمية واحدة. وبذلك تصبح ادارة نشاط المبيعات في المنشآة مكونة من وحدات تنظيمية أهمها الوحدة المسؤولة عن عمليات البيع، وتحليل المبيعات، وتدريب البعثة، وغيرها من الوظائف التي تراها إدارة المنشأة ضرورية لنشاط المبيعات في المنشآة المعنية وذلك تبعاً لطبيعة وحجم المنشآة وأهمية وحجم تلك الانشطة، انظر الشكل رقم (1).

ولابد من بعض التوضيح ان وحدة عمليات البيع هي الوظيفة الأساسية لنشاط قسم المبيعات. فهذه الوحدة التنظيمية يمكن أن تكون على شكل مكتب يحتوي على ملفات زبائن المنشأة علاوة على وجود مندوبي مبيعات يتبعون الزبائن موقعيا، كما يمكن ان يكون مكتبا مع معرض للمنتجات المنشأة ويضم أيضا مجموعة من الباعة الذين يؤدون الخدمات للزبائن الذين يزورون المعرض.

يناسب التنظيم الوظيفي المنشآت التي لديها عدد قليل من السلع، أو ان السلع مشابهة في احتياجاتها ومستلزماتها حيث يمكن الاستفادة مثلا من جهاز البيع في توزيع كافة سلع المنشأة، كما ان منافذ التوزيع ونظام التوزيع الذي تعتمده المنشأة يمكن ان يخدم كافة السلع.

(1)

التنظيم الوظيفي للمبيعات



يلمس في هذا النوع من انواع التنظيم، المركزية في اتخاذ القرارات وكذلك المركزية في التسيير حيث تترك هذه الوظائف بشكل رئيسي لدى مدير المبيعات. كما ان عباء العمل واتخاذ القرارات يقع عليه ايضاً. ان اتساع نشاط المنشآة خصوصاً تعدد سلعها يجعل من المتعدد على مدير المبيعات الالام بتفاصيل كافة السلع. فان مثل هذا النوع من التنظيم يناسب المنشآت ذات السلع المعدودة والتشابهة في خواصها ومستلزماتها، حيث يمكنها استغلال ميزة هذا النوع من التنظيم الذي يتسم بسهولة التسيير بين وظائف المبيعات على مستوى مدير القسم، كما يسهل بنفس الوقت التسيير بين الوظائف التسويقية على مستوى دائرة التسويق في المنشآة.

ثانياً: التنظيم الجغرافي

تبين المنشآة هذه الصيغة التنظيمية عندما تعامل مع كل السوق عند بيع سلعتها / سلعها، انظر الشكل (2). فتعتمد مبدأ التقسيم الجغرافي في تعاملها مع السوق، حيث يوزع مندوبي البيع على السوق جغرافياً في متابعة زبائن المنشآة، او/ وقد تعتمد أسلوب إنشاء فروع بيع تنتشر جغرافياً. يعمل مندوبي البيع على ترويج وبيع كافة سلع المنشآة، ويناسب هذا النوع من التنظيم المنشآت التي تسمى فيها الأسواق بالإتساع نسبياً من جهة، ومحذوية عدد السلع وعدم وجود تعقيدات فنية فيها من جهة أخرى .

الشكل رقم (2)

التنظيم الجغرافي للمبيعات



ثالثا: التنظيم السلمي

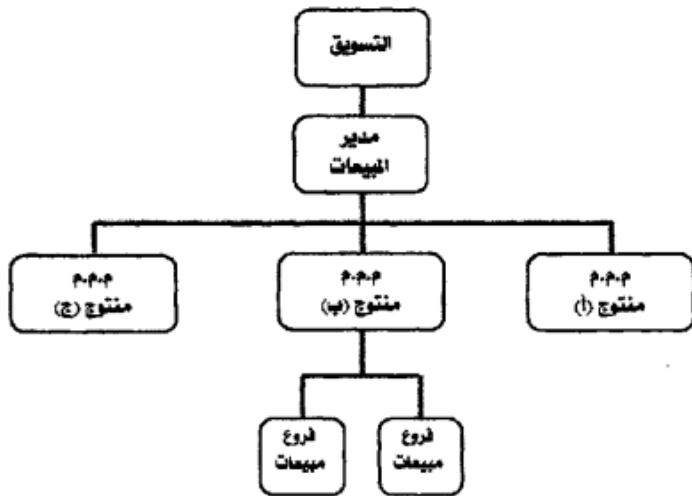
يقوم هذا النوع من التنظيم على أساس السلعة / المتوج، حيث ينخص عدد من الباعة ببيع سلعة محددة، أو مجموعة سلع غالباً ما تكون متشابهة أو متاجسة، ويقدمون تقريرهم إلى مشرف مستقل أو مشرف مشترك لكل السلع. وتتحدد درجة الفصل التنظيمي في مبيعات السلع إعتماداً على حجم نشاط المبيعات المنشأة المعنية من جهة، وعلى عدد سلع المنشأة من جهة أخرى.

يلاتم هذا النوع من التنظيم المنشآت التي تعامل بسلع عديدة يصعب فيه على نفس البائع الإحاطة بتفاصيل وتفاصيل كل سلعة. ويسط هذا التنظيم الأمر على البائع بتوفير فرصة الإمام بتفاصيل السلعة (أو بضعة سلع) المكلف بترويجها وبيعها. وصيغة التنظيم السلمي مناسبة جداً في الحالات التي تعامل فيها المنشأة بسلع ذات مواصفات تقنية متوسطة أو عالية، كالأجهزة والمعدات الطبية والهندسية وغيرها حيث تحتاج كل مجموعة سلعة متاجسة إلى معرفة تقنية مستقلة خاصة بها.

لكن من المأخذ التي تسجل على هذا النوع من التنظيم، هو ارتفاع التكاليف بسبب ان باعرين او أكثر يحتاجان إلى تغطية نفس المنطقة الجغرافية ولربما نفس الزيون، كما قد تكون هناك حاجة للمزيد من "المشرفين" على المبيعات إن كان للمنشأة أكثر من جهاز مبيعات واحد.

الشكل (3)

التنظيم السلعي للمبيعات



م.م.م = معاون مدير مبيعات

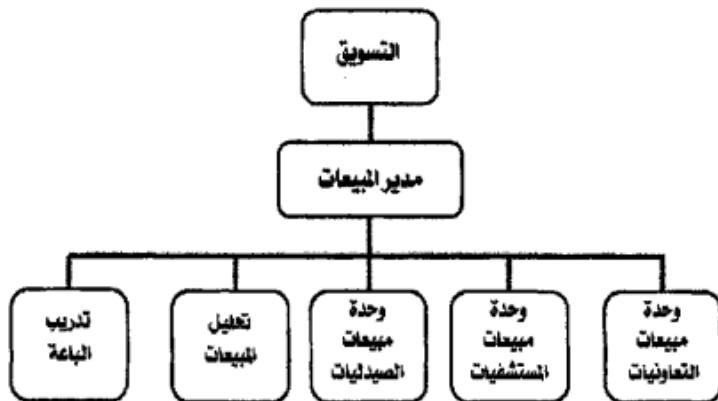
رابعاً: التنظيم حسب الزيان

تشاء الحاجة لهذا النوع من التنظيم بسبب تعامل المنشأة مع زيان يتجاوزون باحتياجاتهم من حيث الكميات التي يشتريونها، المنفذ التوزيع الملائم، إستخداماتهم للسلعة.. الخ. لهذا قد ترى المنشأة ان تعامل مع كل فئة من فئات الزيان بالطريقة التي تلي احتياجاتها من حيث التغليف، حجم العبوة، خدمات البيع، خدمات ما بعد البيع، منفذ التوزيع، الاعلان والترويج.... الخ، وبذلك يبني الهيكل التنظيمي

للمبيعات حسب الزبائن كأن يتخصص أحد مندوبي المبيعات للتعامل مع المستشفيات، وأخر للصيدليات، وهكذا تمارس كل وحدة تنظيمية للبيع دورها لتلبية متطلبات ذلك الزبون أو مجموعة متجانسة من الزبائن بغض النظر عن المنطقة الجغرافية. ويختلف مركزيا بعض الوظائف التي يمكن ان تخدم نشاط المبيعات ، راجع الشكل (4) .

الشكل رقم (4)

تنظيم المبيعات حسب الزبائن



وقد تنشأ الحاجة لهذا النوع من التنظيم نتيجة الحجم الكبير للمشتريات المتوقعة من الزبائن، مما يستدعي توفر الخبرة العالية لدى مندوب المبيعات في التعامل مع كبار المدراء التنفيذيين في المنشآة – الزبائن. وبالرغم من إرتفاع الكلفة العالية هذه الصيغة التنظيمية، الا ان المشآت التي تبنيها تراها مبررة بسبب حجم المبيعات الواعدة من ذلك.

خامساً: التنظيم حسب الأسواق

يقوم هذا التنظيم على مبدأ تقسيم جهود وتشكيلات قسم المبيعات حسب الأسواق. والأسواق هنا لا تعني الأسواق بالمفهوم الجغرافي، وإنما تعني أسواق الشرائح المختلفة للزيان مثل سوق المستهلكين (الأفراد)، أو سوق المنظمات التعاونية، أو سوق الجامعات، أو سوق المؤسسات للاستهلاكية أو الصناعية. . الخ تبعاً لطبيعة سلع المنشأة وأهدافها. ووفقاً لهذا النوع من التنظيم يتولى مندوب مبيعات المنشأة بتفطية سوق عحدد، ويقدم تقاريره إلى المشرف. وتتجسد أهمية هذه الصيغة التنظيمية عندما تكون المعرفة بالسوق أكثر أهمية من المعرفة بالسلعة. وقد يجدو للقاريء تماثل لهذا النوع مع صيغة التنظيم حسب الزيان، الا انه في الواقع ليس تماثلاً أو تطابقاً، بل تشابهاً. فالتنظيم حسب الزيان يميل إلى إعطاء وزن نوعي لبعض الزيان بسبب حجم مشترياتهم.

لكن من المأخذ الذي تسجل على هذا النوع من التنظيم، هو ارتفاع التكاليف بسبب ان باطنين أو أكثر يحتاجان إلى تفطية نفس المنطقة الجغرافية، كما قد تكون هناك حاجة للمزيد من المشرفين على المبيعات إن كان للمنشأة أكثر من جهاز مبيعات واحد .

الفصل الثالث
التنبؤ بالبيعات

التنبؤ بالمبيعات

من الوظائف الرئيسية التي تحمل صداره في قائمه وظائف مدير المبيعات هي وظيفة تخطيط المبيعات. الا أنه لا ينسى القيام بهذه الوظيفة ما لم تتوفر أولاً رؤيا صحيحة عن تقدير الطلب على السلعة، وكذلك اعداد تنبؤ لمبيعات المنشأة لسنوات أو السنوات القادمة، فإن ذلك (تقدير المبيعات والتنبؤ بالمبيعات) هو الأساس والمنطلق لعملية التخطيط في المنشأة.

يركز هذا الفصل على المحاور الآتية :

- تقدير الطلب .
- أهمية التنبؤ بالمبيعات بالنسبة للمنشأة، ومنها منشآت القطاع العام.
- العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على عملية التنبؤ بالمبيعات .
- طرق التنبؤ بالمبيعات .
- صعوبات التنبؤ بالمبيعات .
- من يقوم بعملية التنبؤ ؟

تقدير الطلب

لأجل التخطيط لنشاط المبيعات في المنشأة، يفترض بالإدارة أولاً أن تكون صورة واضحة عن حجم طلب الكلي في السوق على السلعة المعنية، ثم أن تعمل بعد ذلك على التنبؤ بمبيعات السنة أو السنوات القادمة لكل سلعة من السلع التي تعامل بها، كي تتمكن من تعبئة مواردها البشرية والمادية ضمن خطة مناسبة لإمكانيات المنشأة وظروف السوق ومتطلبات الزبائن.

ان تقدير حجم الطلب الكامن في السوق هو عملية يجب ان تسبق، من حيث المبدأ، عملية تأسيس المنشأة أو قيام المشروع المعنى. فنتائج عملية تقدير حجم الطلب هي التي تحدد قرار تأسيس المشروع من عدمه، فإن كانت النتائج جيدة وجدّابة تبادر

الادارة إلى ترجمة فكرة المشروع إلى واقع عملي. وإن كانت النتائج غير مشجعة، فلم المخاطرة بتعریض رأس المال إلى الضياع في مشروع رمادي الأفق. ان عملية تقدير الطلب، وإعداد دراسة جدوى لتأسيس المشروع مسأليتين في متهى الأهمية قبل تأسيس المشروع. الا ان أهمية تقدير حجم الطلب الكلي على السلعة في السوق، تبقى مستمرة باستمرار تعامل المنشآة بتلك السلعة، إنتاجاً أو تسويقاً او كلاهما. فلا يعقل منطقياً غض النظر عن واقع حجم الطلب وتطوره في السوق في الوقت الذي تستحوذ تلك السلعة على جزء من إستثمارات المنشآة. ان مراقبة تطور حجم الطلب على السلعة في السوق يعين الادارة بشكل مبكر على التخطيط الاستراتيجي للمنشآة، فبضوء ذلك تستطيع الادارة ان تقرر المسار الذي تحتره للمنشآة:

- الاستمرار على ترويج وبيع السلعة بالظروف والشروط الحالية، أم إضافة سلعة أو سلع جديدة، أم
- الدخول إلى أسواق جديدة بنفس السلعة، أم
- الدخول إلى أسواق جديدة بسلعة أو سلع جديدة .
- وهل تسقط السلعة الحالية أم لا.

ان إنغماس إدارة المنشآة ببعض المهام اليومية يجب ان لا يصرف الانتظار عن مراقبة تطور حجم الطلب في السوق حتى وإن كانت نتائج المبيعات الشهرية والسنوية جيدة. فالنتائج الجيدة للمبيعات قد تكون ثمرة الأداء التسوقي المتميز للمنشآة على حساب المنافسين، رغم ان الحالة العامة لسوق السلعة هي في تدهور مستمر، وهذا قد يعطي انطباعات خاطئة عن واقع حجم الطلب وتطوره مستقبلاً.

وللقيام بتقدير حجم الطلب الاجمالي في السوق، يصار إلى جمع بعض الاحصائيات المتعلقة بالسلعة المعينة والتي يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية. ومن الاحصائيات الالازمة :

- المبيعات المتحققة للسنوات السابقة من قبل المنشأة خلال السنة .
 - جموع المبيعات الفعلية في السوق المعنية لكل المنافسين (متنجين أو مستور دين) للسنوات السابقة من السلعة المعنية وللسوق المعنى .
- ان جموع مبيعات المنشأة ومضافا إليها جموع المبيعات لكل المنافسين (سواء كانوا جميعهم علبيين، أو بعض منهم مصدرين من خارج السوق أو الدولة) قد يعطي مؤشرا جيدا عن واقع حجم الطلب حاليا، وعن إتجاهاته المستقبليةخصوصا إن كان جموع العرض من السلعة المعنية يغطي احتياجات طلب كافة الزبائن. ولأجل التتحقق من إتجاهات الطلب للمستقبل، يمكن الإستعانة أيضا بجمع عينة من آراء الزبائن، وتحار السلعة المعنية، وبعض من العاملين في المنشأة عن توقعاتهم لاتجاهات الطلب للسنوات القادمة .

وبالإضافة إلى مراقبة تطور حجم الطلب الاجالي في السوق، ينبغي بالإدارة العمل على وضع تقديرات للمبيعات المتوقعة من سلطتها في السوق للمرحلة الزمنية القادمة، وهذا ما يصطلح عليه بالتنبؤ بالمبيعات .

التنبؤ بالمبيعات Sales Forecasting

ان تقدير كمية المبيعات المتوقعة للأشهر أو السنة القادمة، أو ما يعرف بالتنبؤ بالمبيعات، مسألة في غاية الأهمية لحمل نشاط المنشأة. وتحتاج ادارة المنشأة للتنبؤ عند اعدادها لخطة التسويق الشاملة وكذلك خطة التسويق السلعية. فالعملية التخطيطية هي عملية نظرة وتعامل مع المستقبل، وكلا الخططين يتعاملان مع المستقبل.

ان الطلب على السلعة ظاهرة ديناميكية تتأثر بعوامل كثيرة خلاصتها ان الطلب على الأرجح هو حالة غير ثابتة سواء تكلمنا على مستوى المساحة الجغرافية للقطر او على مستوى سوق صغيرة. فالطلب عرضة للتغير والتبدل باستمرار، وقد تأخذ التبدلات أشكالا كمية او نوعية. وادراك الادارة هذه الحقيقة (حقيقة كون الطلب حالة متغيرة) يجعلها تشعر بأهمية التوصل الى تقديرات صحيحة لما سيكون عليه

الطلب مستقبلاً. ويمكن التأكيد ومن دون أي مبالغة أن التبؤ بالمبيعات هو حجر الزاوية في تحطيط كافة أنشطة المنشأة.

أهمية التبؤ بالمبيعات

ويمكن تلخيص أهمية التبؤ بالمبيعات بالفقرات الآتية :

1- تحطيط ومراقبة المبيعات

تعتمد عملية تحطيط المبيعات بالاساس على عملية التبؤ بالمبيعات والتي بضوئها يتحدد حجم المبيعات المتوقعة للأشهر أو السنوات المقبلة، آخذين بنظر الاعتبار المؤثرات الداخلية والخارجية التي ستطرق إليها لاحقاً بعد قليل. فالرقم المتوقع لكمية المبيعات للسنة القادمة هو الذي يتخذ أساساً لعملية تحطيط نشاط المبيعات، ثم يصار إلى إعتماده لأغراض التحطيط لأنشطة المنشأة الأخرى كما سنوضح ذلك تباعاً.

ويشمل التحطيط في هذا المجال تحديد اهداف بيعية سنوية، وتقسيمهما على المناطق المختلفة كالمحافظات أو الوسطاء. ان تحديد الاعداف أو الحصص البيعية للمجاميع السلعية أو للمادة الواحدة، للمحافظات والوسطاء يعني عملياً تلبية احتياجات قائمة أصلاً، كما يعني أيضاً اكتساب نشاط المبيعات فحوى هادف شأنه شأن أي نشاط انساني آخر لابد وأن يقترب بهدف.

ان وضوح وتحديد الاعداف البيعية يمكن الادارة من ممارسة عملية الرقابة على المبيعات سواء كانت على مستوى المنشأة أو على مستوى المحافظات أو الوسطاء.

2- تحطيط ومراقبة الانتاج

ان عملية التحطيط للإنتاج تعتمد على خطة المبيعات، فالمخطط الانتاجي

يحتاج لأن يعرف بالتحديد المعلومات الآتية عن كل سلعة :

- الطلب السنوي (تقديرات المبيعات للسنة).

- المبيعات الشهرية المخمنة للتعرف على النبذبات الموسمية كي تراعى في عملية تحطيط الانتاج .

ولابد من التذكير ان تعبر سلعة اما يرد هنا بالمفهوم التسويقي الذي يعتبر المادة الواحدة سلعتين او أكثر، إن تبأيت بحجم العبوة او القياس او القدرة الكهربائية او مواصفاتها من حيث اللون او النكهة او الطعم.

ولأجل وضع خطة إنتاج مناسبة للمنشأة، تحتاج إدارة قسم الإنتاج إلى دراسة خطة المبيعات الموضوعة لنفس المادة الزمنية كي تستفيد من تفاصيلها في برجمة الإنتاج من حيث الكثيارات. وبضوء هذه المعلومات يصار إلى وضع خطة الإنتاج كي تجيء منسجمة مع خطة المبيعات، وملبية معها احتياجات المستهلكين، ويراعي في انسجامها مع خطة المبيعات بالمستويات التفصيلية أيضاً لواجهة النبذبات الموسمية بالطلب على السلع مع الأخذ بالاعتبار الخطة الخزنية للسلع. كما ويصار أيضاً إلى تحديد الحاجة من المواد الأولية الداخلة في الإنتاج كمية وتوقيناً .

3- تحطيط المشتريات

توضع خطة المشتريات بضوء أهداف وخطة الإنتاج، فهي تعتمد عليها (على خطة الإنتاج) لغرض تحديد أنواع وكميات المواد الأولية المطلوبة، وتوقيتات الحصول عليها، ومصادر تجهيزها، وسياسات الشراء. وفي حالة كون المنشأة تمارس نشاطاً تسوييقياً فقط، أي أنها لا تمارس نشاطاً انتاجياً، تزداد أهمية هذا النشاط حيث تصببع عمليات الشراء تعنى شراء سلع جاهزة وليس مواداً أولية. وفي هذه الحالة تبني خطة مشتريات السلع الجاهزة على ضوء خطة المبيعات.

4- تخطيط الخزين

يؤثر نشاط المبيعات وكذلك نشاط المشتريات على الخزين من هذه المواد بشكل مباشر. ففي حين تجد أن عمليات البيع المستمرة تؤدي إلى تقليل مستوى الخزين، تجد أن عمليات شراء المواد الأولية أو السلع الجاهزة يؤدي إلى ارتفاع خزينتها. ولا شك أن ارتفاع أو انخفاض الخزين عن مستوى معين يعتبر حالة غير مقبولة اقتصادياً. فارتفاع الخزين يعني تجميد الأموال وتعرضها إلى التقادم واحتمال الفساد إضافة إلى تحويل العاملين جهوداً ومخاطر اضافية لا مبرر لها، كما أن انخفاض مستوى خزين السلعة دون مستوى معين يعني عدم انتظام البيع وبالتالي اخفاق المنشأة في تحقيق أهدافها اليعopus او استثمارها لفرص تسويقية متاحة.

لهذا فإن توصل المنشأة إلى تحديد كمية الخزين الأمثل حالة مرتبطة بمتغيرات المبيعات السنوية والفصصية والشهرية أولاً، وترتبط خطة المبيعات من حيث معرفة السحبويات المخزنية المتوقعة ثانياً، وترتبط خطة المشتريات لتحقيق تكامل العملية التخطيطية.

5- تخطيط النقل والتوزيع

يستفاد من تنبؤات وخطط المبيعات كثيراً في وضع خطة نقل السلع إلى مخازن المنشأة بالشكل الذي يؤمن انسانية سلعة جيدة من جهة، وتحقيق استغلال أفضل لطاقات النقل المتاحة وتقليل كلفها من جهة أخرى.

توفر عملية التنبؤ بالمبيعات وخطط المبيعات الرؤيا الواضحة لمسؤول النقل لتحديد أنواع السلع وكيفياتها المطلوبة في كل سوق من الأسواق البغرافية في القطر، فيوجه تلك السلع وبالكميات المطلوبة وبالتوقيتات المناسبة إلى تلك الأسواق أو إلى المخازن التي تموتها.

6- تحطيط ومراقبة الإيرادات

بضوء تقديرات الميارات تقوم الأقسام المالية في المنشآت بوضع الميزانيات التخطيطية لتحديد النفقات المخمن صرفها، والإيرادات المتوقعة. والميزانية التخطيطية هي في الواقع التعبير المالي لخطة المنشآت، وتعتبر بنفس الوقت أداة رقابية على انشطة المنشآت: الميارات، الاستيراد، الإنتاج، النقل، . الخ. وبهذا تكون الأرقام المتوقعة للميارات هي حجر الزاوية في تدبير الإيرادات للأشهر والستة القادمة، وكذلك تقديرات النفقات على الإنتاج والإنشطة الأخرى التي هي بدورها تعتمد أساساً على تدبير الميارات.

ان عملية التبو بالميارات تثل خطوة أساسية في عملية التخطيط لكافة فعاليات المنشآت، كما أنها توضح الترابط والتكميل بينها. فالعملية التخطيطية الصحيحة في المنشآت تنبئ من عملية التبو بالميارات، التي على أساسها تبني خطة الميارات، ثم يصار بعد ذلك إلى وضع خطط إنشطة المنشآت الأخرى تباعاً ويشكل مترابط ومتكملاً مع خطة الميارات وخططات الإنشطة الأخرى.

أهمية التقويم بالميارات في القطاع العام

ان فعالية التبو بالميارات فعالية يمتهن الأهمية لكافة المنشآت. ويمكن القول ان هذه الأهمية تتضاعف مراراً في حالة منشآت القطاع العام، خصوصاً إن كانت منشأة القطاع العام تتمتع بوضع إحتكاري للسلعة كما كان هو الحال لدى منشآت القطاع العام الصناعي والتجاري والخدمي في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين، وكما هو الحال الآن في بعض الدول العربية. فقد خلق النظام الاقتصادي المعمول به في العراق آنذاك وضعاً إحتكارياً للمنشآت في السلع التي تعامل بها، إذ غابت المنافسة بين منشآت القطاع العام عن طريق دمج تلك المنشآت ببعضها.

وتتجسم أهمية فعالية التنبؤ بالمبيعات في حالة منشآت القطاع العام لأن المنشآة العامة تحمل رسالة اجتماعية خدمة المجتمع أكثر من شركات القطاع الخاص، وبالتالي فإن أي خطأ في عملية التنبؤ بالمبيعات يربك نشاط كامل المنشآة، ويقوض رسالتها الاجتماعية. وتتفاقم المنشآة كثيراً إن كانت منشآت القطاع العام هي المجهز الأوحد (عтик) للسلعة إلى السوق، فعندما تتعكس أخطاء عملية التنبؤ بالمبيعات ليس على وضع المنشآة فحسب، بل ينعكس على واقع كل السوق. أن غياب المنافسين عن السوق يعني عدم وجود مجهز / بدائل للسلعة بمقدوره التعويض عن النقص الخاصل في تجهيزات المنشآة، يعكس الحالة التي يتعدد فيها المجهزون في السوق الواحدة فإن أخفق أحدهم يقوم الآخرون بتعويض الكميات التي أخفق زميلهم في تجهيزها. ولذلك يجبر أن ينظر إلى أهمية فعالية التنبؤ بالمبيعات في منشآت القطاع العام،خصوصاً أن كانت في وضع احتكاري للسلعة، على أنها فعالية ذات أهمية قصوى لها وللسوق عموماً.

العوامل المؤثرة على التنبؤ بالمبيعات

يوجد صنفان رئيسيان من العوامل المؤثرة على الطلب والمبيعات، هي :

• العوامل الخارجية

- وهي مجموعة عوامل مؤثرة على الطلب والمبيعات ناجمة بفعل عوامل خارجية، وليس للمنشأة القدرة على التحكم أو التأثير عليها :
- الظواهر الديموغرافية، كحجم السكان وتوزيعه حسب فئات الأعمار أو الجنس، نسبة النمو السكاني، اختلاف المناخ وبيان التضاريس في القطر .
- الاتجاهات الاقتصادية العامة .
- مستوى الاستخدام .
- القوة الشرائية للفرد وعموم المجتمع .
- الدخل القومي .

- الاستهلاك العام واتجاهاته، وعادات الاستهلاك .
- حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية .
- رغبات وميول الزبائن والمستهلكين .
- التطور العلمي والتقني وأثره على السلع وعلى رغبات الزبائن والمستهلكين .
- مستوى المنافسة في السوق .
- خطة الاستيراد والتصدير في القطر .
- الرسوم والضرائب .
- تقلبات أو ثبات الأسعار .

• العوامل الداخلية

وهي مجموعة عوامل مؤثرة على الطلب والمبيعات ناجمة بفعل عوامل وقرارات من داخل المنشأة، وعليه هي مجموعة أدوات ووسائل متاحة للمنشأة لتكيف أوضاعها وخططها لأوضاع السوق ومواجهة العوامل الخارجية الآتقة الذكر. وتتلخص هذه الأدوات بالزيج التسويقي للمنشأة المكون من سياسات وأساليب العمل مثل :

- طرح سلع جديدة او تطوير السلع الحالية.
- استخدام أساليب توزيع جديدة .
- تطوير كفاءة جهاز البيع .
- إعادة النظر بنساب الربح المتوجه الى الوسطاء .
- التسعير .
- الجهود والتخصصيات الاعلانية .
- كلف النشاط التسويقي .

الطرق المستخدمة في التنبؤ بالمبيعات

تباين الطرق المستخدمة بعمليات التنبؤ بالمبيعات من حيث درجة بساطتها وتعقيدها. فمنها ما هو مبسط، ومنها ما يستخدم طرقاً علمية مستعيناً بالأساليب الإحصائية لتحديد الرؤيا المستقبلية. وأهم هذه الطرق، هي:

1- طريقة جمع الآراء Opinion Method

تعتمد هذه الطريقة أسلوب جمع آراء المعنيين بالسلعة من اداريين من داخل المنشأة، او المستهلكين الكبار والوسطاء من خارج المنشأة حيث يطلع على ارائهم بشأن ما يتوقعونه للمبيعات خلال السنة القادمة بعد ان توفر لهم المنشأة بعض المعلومات الأساسية عن السنوات السابقة.

يمكن اعتماد هذه الطريقة في الحالات التي تكون فيها المبيعات السابقة لا تعبر عن حجم الطلب الفعلي، كأن تكون المبيعات السابقة دون مستوى الطلب او انها فاقت الطلب بسبب حالات استثنائية يتذرع فيها الركون الى الأساليب الإحصائية للتوصيل الى تقديرات الطلب للسنة او السنوات القادمة، فتجمع آراء بعض الوسطاء والخبراء وعيينة من المستهلكين اضافة الى المسؤولين في جهاز المبيعات للتوصيل الى تقديرات الطلب للفترات القادمة.

2- طريقة المسح الميداني Survey Method

تقوم هذه الطريقة على اختيار عينة احصائية من المستهلكين الحاليين للسلعة او من المستهلكين المحتملين لها. يتم استجوابهم على اسئلة محددة تتركز على تحديد كونهم من مستخدمي السلعة أم لا، ومقدار الكميات التي يستهلكونها، بهدف التوصل الى تقدير حجم الطلب والمبيعات المحتملة للمنشأة. ان تعدد الأسئلة وتقرعها الموجهة الى المستجوبين يعتمد على درجة نطاق المعلومات التي تحتاجها المنشأة.

تلائم طريقة المسح الميداني المنشأة التي لا تتوفر لديها احصائيات عن السنوات السابقة، أو ان مبيعاتها للسنوات السابقة لا تمثل الصورة الحقيقة للطلب. ويمكن ان تستخدم هذه الطريقة لتعزيز طريقة جمع الآراء، وكذلك في الحالات التي تشعر فيها المنشأة بضرورة استخدام أكثر من طريقة واحدة للتتحقق من صحة النتائج.

3- طريقة السلاسل الزمنية Time Series Method

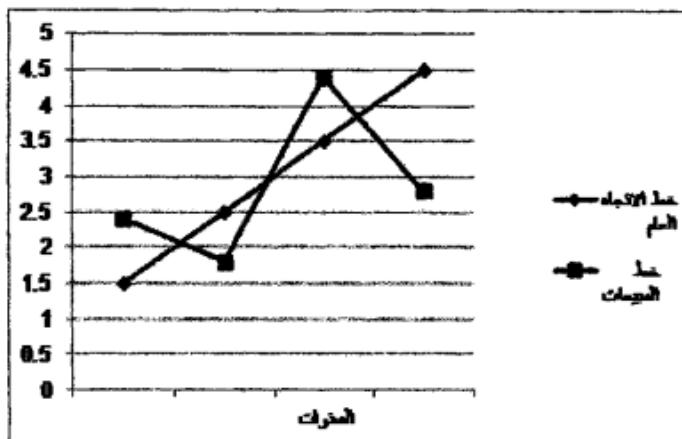
تعتمد هذه الطريقة كلياً على احصائيات مبيعات السنوات السابقة حيث يتم عرضها على شكل جداول أو خطوط بيانية لتحديد الاتجاه العام لها. يحتاج عرض المخططات البيانية الى :

- خور عمودي يمثل المبيعات .
- خور أفقي يمثل سنوات المبيعات .

ويظهر على المخطط البياني خطين، يمثل أحدهما المبيعات الفعلية السابقة، في حين يمثل الخط الثاني خط الاتجاه العام للمبيعات والذي يمكن التوصل اليه باحدى طريقتين:

- الاجتهاد الشخصي، حيث يعتمد رسم خط الاتجاه العام للمبيعات في هذه الحالة على خبرة وكفاءة الباحث، اذ يمرر هذا الخط تصاعدي او التنازلي للمبيعات السابقة ليساوي بين نقاط المبيعات فرق وتحت الخط، انظر الشكل (2) .

الشكل (2)
خطط الاتجاه العام للمبيعات



- المعادلة الاحصائية، التي توصل الى تحديد الاتجاه العام بالاستناد على ارقام السنوات السابقة احصائياً. ويجب في رسم الاتجاه العام ان لا يقل عدد السنوات السابقة لسنة التبو عن سبع سنوات، كما ينبغي ايضاً استبعاد المبيعات الشاذة من عملية التبو لأنها تؤثر على اتجاه الخط مما يعطي صورة غير حقيقة لاتجاه المبيعات للسنوات القادمة .

ان طريقة السلسل الزمنية في واقعها عملية ميكانيكية تفترض ان الظروف السائدة والعوامل المؤثرة التي كانت قائمة قبل ستة التبو مستمرة بنفس درجة التأثير مستقبلاً. وهذا يعني ان هذه الطريقة تستبعد، او لا تأخذ بنظر الاعتبار، حدوث متغيرات جديدة على المبيعات، وهذا ما يفترض بالادارة والباحث الالتفات اليه.

4- طريقة المتوسطات المتحركة Moving Averages

تقوم هذه الطريقة على إحتساب قيم سلاسل زمنية بشكل متحرك، فهي تتقدم من خلال إسقاط أول قيمة وإضافة أحدث قيمة زمنية. فلو أفترضنا أنه يتوفر للباحث أرقام كمية المبيعات المتحققة لكل شهر من أشهر السنة المنصرمة، فإن متوسط مجموع المبيعات سيمثل الرقم المخمن لمبيعات الشهر رقم (13)، ثم بإسقاط مبيعات الشهر (1) وإضافة مبيعات الشهر (13) واستخراج قيمة المتوسط الجديد سيحصل الباحث على مقدار المبيعات المتوقعة لشهر (14). وهكذا تستمر المتوسطات بالتحرك إلى الأمام.

وهذه المتوسطات المستخدمة يمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، وما يميز هذه الطريقة هو أنها تتقلل من ظاهرة الذبذبات في قيم البيانات، الا أنه بنفس الوقت يمكن أن يسجل ذلك كقطة ضعف على هذه الطريقة وذلك عندما تكون مثل هذه الذذبذبات أهمية حيوية في تشخيص الفوارق في المبيعات الموسمية لما لذلك من أثر كبير في مبيعات الكثير من السلع. الا ان استخدام وحدة متوسطات زمنية أكبر، كان تكون سنة بدلاً من الشهر، في إحتساب تقدير المبيعات السنوية، فإن من شأن ذلك أن يتلاقي مثل هذا العائق بسبب ان الناتج الجديد للمتوسطات المتحركة سيغير عن المبيعات المتوقعة لسنة كاملة، بغض النظر عن الذذبذبات الفصلية أو الشهرية في المبيعات .

5- طريقة الترابط Correlation Method

وتقوم على ايجاد علاقة بين مبيعات السلعة ومبيعات سلعة أخرى، كالعلاقة الموجودة بين مبيعات السكر والشاي، أو مبيعات مضخات الماء الخاصة بالمبردات ومبيعات مبردات الهواء. ويمكن التوصل إلى هذه العلاقة ومقدارها احصائيا من خلال اتباع الطريقة الاحصائية المعروفة بهذا الاسم .

ولا يقتصر استخدام طريقة الترابط على الربط بين مبيعات سلعتين فقط، بل يمكن احياناً التوصل الى تقديرات مبيعات السلعة بربطها مع عامل آخر مثل نسبة النمو السكاني، أو نسبة الانفاق الاستثماري في قطاع محدد . الخ.

صعوبات في التنبؤ بالمبيعات

ان عملية التنبؤ بالمبيعات لا تخلو من صعوبات، ولو تمعنا جيداً في طبيعة الصعوبات التي يشير إليها بعض الإداريين لوجدنا ان معظمها ذرائع واهية وليس صعوبات حقيقة، حيث يمكن التغلب على معظمها، وأهم هذه الصعوبات هي :

○ الافتقار إلى البيانات السابقة عن المبيعات

قد تكون هذه الذريعة مقبولة في المنشآة الحديثة التأسيس، خصوصاً المنشآت التي هي في السنة الأولى أو الثانية في تعاملها مع السلعة المعنية، لكن هذه الذريعة مرفوضة تماماً إذا ترعرعت بها منشآت لها سنوات من التعامل بتلك السلعة. فالتفكير والسلوك النطقي يقضيان بتسجيل بيانات عن المبيعات الفعلية التي تتحققها المنشأة وان تحفظ بتلك البيانات مصنفة حسب الوقت والمكان والزيارات ومنذوبي المبيعات. وهذه البيانات هي في واقعها تمثل سجل تاريخي لنشاط المنشأة يمكن الرجوع إليه عند الحاجة .

كما ان المنشآت الحديثة التأسيس يمكن أن تتبأّ بمبيعاتها مستعينة ببعض الأساليب التي تقدم ذكرها أعلاه وإن كانت الاستعانة بشكل مبسط كأسلوب جمع الآراء مثلاً، والأخذ بنظر الاعتبار حجم الطلب الاجمالي في السوق أيضاً.

○ عدم توفر الخبرات داخل المنشأة

يتذرع البعض من المدراء بعدم القدرة على إعداد التنبؤ بالمبيعات بسبب عدم توفر العاملين المقدرين على إعداد مثل هذه المهمة. ولا شك ان هذه الذريعة واهية للغاية حيث يمكن معالجتها خلال فترة قصيرة من الزمن، أما بالتعيينات

المجديدة أو بتدريب بعض العاملين الحالين. ولابد من الاشارة هنا إلى توفر أنواع عديدة من البرامجيات الجاهزة التي يمكن ان تعين الباحث عمليا على إعداد عملية التبؤ بالمبينات .

○ تغير النمط الاستهلاكي

ان النمط الاستهلاكي للزيائن معرض دائما للتغير، وهذا يخلق عينا على عائق الادارة. الا ان هذه الحالة هي من الحالات الخارجية المصدر، والمسلم بها بأنها من الحالات التي لا تستطيع الادارة أن تؤثر عليها، بل تستطيع ان تكيف لها بفضل عدد من الوسائل التي هي: تطوير السلعة، إعادة النظر بمنافذ التوزيع، إعادة النظر بالأسعار، والاستعانت بالاعلان والاساليب الترويجية. وكلما كانت ردود فعل الادارة سريعة تجاه التغير الحالى بالنمط الاستهلاكي، زادت فاعلية تأثير تلك الاجراءات.

○ التغير في أذواق الناس، وتغير التقليادات

ان ما ينطبق من تعليق على الفقرة السابقة ينطبق على هذه الفقرة أيضا. ويمكن الاضافة بالقول ان تغير اذواق الناس وتغير التقليادات حالة ازلية لا يمكن تجنبها، كما ان التطور العلمي والتقني عزز ويعزز باستمرار حالة التغير في الأذواق، وبالتالي في تحويل الطلب الى سلع أكثر حداثة وتقنية، ولعل التطورات التي تحدث في مجال الحاسوبات الالكترونية والهواتف المحمولة خير مثال لتوضيح ذلك.

○ عدم توفر الوقت

ان تبرير عدم التبؤ بالمبينات بمحنة عدم توفر الوقت هو في واقع الحال تهرب من الدور والوظيفة الادارية للمدير. فالتبؤ بالمبينات هو حجر الزاوية في العملية التخطيطية لمجمل نشاط المنشآة، والتهرب منها يعني التهرب من الوظيفة الأساسية للمدير.

فالحاجة لكل مدير في التنظيم الاداري هو في واقع الحال من أجل ممارسة الوظائف الادارية، وفي مقدمتها وظيفة التخطيط.

من يقوم بعملية التنبؤ بالمبيعات؟

ان طبيعة وظيفة التنبؤ بالمبيعات هي وظيفة بمثابة استشارية، وليس وظيفة تنفيذية. وفي المنشآت الصغيرة نسبياً، والصغريرة في حجمها وعدد العاملين فيها، توكل هذه المهمة إلى أحد متخصصي قسم المبيعات من فم المؤهلات والخبرة الاحصائية للقيام بها، لأنه بسبب صغر المنشأة فقد لا يوجد قسم مستقل في المنشأة للقيام بأعمال البحث.

اما في المنشآت الأكبر حيث يوجد قسم خاص للقيام بأعمال البحث التسويقية، فتوكل مهمة التنبؤ بالمبيعات إلى قسم البحث حيث يفترض ان العاملين فيه أكثر تخصصاً في أعمال البحث. وتجدر الاشارة إلى ان بعض المنشآت توكل مهمة إعداد التنبؤ بالمبيعات إلى ما يعرف باسم "قسم التخطيط والمتابعة" الذي تشكل المهام البحثية جزءاً من مهامه.

وتلجزاً بعض المؤسسات الكبيرة إلى وضع تنبؤاتها عن المبيعات لأجال زمنية تتجاوز السنة. وقد أتيح للمؤلف القيام بزيارة ميدانية الى شركة السيارات الفرنسية (رينو) عام 1978، حيث يقوم قسم التخطيط - بعيد المدى بوضع تنبؤاته كل عام للست سنوات القادمة. وتعرض هذه المعلومات أمام مدير المبيعات والادارة العليا لمساعدتهم في إشراف اتجاهات المستقبل. أما سبب تكرار عملية التنبؤ بالمبيعات كل عام، فهو من أجل تقويم التنبؤات الموضوعة على ضوء التغيرات التي حدثت خلال العام المنصرم.

كما يمكن لادارة المنشأة الاستعانة بجهة خارجية متخصصة {كالمراكز الإستشارية أو مراكز للبحوث الاقتصادية} لإعداد التنبؤ في حالة الإفتقار للخبرات الداخلية في

هذا المجال، ان مثل هذه الجهات الخارجية المتخصصة يمكن ان تقدم للمنشأة عملاً متقدماً بسبب تمعن العاملين فيها بالمؤهل العلمي والخبرة المناسبة. الا ان بعض الادارات لا تلجأ إلى مثل هذه الطريقة بسبب تحفظها على إطلاع جهة خارجية على ما ينظر إليه من الخصوصيات الداخلية للمنشأة، أو بسبب عدم توفر الجهة المتخصصة في إعداد مثل هذه الدراسات ضمن عيادة المنشأة المعنية، أو بسبب عدم فطنة الادارة إلى وجود مثل هذه الخدمات الخارجية.

الفصل الرابع
تخطيط المبيعات

تخطيط المبيعات

مدخل عام إلى التخطيط

يعتبر التخطيط أحد المركبات الأساسية للعملية الإدارية، فهو من أهم وظائف الإدارة، وقد كتب فيه العديد من البحوث والدراسات وألقت فيه الكثير من الكتب المتخصصة. وبالرغم ما كتب فيه فان مفاهيمه الأساسية ثابتة ومتتفقة عليها، حيث يفهم على انه عملية واعية لتوجيه الموارد المادية والبشرية المتاحة على النحو الذي يساعد على تحقيق الأهداف المقررة. وقد وضح هنري فوبل⁽¹⁾، الذي هو من أعلام المدرسة الكلاسيكية في الإدارة، بان كل خطة ينبغي ان تتضمن نتائج متقدمة تسعى المنظمة إلى تحقيقها، ومسار عمل يوضح إتجاهات النشاط الرئيسية، ومحددات وضوابط العمل، ومراحل عمل متراقبة فيما بينها، وأساليب عمل للنجاز المهام تبين كيف تتجزئ تلك المهام.

وتكمن أهمية التخطيط في أنه عامل ضمان أساسى في توجيه كافة الموارد المتاحة، البشرية والمادية، صوب النتائج المتقدمة وعدم تشتتها بإتجاهات متفرقة مما يؤدي إلى هدرها. وبذلك يكون التخطيط - حين الأخذ به - يضفي صفة النشاط المأدى على الجهد الإنساني، وينعى العاملين الإحساس الجميل بلذة الشعور بالإنجاز عند تحقيق الأهداف.

وعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فذلك يعني أنها تعامل مع عاملين هما: موارد المنظمة، واتجاهات المستقبل. فلكل منشأة موارد ثابتة تمثل بالقوى العاملة بما تتمثله من خبرات، والمال، وموارد مادية أخرى كالبنيايات والمكاتب والمعدات والأجهزة . الخ. ومهما كبر حجم المنظمة فالموارد المتاحة ثابتة ومحدة. والعامل الثاني الذي تعامل معه المنظمة هو اتجاهات المستقبل، فالإدارة وهي تسعى لتسخير

(1) Fayol,Henri : "Planning", Printed in Koontz and O'Donnell's "Management: a Book of Readings", McGraw – Hill Book Company, 1972, P99-102.

مواردها المتاحة لتحقيق الأهداف المقررة لها اثنا تتعامل مع مرحلة زمنية قادمة. والمستقبل غالباً ما يحمل الكثير من المستجدات والتغيير خصوصاً أن بعدت الفترة الزمنية المراد التخطيط لها. فهناك الكثير من العوامل البيئية عرضة للتغيير مع مرور الوقت مثل حجم السكان، ونسبة النمو السكاني، والدخل القومي، والقوة الشرائية للفرد، والتطورات العلمية والفنية، والقوانين والتعليمات، والعوامل السياسية، وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر بدرجات متباعدة على اتجاهات المستقبل.

التخطيط الاستراتيجي للمبيعات

ان التخطيط الاستراتيجي لمبيعات المنشأة هو جزءٌ ومكونٌ أساسيٌ من استراتيجية المنشأة، ولا يمكن ولا يصح الشروع بوضع استراتيجية للمبيعات بمفرده عن استراتيجية المنشأة. والخطوة الأولى نحو التخطيط الاستراتيجي هي فهم وإدراك نوع العمل الذي تمارسه المنشأة فهماً تسويقياً، يمعن النظر إلى واقع السوق وإلى نشاط المنشأة من منظار تسوقي من أجل تحديد هوية المنشأة في مجال الأعمال. إدارة المنشأة التي تصنع الثلاجات مثلاً، إذا رأت في عمل المنشأة بأنه مجرد {نشاط إنتاج وبيع للثلاجات} فإن هذه الإيجابة وان كانت صحيحة إلا أنها تلغى الأفق الراحب المحتمل لفرض الصناعات أمام المنشأة. لكن، إن كان كانت إدارة المنشأة ترى في نشاط المنشأة على أنه {توفير المعدات الكهربائية التي تجعل حياة الإنسان أليفة في المنازل والمكاتب}، فإن هذه النظرة ركزت على حاجة السوق مما يفتح آفاقاً واسعة لعمل المنشأة، فهي تعامل اليوم بصناعة وبيع الثلاجة، إلا أنها غداً قد تمارس صناعة وبيع التلفزيون أو القنوات الكهربائية أيضاً، فهماً أيضاً معدات ويعمقان حياة الطفل للإنسان في المنازل والمكاتب، وهذا إن تحقق سببيلاً من الفرص التسويقية المتاحة أمام المنشأة في زيادة مبيعاتها.

ان طريقة النظرة إلى نشاط المنشأة، أو الطريقة التي يستوعب فيها ذلك النشاط هو الذي يحدد هوية نشاط المنشأة وعملها. ان فهم واستيعاب نشاط عمل المنظمة

شيء ممتاز، الا انه لا يكفي لوحده لأن يضمن نجاحها في تحقيق أهدافها. فالمنظمة بحاجة ماسة لمعرفة المسار (ووضوح المسار) الذي يوصلها إلى أهدافها. والمسار هو التعبير البسيط للتخطيط الاستراتيجي للمنظمة والذي يمكن ان نعبر عنه أيضاً بأنه رد فعل المنظمة بكل مواردها وطاقاتها تجاه كل عوامل البيئة.

فالإدارة الحاذقة تدرك و تستوعب ان امام المنظمة عدد من المسارات التي توصلها إلى نقطة النهاية المطلوبة، وعليها ان تختار ما تراه الأفضل، وهذا مجال مناسب للإستعانة بمركز إستشاري ليقدم يد العون في ذاك. ولتوضيح ذلك نقدم المثال الآتي :

عزّمت إحدى الشركات الصناعية على تحقيق ثروة ملحوظة في مبيعاتها خلال السنة الجديدة، وتدارست هذا الأمر مع أحد الإستشاريين الذي أخذ على عاته دراسة الموضوع من جوانبه المختلفة. وبعد الانتهاء من عمله، وضع الإستشاري أمام إدارة الشركة بدائل لأربع ستراتيجيات تسويقية معمول على كل منها زيادة مبيعات المنشأة، هي⁽¹⁾:

الشكل (6)

ستراتيجيات بدائلة

سلع جديدة	سلع حالية	
التوصّل إلى السوق	التغلغل في السوق	أسواق حالية
التوسيع	توسيع السوق	أسواق جديدة

(1) باسم الحميري، «مادي وأسس التسويق»، مطبعة عصام - بغداد، 1988، ص 253-256

1- ستراتيجية التغلغل في السوق :

يمكن تطبيق هذه الستراتيجية في الحالات التي فيها لدى الشركة امكانية زيادة حصة احد أو بعض سلعها في السوق باستخدام الاعلان او الاساليب الترويجية الاخرى، او تخفيض الأسعار، وتنصرف هذه الجهد الى زيادة حصة السلع الحالية في أسواقها الحالية .

2- ستراتيجية توسيع السوق :

وتقوم هذه الستراتيجية بالاعتماد على السلع الحالية للشركة في توسيع الأسواق. ويمكن تحقيق ذلك باحد الصيغتين الآتيتين أو بكلاهما معاً :

أ. التوسيع الجغرافي في السوق :

وهذا يعني الدخول إلى مناطق بيعية جغرافية جديدة. ولا تواجه الشركة عادة مشاكل كبيرة باعتماد هذه الستراتيجية حيث انه يمكنها الاستمرار باعتماد نفس نظم العمل وال استراتيجيات المطبقة على الأسواق الحالية في مجال التوزيع والاعلان والتسويق.

وقد ينفع للشركة ان توسيع سوقها جغرافيا عن طريق تصدير سلعها الى دول أخرى، إلا ان ذلك يتطلب ستراتيجيات توزيعية واعلانية وتسويغية جديدة تتعاشى مع الظروف التسويقية للدول المصدر إليها.

ب. كسب فئات استهلاكية جديدة :

تسعى الشركة إلى توسيع سوق سلعها الحالية عن طريق كسب شرائح أو فئات استهلاكية جديدة وذلك عن طريق توجيه المؤثرات الترويجية نحوهم خلق الحاجة لديهم لسلع الشركة أو بتوفير الخدمات التوزيعية والخدمات التسويقية الأخرى نحوهم لاتاحة الفرصة لهم لشراء السلع .

فلا بد هنا من التمييز بين فئتين من الأفراد. فهناك فئة لا الاستعداد الكامل لاستعمال السلع الا انها اعتادت استعمال سلع أخرى، يعنى ان سلع الشركة لم

توفر امامها. وهناك فئة أخرى من الأفراد لم يسبق لها ان استعملت هذه السلعة أو السلع المنافسة لها من قبل، وتصنف هذه الفئة بفئة الالامستخدمن للسلعة، مثل الأشخاص اللامدخنين أو الذين لا يلبسون الملابس الريفية.

3- استراتيجية التوسيع السلعي :

تقوم هذه الاستراتيجية على طرح سلع جديدة الى اسواق الشركة الحالية. وتعتمد هذه استراتيجية بشكل أساسى على تحويل السلع الحالية مثل اجراء تغييرات على المذاق او الحجم او اللون او تغيير في بعض المكونات . وتليجاً بعض الشركات الى طرح سلع متماثلة الى حد بعيد مع اختلاف العلامة التجارية وذلك لتحقيق كسب المزيد من الزبائن كإنماج عدة صوابين مشابهة الى حد كبير لكن بفارق العلامة التجارية .

وتسفيد الشركات المصنة للسلع الاستهلاكية المعاصرة كالثلاجات والتلفزيونات والغسالات من هذه استراتيجية ايضا، وبطريقتين. فالطريقة الأولى هي توفير أحجام او لوان مختلفة من السلع، والطريقة الثانية تقوم على تقديم نفس السلعة بعلامات تجارية متعددة مع إجراء فوارق بسيطة بينها تعطي خيارات الإنتقاء للمستهلكين.

4- استراتيجية التوسيع :

وتعنى طرح سلع جديدة الى اسواق جديدة. فقد ترى إدارة الشركة ان ضرورات نمو الشركة تقضي للجوء إلى مثل هذه استراتيجية التي يمكن تحقيقها عن طريق تطوير منتجات جديدة، أو جلوء الشركة مثلا الى إمتلاك مصنع جديد لهذا الغرض. ان وجود استراتيجية عمل واضحة للمنظمة أمر في بالغ الأهمية، ورغم ذلك نجد العشرات من المنظمات من دون استراتيجية واضحة أو أهداف واضحة مما يجعل عمل المنظمة أقرب إلى العشوائية. ان العمل على إيجاد استراتيجية عمل للمنظمة هو من أولويات إرساء خطة التنمية الإدارية.

مبادئ التخطيط

توجد فروقات بينية بين الخطط الموضوعة من حيث مستوى الاتقان وذلك بسبب مدى اعتمادها على المبادئ التخطيطية الآتية :

- 1. وضوح الأهداف:** ان الخطة الناجحة يجب ان تمتلك اهدافاً محددة وواضحة، فالاهداف يجب ان تكون غير مبهمة وقابلة للقياس. وعامل وضوح الأهداف يقدر أهميته للادارة العليا في المنظمة، فهو مهم أيضاً لجميع العاملين فيها حيث يمكنهم ذلك على إدراك أهمية وقيمة الجهد الإنساني المبذول ودور كل واحد منهم فيه. وعندما نتحدث عن وضوح أهداف خطة المبيعات فإن هذا الوضوح يجب ان يكون لدى الجميع، من المدير العام في قمة الهرم التنظيمي ونزولاً إلى مندوب البيع، ومزوراً لمدير التسويق ومدير المبيعات ومشرف البيع.
- 2. وحدة الخطة:** ان الخطة وحدة متكاملة من حيث المراحل، ومتكاملة من حيث توزيع الأدوار فيها. فلا يمكن التصرف وكان خطط الأقسام أو الشعب أو فروع البيع مثلاً هي خطط مستقلة أعددت (أو تعد) بغير ترابط فيما بينها. وإذا ما أعددت خطة لنشاط أحد فروع المبيعات مثلاً، ينبغي بها ان تكون مكملة لنشاط الفروع الأخرى كي تصب جميعها معاً، إلى جنب نشاط الأنشطة الأخرى في المنشأة، نحو هدف واحد أو مجموعة أهداف مترابطة.
- 3. الاستمرارية:** ان العملية التخطيطية يجب ان لا تكون حالة مؤقتة، اذ انها شيء مستمر. فالخطة السنوية تتضمن أهدافاً مرحلية فصلية أو شهرية، وتتابع تحقيق الأهداف يوصلنا إلى تحقيق الأهداف الموضوعة للخطة السنوية حيث يصار عندها إلى وضع خطة سنوية جديدة، وهكذا. كما وتمثل إستراتيجية التخطيط أيضاً بوجود الخطط البعيدة الأجل التي يمكن ان تغطي خمس أو عشر سنوات، وينبغي تعديلها سنوياً على ضوء التغيرات. وما يزيد من أهمية مبدأ

- لاستمرارية في الخطة هو ان عمليات التغيير في البيئة هي حالة دائمة ليست لها نهاية، مما يجعل حاجة المنظمة الإدارية للتكييف أيضا حاجة دائمة.
4. المرونة: وتعني بها قدرة الخطة على مواجهة حالات متغيرة أو طارئة لم تكن متوقعة بشكل دقيق وذلك بفضل امكانية الأخذ ببدائل أخرى ضمن الخطة الحالية. فالخطة السليمة ينبغي ان تتضمن سيناريوهات متعددة تعين الادارة او من هو في موقع التنفيذ على اختيار السيناريو المناسب للموقف الذي يواجهه. فقد تطرأ اثناء التنفيذ متغيرات اقتصادية او تشريعية للدولة لسبب او آخر بحيث يتطلب إجراء تعديل مماثل على خطة المبيعات كي يضمن استمرار تلبيتها لاحتياجات السوق والمنشأة .
5. الدقة: سبق وان أشرنا إلى ان الخطة تعامل مع المستقبل الذي هو عادة مجهول، لذا ينبغي ان تكون الخطة بعيدة عن العشوائية وعلى قدر كبير من الدقة في رؤيتها للمستقبل واحتمالاته. وكذلك ينبغي بالخطة ان تكون دقيقة في إحتساب وتخصيص الموارد اللازمة .
6. الاعتدال: ويقصد به عدم المبالغة في وضع أهداف طموحة، والموازنة في ذلك بين الطموح والإمكانيات. فالأهداف الطموحة جدا تخلق إحباطا لدى العاملين خصوصا جهاز المبيعات، كما ان الأهداف المتواضعة جدا تبعث على التداعي بالعمل. فقد يقع البعض اثناء عملية التخطيط تحت إغراء التمنيات بتحقيق أهداف طموحة تفوق الإمكانيات أو تحت تأثير المزایادات الشخصية والإدارية، فيسيطر على ما هو غير معندي.
7. الواقعية: تقوم الخطة عادة على فرضيات للواقع الحالي وتقديرات للمستقبل. ولضمان حسن التخطيط يفترض ان تكون تلك الفرضيات واقعية أو أقرب للواقع. تجنب المبالغة والتطرف في التوقعات والافتراضات .

8. الإلزام: يجب أن ينظر إلى الخطة حال إقرارها على أنها واجبة التنفيذ من قبل جميع الوحدات التنظيمية، وليس شيء يمكن أن يؤخذ أو لا يؤخذ به.

العملية التخطيطية للمبيعات

يمكن ايجاز العملية التخطيطية بالخطوات او المراحل الآتية :

1-تحليل الواقع

تحتاج عملية تحليل الظرف او الواقع الى دراسة امكانيات المنشأة الحالية والمرتبة، وكذلك دراسة البيئة والعوامل السائدة فيها ذات التأثير على نشاط المنشأة. ان الغاية من تحليل الواقع هو معرفة اين موقع المنشأة ضمن ذلك القطاع الاقتصادي الذي تمارس فيه نشاطها، وما هو حجم امكانياتها؟ والي اين تتجه؟

تعتبر البيانات والمعلومات مسألة أساسية لتحليل الواقع، لهذا يهتم بجمعها وتبويبها كي يستفاد منها. وفي حالة المنشآت الصناعية والتجارية بشكل خاص يرتكن الى البحوث الشسوئية لمعالجة البيانات وتوفير المعلومات باستمرار.

عند شروع ادارة المبيعات في وضع خطة المبيعات، عليها ان تستحضر في ذهنها مضمون الاستراتيجية المعتمدة للمنشأة، فهي التي تحدد المسار المقرر لها.

2-تحديد الاهداف

بعد دراسة الواقع الحالي واحتمالات المستقبل وموارد المنشأة، يصار الى تحديد اهداف للمنشأة على مدى الخطة المراد وضعها. وكيف لا تكون الاهداف غامضة ومريكدة، يجب ان تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس مثل "تحقيق زيادة في مجموع المبيعات بقدر 10% عن مبيعات السنة السابقة" ، بحيث يتاح للادارة في نهاية مدة الخطة من قياس الانجازات المتحققة مع ما هو مخطط. وان وضوح اهداف الخطة يجب ان يكون شاملًا لكل مستويات الهرم التنظيمي المعنية بوضع الخطة وتنفيذها. اما الاهداف العمومية مثل "تحقيق اكبر زيادة ممكنة في المبيعات"

فهي صياغات أقرب للشعارات منها إلى اهداف خطة العمل، وهي في أحسن الحالات تمثل غايات نهاية أو سياسات عامة .

ان تحديد أهداف المبيعات يجب ان لا يتوقف عند تحديد الأهداف السنوية لمبيعات السلعة فقط، وإنما يجب ان يمتد ليشمل وضع أهداف للمفاصل الآتية :

○ تحديد أهداف لحصة المنشأة من السوق

ان الادارات التي تفكرون بوضع أهداف لحصة المنشأة من مبيعات السوق يمكن ان اهتمامها بنمو مبيعاتها من منطلق التخطيط الاستراتيجي، فمثل هذه الادارات تنظر الى عموم السوق والمنافسين، ولا تحصر اهتمامها بزيادة مبيعاتها وحسب، وإنما تنظر الى نمو مبيعاتها بالمقارنة مع مبيعات المنشآت المنافسة أيضاً ومقدار حصة كل منها .

ان مثل هذه الادارات تعي ان حصول المنشأة على حصة متقدمة (أو مرتبة الحصة الأولى) من مبيعات السوق يجعل منها المنشأة القائدة في السوق بالمقارنة مع المنشآت المنافسة. فمثل هذه المنشأة وبحكم كونها المنشأة الأولى من حيث الاستحواذ على السوق، تمتلك أكبر تأثير على أسعار السلعة، وسياسات التسعير، والترويج، والتوزيع فهي المنشأة القائدة للسوق بقراراتها. وبالمقابل، تجد انه كلما صغرت حصة المنشأة من السوق، تضائل تأثير المنشأة في التأثير على السوق والمستهلك ويصبح دورها هامشياً وتاتياً للمنشأة القائدة.

○ تحديد أهداف مبيعات شهرية

ان توفر أهداف فرعية أمام جهاز المبيعات من شأنه ان يحافظ على ارتفاع حماسة العمل باستمرار، كما تتيح التمعن بالأحسان بلذة الإنجاز بشكل متكرر عند بلوغ الأهداف الشهرية الموضوعة. أما إذا حصل إخفاق في تحقيق الأهداف الشهرية (وغيرها من الأهداف الفرعية الأخرى) فان ذلك يوفر الفرصة لتحديد أسباب وعوامل الإخفاق بالتنفيذ، ومعالجة تلك الإخفاقات .

ولعل ان اهم فائدة تتوخاها المنشأة من تحديد الأهداف الشهرية هي التي تكمن في مراعاة التغير في الطلب على السلعة لأسباب موسمية. فالطلب على السلع يتغير من موسم لآخر كما هو واضح للجميع، وبعض منها من شهر لآخر. ومن السلع التي يتأثر الطلب عليها ليس بتغير الفصول المناخية بل بالمناسبات والأعياد الدينية والوطنية أو موسم افتتاح امدادات.. الخ. ولا شك ان الادارة الوعية تحرص على إقتناص الفرص البيعية وعدم ضياعها في موسم ارتفاع الطلب، كما تتجنب تكدس الخزین في مواسم المخفاض الطلب. وإذا كانت هناك ضرورة لأن تراعي الذبذبة الموسمية في خطة المبيعات، فيجب مراعاتها أيضاً في خطة الإنتاج، وخطة المشتريات، والخطط الأخرى.

٥ تحديد أهداف قطاعية

تبعد أهمية وضع أهداف قطاعية في الحالات التي يكون فيها السوق واسعاً جغرافياً، كما هو الحال مع معظم الشركات الصناعية والتجارية التي تعامل مع كامل السوق الوطني. فحقيقة الحال هو، ان الزبائن والمستهلكين يتباينون في الأذواق من حيث الطعام والملابس والألوان المفضلة لديهم، حيث قد تجد ان غالبية المستهلكين في الجنوب يفضلون الوانا محددة للملابس، في حين تجد ان أهل المناطق الشمالية قد يفضلون الوانا أخرى. وتسرى حالة التباين بالرغبات إلى سلع أخرى كالمواد الإنسانية أو غيرها حسب تباين الظروف البيئية والعوامل الأخرى.

وكما تباين قطاعات السوق بالأذواق والرغبات فإنها تباين أيضاً بعدد السكان مما يترتب عليه تبايناً في حجم المبيعات التي يمكن تحقيقها للقطاع. لهذا لا يصح أبداً ان تتوقع ادارة المبيعات تحقيق مبيعات متساوية في جميع قطاعات السوق. ولهذا يجب ان يصار إلى وضع أهداف بيع لكل قطاع سوقي تتناسب مع طبيعة ذلك القطاع سكانياً وإقتصادياً ورغبة.

○ تحديد أهداف مبيعات إلى الزبائن

قد يتسم سوق المبيعات في حالة بعض الشركات بكونه يتكون من مجموعة صغيرة نسبياً من الزبائن، مما يتطلب أن تتضمن خطة المبيعات أهدافاً بيعية لكل زبون لأن كل واحد من هؤلاء الزبائن يشكل وزناً كبيراً من مجموع مبيعات الشركة كما هو الحال مع بعض السلع الانتاجية. أما في الشركات التي تكون مبيعاتها إلى زبائن اعتماداً على عدد الزبائن فقد يكون بالألاف أو أكثر. إلا أنه رغم ذلك قد تتوضع أهداف بيع إلى بعض الزبائن المميزين لأهميتهم، مثل وضع أهداف بيع إلى المخاد الجماعيات التعاونية أو المستشفيات إن كانوا يشكلون حجماً ملماوساً في مبيعات الشركة.

○ تحديد أهداف لكل فرع مبيعات

تعمتمد بعض الشركات أسلوب إمتلاك فروع بيع خاصة بالشركة تبيع من خلالها سلعها. ومن الشركات من يمتلك إضافة إلى الفروع منافذ توزيعية أخرى. وهي تكون نشاط كل فرع من هذه الفروع هادفاً، يجب تحديد أهداف بيع خاصة به يمكن ان تقيس أدائه الفعلي لاحقاً.

○ تحديد أهداف لمندوب المبيعات

يمثل مندوب المبيعات خط التماس الأول مع السوق، فهو الذي يلتقي الزبائن وجهاً لوجه، ومن خلاله وجده تتحقق صفة المبيعات. وهنا ينبغي التذكر بأن أثر مندوب المبيعات لا يقتصر على تحقيق صفة المبيعات (وهذا يعني أثراً إيجابياً على حجم المبيعات) بل يمكن أن يحقق أيضاً إنتطاعاً جيداً (وهذا يعني أثراً إيجابياً على صورة الشركة) على الزبائن.

ان تحديد هدف بيع لكل مندوب مبيعات يمكن ان يحقق مجموعة فوائد للمنشأة هي:

- توجيه طاقات مندوب البيع نحو هدف واضح ومحدد .
- إعتماد الهدف البيعي للمندوب أساساً لتحديد أتعاب أو أجور مندوب البيع .
- تحفيز المندوب معنويًا وماديًا .
- إتخاذ الهدف البيعي كمقاييس لتقييم أداء مندوب المبيعات .

ولأجل ان تكون أهداف المبيعات الموضوعة لمندوب المبيعات فاعلة، يجب ان تكون تلك الأهداف مراعية للمواصفات التي تقدم ذكرها تحت عنوان (مبادئ التخطيط) أعلاه، مثل صفات الوضوح والدقة والاعتدال والواقعية. وهذا في واقع الأمر ينطبق على كافة الأهداف، ولا يقتصر على أهداف مندوب البيع .

وتقتضي الضرورة العلمية والعملية على التأكيد على أهمية وضع أهداف فرعية للمبيعات وعدم الاكتفاء بهدف المبيعات السنوي، لأن من شأن ذلك ان يعطي ضمادات أعلى في تحقيق الخطة وتحقيق المردود المادي والمعنوي للدارة من جهة، وتحقيق الفائدة للزيارات في السوق من جهة أخرى. وهناك أمثلة عملية عديدة في هذا المجال تؤكد على هذا الجانب، ومنها تجربة الشركة العامة لتجارة الحديد والخشب في العراق التي كانت في سبعينيات القرن الماضي المورد والمسوق الوحيد لكافة أنواع الحديد والخشب في العراق. وكان الجهاز الاداري يفتقر للخبرة الادارية والمارسة التسويقية في بداية الأمر، الا ان ذلك الجهاز تمكن من الارتقاء تدريجياً بمستوى عملية تخطيط المبيعات للشركة حيث تمكن من وضع أهداف بيعية لكل السلع ولكل قياس من السلع التي تعامل الشركة، الا أنه رغم ذلك عانى السوق العراقي كثيراً من فقدان سلع الشركة المذكورة وتفاقم الأمر للحد الذي تدخل فيه رئيس الجمهورية وكلف

المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري بتقديم الخدمة الاستشارية للشركة المذكورة في هذا المجال .

وتبين من الدراسة الاستشارية⁽¹⁾ لواقع الشركة من أنه بالرغم من التطوير الذي أجرته ادارة الشركة في حينه على واقع عملية تخطيط المبيعات، ومحااتها في تحديد أهداف شهرية لمبيعات كل سلعة وقياس ومتناها، الا انه فات على الادارة ان تضع أهداف بيع لكل قطاع من قطاعات السوق (أهداف بيع للسلعة لكل عاشرة على مستوى السنة والشهر). ولما كان هناك تباين واضح كما ونوعا في احتياجات المخاطبات من كل سلعة، حدث اضطراب لدى المنشأة في كيفية توزيع كل سلعة على الأسواق (المخاطبات) بما يتناسب مع احتياجاتها كما ومواصفات .

3- وضع السياسات والاساليب

يقصد بالسياسات التحديدات المفروضة على استعمال الموارد، فهي بمثابة ضوابط العمل التي تعين المنشأة على تحديد الكيفية للوصول الى تحقيق الاهداف. وهناك سياسات عامة للعمل في المنشآت، وسياسات خاصة بكل نشاط من انشطتها، مثل سياسة البيع المباشر الى المستهلكين، سياسة تعدد المنشآت عند شراء المولد الاولية المستوردة من خارج القطر، سياسة توفير خدمات ما بعد البيع الى المستهلكين، سياسة تدريب العاملين في المنشأة.....الخ. ان وضع سياسات العمل يمكن الادارات التنفيذية على اتخاذ الكثير من القرارات من دون الرجوع الى الادارات العليا مسترشدين في ذلك بالسياسات الموضوعة، وبذلك يتحقق التناسق في القرارات من جهة والسرعة في اتخاذ القرارات من جهة أخرى. وكما في الانشطة الأخرى، تحتاج المنشأة إلى وضع سياسات واضحة لنشاط المبيعات يمكن أن يسترشد بها العاملون في قسم المبيعات، خصوصا جهاز المبيعات. ويمكن تصنيف السياسات التي تختص نشاط المبيعات بالآتي :

(1) ساهم المؤلف مساهمة أساسية في الدراسة وتطبيق التوصيات 1976-1977 .

٤) سياسات تتعلق بالسلعة

وهي مجموعة الضوابط التي يجب ان تكون واضحة للعاملين في قسم المبيعات فيما يتعلق بالسلعة، وتتناول الجوانب الآتية :

- تحديد السلعة أو مجموعة السلع التي تعامل بها المنشآة (المزدوج السلمي)، وهذا ضمنا يعني تحديد النية في إسقاط سلعة من السلع التي تعامل بها المنشآة، أو إضافة سلعة جديدة.
- موقف المنشآة تجاه نوعية ومواصفات المنتوج .
- موقف المنشآة تجاه خدمات ما بعد البيع .
- كيفية التصرف أزياء رغبات الزبائن الراغبين بارجاع السلع التي اشتروها .
- موقف المنشآة تجاه تقديم خدمات الصيانة للأجهزة المشترأة سابقا .
- هل تقدم المنشآة ضمانا أو كفالة للسلعة ؟

٥) سياسات تتعلق بالتوزيع

وهي مجموعة الضوابط التي يستعين بها جهاز المبيعات فيما يتعلق بتوزيع السلعة أو السلع، مثل :

- المواصفات التي يجب توفرها بكل وسيلة من أجل اعتماده ضمن شبكة المنافذ التوزيعية .
- هل من ضوابط أو توجيهات تحكم موقع السلعة في متجر الوسيط التجاري .
- المعايير التي تحكم إعطاء خدمات خاصة كالتوصيل المباشر إلى دور وموقع الزبائن .

٦) سياسات تتعلق بالسعير

وهي مجموعة الضوابط التي يستعين بها جهاز المبيعات فيما يتعلق بالسعير، التي منها على سبيل المثال :

- تحديد الحالات التي يتم فيها منح خصومات من السعر الأساسي .

4- الاعداد والتنفيذ

يقصد بالاعداد تهيئة الموارد المقررة (المال، الأفراد، المواد)، أما التنفيذ فيعني تحديد الوسائل الادارية التي تعين المدير على الاستعمال الفعلي للموارد. وهذه الوسائل هي عادة: القيادة والتغويض⁽¹⁾.

ومن الأمور التي يجب إعطائها عناية خاصة، هي مسألة اختيار العاملين في قسم المبيعات خصوصاً جهاز المبيعات ومن ضمنهم مندوبي البيع. ان اختيار مندوبي البيع يجب ان يستند على معاير واضحة تؤمن اختيار الأفراد المناسبين. وعلاوة على الإنقاء الجيد، يجب تهيئة برامج تدريب لكل العاملين في قسم المبيعات كل حسب وظيفته وحاجته التدريبية. وستتناول ذلك في فصلين قادمين من هذا الكتاب بعون الله.

وعلى المدير القائد ان يعرف ما يريد ان يحققه من اهداف المنشآة، كما عليه ان يقنع العاملين معه بالاهداف والسياسات الموضوعة كي يتسمى لهم المشاركة الوجدانية بالعمل، والتنفيذ بحماس. وكى توظف الموارد المقررة (المال، الأفراد، المواد) بشكل فاعل للخطة، ينبغي إعداد البرامج المناسبة التي يؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الفرعية، والأهداف المرحلية، ثم إلى تحقيق الأهداف السنوية للخطة. ان برامج العمل هذه قد تكون برامج عمل مرحلية متتابعة أو متزامنة وحسب الحاجة. وبما أن نشاط المبيعات هو نشاط لا يعزل عن بقية إنشطة المنشآة، خصوصاً الإنشطة التسويقية منها، فينبغي التنسيق والتكامل بين تلك الإنشطة ضمن برامج التنفيذ و شأنها في ذلك شأن الخطة .

(1) عبد الوهاب الراوي، "مأهولة الادارة والعملية الادارية" ، اصدار المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري - العراق ، 1977 ، صفحة 75 .

ومن البدائي ان لا يستطيع اي فرد من أداء كافة اعمال المنشأة لوحده، لذلك لابد للمدير من انانطة بعض المسؤوليات لمساعديه لتنفيذها، وينظرهم الصلاحية (الحق في التصرف أو استعمال الموارد) في أداء الأعمال المنطة بهم. وعند ممارسة المدير للتغويض يجرّص بان يجعل المساعدين على بيته كاملة بمسؤولياتهم وصلاحياتهم وسياسات العمل المعتمدة اضافة الى اهداف المنشأة، وبهذا تصبح مقوله ان الادارة هي 'تحقيق النتائج من خلال الآخرين'.

5- التقويم

ينبغي بالمدير ان يسائل نفسه بمراحل زمنية متعددة، هل حققنا ما نريد ؟ وهذه المراحل الزمنية يمكن ان تكون عند نهاية كل فصل او شهر او اسبوع او يوم وحسب طبيعة وخصائص العمل والخطة. ان الاجابة على السؤال توضح ان كان هناك خلاً بالأداء، وموضعه ومكانه، وأسبابه. وبذلك يتثنى معالجة الاغرارات الموجودة بالتنفيذ، كما ويستفاد منها ايضا عند الاعداد للخطة الجديدة. ولأهمية هذا الموضوع، ستتناوله بنع من التفصيل في فصل قادم من هذا الكتاب.

من يقوم بإعداد خطة المبيعات

تعتبر وظيفة التخطيط للمبيعات وظيفة تنفيذية Line Function تدرج تحت وظائف عمل مدير المبيعات بشكل واضح. فهي وظيفة مدير المبيعات، ويساعده في ذلك معاونوه.

ان إعداد وتنفيذ خطة للمبيعات هو في حقيقة الأمر من أهم المهام في المنشأة، إذ يتطلب ذلك التنسيق الوثيق مع كافة الأنشطة والأقسام الأخرى عند الإعداد والتنفيذ. فالتنسيق مسألة ضرورية مع الأنشطة والأقسام الأساسية في المنشأة: التسويق، والإنتاج، والمشتريات، والمخازن، والمالية، والحسابات، والموارد البشرية. كما لا يمكن التقليل من أهمية التنسيق مع الإن amatة الفرعية لتلك الأقسام التي تقدم ذكرها

توا، ومن هذه الأقسام والإنشطة الفرعية التي يحتاج المبيعات للتنسيق معها مثلاً هي: السيطرة النوعية، والبحوث والتطوير، والتقليل، وحتى الاستعلامات وغيرها. وأي خلل أو إنفراط في حلقات التنسيق بين المبيعات وتلك الإنشطة يمكن أن يخلق خللاً جسماً في عمل المنشأة.

ولابد من الإشارة إلى أهمية التنسيق الوثيق مع الإنشطة التسويقية الأخرى، التي هي تجديداً: التوزيع، الترويج، التسعي، ونشاط تطوير السلعة، والبحوث التسويقية. فلا يصح أبداً إنغمار قسم المبيعات ومديره في إعداد خطة للمبيعات من دون التنسيق مع إنشطة التسويق وإنشطة المنشأة الأخرى.

مشاركة العاملين في اعداد الخطة

إن موضوع مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات بشكل عام هو من المواضيع التي تثير المناقشة والجدل من حيث جدواها. فهناك من يتمسك بجدوى وأهمية إشراك العاملين باتخاذ القرارات، وهناك من يعارض على ذلك.

فالداعون إلى إشراك العاملين في اتخاذ القرارات يرون في ذلك تحقيق عدد من الفوائد للإدارة:

- إنفراج فكرة القرار .
- رفع معنويات العاملين من خلال الحس بالمساهمة في إدارة المنشأة .
- توفير ضمان أعلى لنجاح تنفيذ القرار، فالمعنيون بالتنفيذ مقتنعون سلفاً بالقرار، بل ومحتمسون له .

أما الداعون إلى عدم إشراك العاملين في عملية اتخاذ القرارات، فهم يبررون ذلك بالآتي:

- إن عملية اتخاذ القرار هي وظيفة أساسية من وظائف الإدارة والمدير، ولا يصح أن يفسح المجال للآخرين للتدخل فيها لما قد يسيبه ذلك من فلتان إداري، وفسح فرصة لأشخاص للتتدخل في أمور هي خارج اختصاصهم .

- إن عملية صنع القرار هي عملية إختصاصية فنية، وإذا أستدعي الأمر اجراء إستشارة فللاستشارات أهلها وينبغي الاستعانة بإصحاب الاختصاص بموضوع القرار وليس العاملين.
- إشراك العاملين في القرار وما يبرر من تداول ومناقشات يؤدي إلى تأخر في إتخاذ القرار، وهذا ضياع وهدر للوقت .

ويبن تجاذب الرأيين لابد من البحث عن الحقيقة والحقيقة المقنعة. فهل إشراك العاملين بالقرار مفيد وضروري أم ان في ذلك خسارة، أقلها هدر الوقت. أم ان الطرفين لا يربان إلا نصف الحقيقة، يعني أن هناك حالات من إتخاذ القرارات تستدعي مشاركة العاملين في إتخاذ القرار، ومقابلها حالات أخرى لا تستدعي المشاركة وتبدو فيه (أي المشاركة) هدرا للوقت. وهل من الممكن تصنيف القرارات بطريقة ما بحيث تسمع لنا أن نتبين فيها الحاجة لإشراك العاملين بالقرار من عدمها؟ من الطبيعي أن لا يشغل ذهن العاملين بالقرارات التي تخذلها الإدارة بشكل متساو، فهناك حتماً مجموعة من القرارات التي تهمهم أكثر من غيرها، غالباً ما تكون قرارات ذات علاقة مباشرة بشؤونهم مثل :

- الرواتب والأجور والعلاوات التي تمنع للفرد أو لزملائه .
 - المخواز المادية والمعنوية التي تمنع للعاملين .
 - عدد ساعات الدوام، وأيام الراحة.
 - ظروف وعبيط العمل التي يزاولون أعمالهم فيها، وما يطرأ عليه من تغير .
- إن مثل هذه القرارات أعلاه تخلق الرغبة الحادة لدى العاملين ليكون لهم رأي وصوت مسموع من قبل الإدارة. فما هو الذي يمكن أن يحدث إن أستمعت الإدارة للعاملين؟

- النظر إلى موضوع المشكلة من زاوية أخرى (نظرة العاملين) خاصة وانهم طرف أساسي في الموضوع، وبذلك يتسع الأفق عند النظر إلى المشكلة .
 - فرصة لتحقيق مزيد من إنضاج الأفكار قبل إتخاذ القرار .
 - رفع معنويات العاملين وخلق الإحساس لديهم بالمساهمة في شؤون المنشأة، وهذا من شأنه أن يجعلهم يتبنون القرار المتخذ ويحرصون على تطبيقه .
 - تعزيز روح الابتعاد للمنشأة عندهم .
- وما هو الذي يمكن أن يحدث إن لم تستمع الإدارة للعاملين في الأمور التي أشرنا إليها أعلاه ؟
- الشعور بالإحباط في أحسن الاحتمالات، وفقدان الحماس للعمل.
 - الرغبة في عرقلة تنفيذ القرار، وهذا شكل من أشكال مقاومة التغيير، وعبرها بنفس الوقت عن الإحباط، وقد تتفاقم الأمور سوءاً ليصل الأمر للدرجة الإضراب وتخريب ممتلكات المنشأة.
 - الرغبة لدى بعض العاملين بمقاطعة المنشأة للعمل في مكان آخر.
- نستنتج من التحليل الذي تقدم أنه يهدى بالادارة إشراك العاملين بهذه الجموعة من القرارات التي تعنى بشؤونهم وأحوالهم، لما في ذلك من عوائد إيجابية على مصلحة المنشأة. ان القرارات التي تخذلها المنشأة لا تشغل ذهن العاملين بنفس المقياس، بل بمقدار ترابطها مع شؤونهم ومصالحهم.
- وإذا ركزنا مناقشتنا على جدوى إشراك العاملين في وضع خطة المبيعات، نجد أن هناك أكثر من عامل قوي يدفع بإتجاه إشراك جهاز المبيعات في وضع خطة المبيعات وصياغة أهدافها :
- ✓ ان المشاركة توفر الفرصة لإنضاج الخطة لما يمتلكه جهاز المبيعات من خبرة عملية قائمة على التماس المباشر والمستمر مع الزبائن .

- ✓ ان مشاركة العاملين في وضع خطة المبيعات تعزز قناعة العاملين بها وبأهدافها، خصوصاً إن كان هناك ربط عملي بين أهداف الخطة وإحتساب أجور وحوافر مندوبي المبيعات وبقية العاملين.
- ✓ ان المشاركة ترفع معنويات جهاز المبيعات، وهذا ما تمناه إدارة كل منشأة .

البائع مصدر معلومات للمنشأة

يتمثل البائعون بمحكم طبيعة الوظيفة خط التماس الأول بين المنشأة من جهة، والسوق والزيائن والوسطاء التجاريين وسلح المنافسين من جهة ثانية. وهم بهذه الدور، يتصرون ويسمعون ما يحدث على أرض السوق قبل زملائهم ومدرائهم، وتحسّنون الأمور قبل وقوعها أو تفاصيلها. ان ادارة المنشأة يجب ان تدرك هذه الحقيقة، وتعي أهمية دور البائع في رفد المنشأة بالمعلومات التي يمكن ان تكون على قدر كبير من الأهمية. ومن أمثلة المعلومات التي يمكن للبائعين ان يعرفوا عنها بشكل مبكر، وان يبلغوا ادارتهم بها :

- ظهور شكاوى او انطباعات سلبية للوسطاء التجاريين او المستهلك النهائي عن منتجات المنشأة او عن بعض وجبات الانتاج .
- قرب دخول منتجات منافسة جديدة إلى السوق .
- ظهور حلقات اعلانية او ترويجية للمنافسين، مثل ظهور بعض الاعلانات في موقع البيع (الأسواق والمركز التجاري).
- تغيير او تطوير في أساليب تسويق المنافسين (تغيير نظام التوزيع، تغيير الأسعار او منح الخصومات، تطوير المنتجات. . الخ)
- تشخيص الوسطاء او الزيائن لبعض المشاكل (من وجهة نظرهم) مع حلول مقترحة لها.

ان الاستنارة بأراء العاملين أداة فعالة يمكن ان تستفيد منها الادارة في تشخيص وتذليل كثير من مشاكل ومعوقات العمل اليومية، كما يمكن ان تخدم في بعض جوانبها

عملية التخطيط والرقابة، في بعض ما يقدمه العاملون من أفكار قد يفوق توقعات الإدارة. وخير ما يمكن أن يعبر عن ذلك هو الإشارة إلى تجربة عملية في هذا المجال⁽¹⁾ حيث قامت إحدى الشركات البريطانية في هذا الصدد ونشرت في أحدى الصحف البريطانية، حيث دعت إدارة تلك الشركة مجموعة غير صغيرة من العاملين إلى اجتماع لغرض الإطلاع على وجهات نظرهم عن أهم المشاكل والمواقف (من وجهة نظر العاملين) والحلول والمقترنات التي يرتأونها. وروعي أن تكون حصة الأسد في هذا الاجتماع للباعة ضمن عينة العاملين.

أتبعت إدارة الشركة طريقة خاصة في تنظيم طريقة الجلوس وطريقة المناقشة، فقد طلب من العاملين المدعويين للجتماع الجلوس حول مناضد عديدة، تتسع كل منضدة بجلوس أربعة أشخاص فقط.

طلب من أفراد كل طاولة التداول فيما بينهم لتحديد أهم أربعة مشاكل تعوق العمل من وجهة نظر كل فرد من أفراد الطاولة الواحدة. وبهذا قد تحصل كل طاولة على (16) مشكلة إن لم يحصل تكرار بين أفرادها. بعدها باشروا بإختبار أهم أربعة مشاكل من ضمن القائمة التي توصلوا إليها على كل طاولة، ثم شرعوا بمناقشة كيفية التغلب على هذه المشاكل. تم الإياعز لأفراد كل طاولة بتدوين كل مشكلة وحلها على ورقة مستقلة ويلون مميز وزعut عليهم من قبل الجهة المنظمة للإجتماع. وخصصت الورقة الحمراء لأخطر مشكلة، وأوراق باللون أخرى لتدوين المشاكل الثلاثة المتبقية. وفي النهاية قدم أفراد كل طاولة أهم أربعة مشاكل كما يشخصونها ومع الحلول التي يرتأونها.

بعد أن أطلعت إدارة الشركة على آراء العاملين من خلال الأوراق الملونة، تبين لها ما يلي:

(1) باسم الحميري، "مهارات ادارية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، صفحه 66.

- ان العاملين تمكنا بنجاح من تشخيص بعض المشاكل التي سبق للإدارة أن شخصتها، لكن العاملين قدموها أفكارا حلول لم تخطر ببال الإدارة أبدا.
- أشار العاملون إلى وجود مشاكل لم يسبق للإدارة أن شعرت بوجودها بعد، وقدموها حلولا لمعالجتها أيضا.

Sales Budget موازنة المبيعات

تعني موازنة المبيعات تخمينات المبيعات لفترة قادمة ويعبر عنها كما وقمة، وغالبا ما تجزأ حسب الجاميع السلعية، أو حسب الأشهر أو مناطق البيع، أو وفقا لتجزئات أخرى تتوافق مع طبيعة عمل المنشآة، وهي بهذا تقدم تخمينا عن الإيرادات المالية للمبيعات خلال مدة الخطة. والموازنة هي عملية تسمح بتخصيص بعض موارد المنشآة (الأموال، الموارد البشرية، المال، المكان والأجهزة والمعدات) لمختلف الفعاليات لفترات زمنية محددة، وهنالك أنواع من الموازنات كموازنة المبيعات، وموازنة الانتاج، والموازنة النقدية، والموازن التشغيلية وغيرها.

تكمن أهمية موازنة المبيعات في أنها توضح (وإن كان ذلك تخمينا) الإيرادات المتوقعة للمنشآة عن متوجهها أو خدمتها، وتعاظم أهمية ذلك إذا أدركنا أن بعض المنشآت ليس لها موارد مالية أخرى غير موارد المبيعات، وبذلك فإن أهمية موازنة المبيعات لا تقتصر على وحدة أو قسم المبيعات فقط، وإنما تطال كامل تظميمات المنشآة.

وفي واقع الحال تعتبر موازنة المبيعات أهم الموازنات ضمن الموازنات الأخرى في المنشآة، حيث إن جميع الموازنات الأخرى تبني افتراضاتها على على ما تتضمنه موازنة المبيعات من نتوات للمبيعات. وفي الوقت الذي نرى فيه ترابطها واضحا بين بعض عناصر الموازنات الأخرى مع مفردات موازنة المبيعات مثل كلف المواد الأولية وكلف العمل المباشرة وعلاقتهما بحجم المبيعات المتحقق، لا نرى مثل هذا الترابط الواضح

للبيان في علاقة بعض عناصر الموزنات الأخرى مع موازنة المبيعات، وهذه بعض الأمثلة⁽¹⁾:

- يتأثر مستوى المصروفات الرأسمالية بمستوى حجم المبيعات. فإذا كانت المبيعات في نمو مستمر وسريع، ومصحوب بزيادات في كمية الانتاج، فقد تجده المنشأة ضرورة في زيادة الطاقة الانتاجية. وهذا يعني تحقق مصروفات رأسمالية.
- يؤثر البيع بالأجل على ميزانية الشركة حيث يرتفع فيها حساب الذمم المدينة.
- يؤثر حجم المبيعات على مقدار مصروفات البيع والتسويق، فزيادة المبيعات قد تعني زيادة في مصروفات التوزيع أو زيادة في المصروفات الناجمة عن زيادة في مكافئات إلى البائعين.
- تخلق المبيعات تأثيرا إيجابيا على حالة التدفق النقدي في المنشأة وتحول دون الإقراض للتمويل، أو تقلل من الحاجة إليها.

ويمكن إيجاز فوائد موازنة المبيعات للمنشأة بالآتي:

- تساعد على تخطيط وتنسيق فعاليات المنشأة.
- تعمل على أداء وظائف المبيعات بإنسانية عالية.
- أداة للتسيير والاتصالات بين الأقسام والوحدات التنظيمية.
- أداة إدارية فعالة لأغراض التخطيط والرقابة.
- أداة لتقدير الأداء.
- تحول دون تحقق مصروفات غير مبررة أو غير ضرورية.
- تساعد على تحقيق ارتياح نفسي لدى الادارة.

(1) Leo Lingham, (4/7/2009), "Human Resources/sales management", <http://en.allexperts.com/q/Human-Resources-2866/2009/4/sales-management.htm>.

أهداف الموازنة

يعتمد إعداد موازنة المبيعات على ضع التصورات الصحيحة عن :

❖ رسالة المنشأة، أو الأهداف العامة لها .

❖ الأهداف المحددة التي غالباً ما تكون على مدى سنة .

❖ تقديرات حجم الطلب في السوق واتجاهاته .

❖ النسب المبيعات المنشأة للسنة القادمة، التي تعتبر حجر الزاوية بالعملية التخطيطية لكل أنواع الخطط والموازنات الأخرى .

وفي التطبيق والممارسة العملية يقوم مدير المبيعات بإعداد ثلاثة موازنات، هي :

❖ موازنة المبيعات: وهي التي توضح المبيعات المتوقعة تحقيقها خلال فترة زمنية من المستقبل .

❖ موازنة مصاريف البيع: وتتضمن جداول بالنفقات الناجمة عن نشاط قسم المبيعات لأجل تحقيق المبيعات المخطط لها.

❖ الموازنة الإدارية: وهي التي تحدد التخصيصات المالية الالزامية للمصاريف الإدارية العامة في قسم المبيعات .

هيكلية الموازنة

ينبغي بالموازنة ان تتخذ هيكلًا معيناً يجسد اهتمامات الادارة وذلك بتجزئه الموازنة الى واحد او أكثر من التقسيمات التي تسمح بتسليط الضوء على تفاصيل تخدم الادارة كأن تجزئها حسب المترج أو المدة الزمنية أو المناطق. ويفضل ان يعتمد في هذه الهيكلية أهداف المبيعات الفرعية التي أعتمدت في خطة المبيعات .

• حسب المترج: تمثل أغلب المنشآت لمعرفة الإيرادات المتوقعة من كل خط إنتاجي حيث ان ذلك يساعد على تقييم مكانة ذلك المترج ضمن السلة السلعية للمنشأة. فهذا الأسلوب يمكن الادارة على تلafi ان تتركز إيرادات المنشأة من مبيعات مترج واحد، ويمكنها على التخطيط على تنويع مصادرها. ان تتركز إيرادات المبيعات على مترج رئيسي واحد يشكل خطراً جسماً على

كامل لإيرادات المنشآت فيما لو تعثرت مبيعات ذلك المترج. ومن المنشآت التي لديها متطلبات عديدة، من تعمد أسلوب التجزئة حسب الجامع السليمية

- حسب المدة الزمنية

يما ان المدة الزمنية للموزنة هي عادة سنة، فليس من المعقول عدم تجزئة السنة إلى وحدات زمنية أقصر. وتعتمد بعض المنشآت التجزئة حسب الفصول أو الأشهر، كما ان بعض المنشآت قد تعتمد حتى الأسابيع.

- حسب المناطق

ويقوم هذا الأسلوب على وضع تقديرات للمبيعات المتوقعة حسب قطاعات السوق أو مناطق بيع المنشآة. فالمنشآة تقسم سوقها إلى قطاعات بيع كأن يكون حسب المحافظات، أو أن لا يكون كذلك. وإن كانت المنشآة ذات نشاط تصديرى واضح، فقد تهتم بمعرفة الإيرادات المتوقعة من قبل كل سوق تصديرى، أو من قبل أقليم جغرافي.

المصروفات في موازنة المبيعات

تضمن موازنة المبيعات إضافة إلى تقدير الإيرادات المتوقعة للمرحلة الزمنية القادمة، تتضمن أيضاً تقديرات عن المصروفات المتوقعة الناجمة عن نشاط المبيعات، ومثال على ذلك:

- رواتب العاملين
- وبعض نفقات السفر
- الماء والكهرباء
- الإيجار ذات العلاقة بنشاط المبيعات
- العمولات
- نفقات التوزيع
- خصومات البيع
- كلف الكفالات الضامنة للسلعة.

الفصل الخامس
منافذ التوزيع

منافذ التوزيع

مفهوم وأهمية التوزيع

تمييز مجتمعات عصرنا الحديث بكثرة السلع وتعدد انواعها فمنها البسيطة جدا ومنها المعقّد الصنع، ومنها ما يتبع عملياً وتفيد عن الحاجة ويصدر فائضها، ومنها ما هي نادرة وقليلة ويُعمل إلى استيرادها من خارج البلد. إن كل السلع ومهمماً تبأّن بساطتها أو درجة تعقيدها، ومهماً تبأّن في حجم انتاجها ثم عبر قنوات من المنتج إلى المستهلك الأخير كي تصل إليه في المكان والزمان المناسبين، إنها ثم عبر ما يسمى بـ «منافذ التوزيع». وينظر إلى التوزيع إلى أنه النشاط الذي يهتم بتنظيم السوق بالسلعة.

إن كل السلع التي لا تستهلك من قبل صانعها ثم عبر منفذ توزيعي أو أكثر كي تصل إلى المستعمل أو المستهلك الأخير. وقد يأخذ المنفذ التوزيعي شكلًا بسيطًا كوقف المزارع على الطريق العام لبيع ملبوحاته إلى عابري السبيل. وقد يكون المنفذ التوزيعي أعقد من ذلك بكثير كاستيراد الibern أو الخشب من خارج الدولة، فتمر السلعة بسلسلة طويلة من المنافذ التوزيعية (من المنتج إلى المستهلك الأخير) على خلاف الحالة الأولى التي كان فيها انتقال السلعة بشكل مباشر من المنتج إلى المستهلك.

إن لكل منفذ توزيعي طرفان أساسيان هما المنتج والمستهلك أو المستهلك الأخير. وغالباً ما يوجد أطراف آخرون هم الوسطاء (مؤسسات أو أفراد) كباعة الجملة أو المفرد. إن الوظيفة الأساسية للمنفذ التوزيعي هي نقل ملكية السلعة من طرف لأخر، أي من المنتج إلى الوسطاء وأخيراً إلى المستهلك الأخير. ويساهم الوسطاء في عملية انتقال ملكية السلعة من خلال عمليات الشراء والبيع بشكل مباشر، أو بالفاوضون نيابة عن وكيل أو سمسار. ولهذا فإن السلعة في بعض مراحل انتقالها قد تصبح بحيازة الوسيط ماديّاً، إلا أنها لا تدخل بحيازته أبداً إذا انحصر دوره على تثبيت الطلب حيث عندها يتم التجهيز من المنتج إلى المستهلك مباشرة.

ومن الضروري الاشارة الى ان العملية التسويقية تشمل على مؤسسات وانشطة عديدة كلها ذات اهمية حيوية لانتقال السلع وهي تخدم نشاط البيع والشراء، الا ان هذه المؤسسات لا تصنف ولا تعتبر منافذ توزيعية لأنها غير معنية بشكل مباشر بانقال ملكية السلعة، وهذه المؤسسات تشمل شركات النقل، وشركات الحزن كالمستودعات، والمؤسسات المالية كالمصارف وغيرها، والوكالات والمكاتب الاعلانية، ومكاتب البحث التسويقية وغيرها من المؤسسات الأخرى.

ان التطوير التطور الصناعي الذي مكن على زيادة القدرات الانتاجية، واتساع الاسواق من حيث الكثافة أو المساحة والبعد الجغرافي جعل للوسطاء اهمية كبيرة في النشاط التوزيعي. وبعض من منافذ التوزيع هي منافذ مستقلة عن المنشأة كمتاجر الجملة او أنواع المتاجر الكبيرة والصغيرة، ولها طاقم مستقل من البائعين أيضاً مما يعني انه عند انتقال السلعة من المنشأة إلى مثل هذا المنفذ التوزيعي إنما تنتقل إلى أيدي بائعين لا يعملون عند المنشأة وإنما يعملون لدى وسيط تجاري. وهذا واحد من الأسباب التي تفرض على ادارة المنشأة اعطاء كل العناية لاختيار منافذ التوزيع من أجل ضمان اتوفير العناية الالزامية للسلعة من قبل طاقم البيع في المنفذ التوزيعي بالشكل الذي ترغب به ادارة المنشأة.

وبشكل عام، يمكن تلخيص أهمية التوزيع بالأتي:

1. تحقيق منفعة مكانية

ان اتساع الاسواق بشكل كبير جعل مهمة إيصال السلعة الى المستهلك مهمة صعبة على المنتج ٠ فلو افترضنا ان مصنعاً لعب الكرة رغب في توزيع انتاجه على المستهلكين مباشرة، فإنه سيجد ذلك متعدراً عليه بسبب كثرة وكثافة المستهلكين، وصعوبة الوصول اليهم حتى وان كانوا قريباً اليه جغرافياً. هذا علاوة على انه لا يوجد في الوقت الحاضر متجر - من الناحية العملية - يقتصر مبيعاته على منطقة المصنع حصرياً، بل يسعى كل المتوجهون الى ان تتجاوز مبيعاتهم موقع المصنع

والوصول الى مناطق اخرى بعيدة. وبهذه يحقق الوسطاء ميزة تسويقية للمنتج وللمستهلك معا.

2. تحقيق ميزة زمانية

تستغرق السلعة وقتا متقدما مغادرتها المصنع لغاية وصولها الى المستهلك الاخير. وعند مرور السلعة عبر الوسيط فانها تستغرق وقتا اطول. وتتوفر لدى بعض الوسطاء طاقات خزنية كبيرة لها اهميتها من الناحية التسويقية خصوصا في حالات السلع الموسمية وحالات تذبذب الاستهلاك.

3. تحقيق ميزة معرفية

ان الوسيط هو حلقة وصل بين طرفين قد لا يعرف احدهما الآخر. فالمستهلك قد لا يعرف كيف يحصل على السلعة من دون الوسيط، كما ان المنتج قد لا يعرف من يطلب السلعة لولا الوسيط. ان قرب الوسيط من المستهلكين تساعد على زيادة معرفته بما يرغبونه ويفضلونه، وبهذا يمكن لل وسيط ان يقدم المنتج بتوفير مثل هذه المعلومات له.

4. تحقيق ميزة فنية خدمية

يطرح المنتج انتاجه الى السوق بكميات كبيرة تفوق عادة القدرة الاستهلاكية للفرد الواحد، فمثلا ينتج كميات هائلة من الدبابيس خلال فترة قصيرة، الا انه يندر ان يوجد ذلك المستهلك قادر على استهلاك مثل هذه الكميات الكبيرة. وهنا تبرز الحاجة لتجزئة هذه الكميات الكبيرة الى كميات صغيرة تلبي الحاجات الاعتيادية بكميات صغيرة من الدبابيس. ويقوم الوسيط بتلبية تلك الحاجات للمكاتب والأفراد. كما ان الوسيط يقدم خدمات اخرى للمستهلك بتوفيره سلعا اخري مكملة لبعضها البعض، كال وسيط الذي يتعامل مثلا بسلع متنوعة من المواد الانشائية فيوفر على المستهلك عناء البحث والتجوال للبحث عن تلك السلع المتنوعة في اماكن متعددة. كما ان بعض الوسطاء قد

يقدمون الى المستهلك خدمات أخرى كالبيع بالأجل أو خدمات النقل المادي للسلعة من أجل كسب رضا الزبائن.

منافذ التوزيع Channels of Distribution

يمكن تقسيم منافذ التوزيع من حيث علاقة المنتج مع المستهلك الى نوعين اساسيين: هما منافذ التوزيع المباشر، ومنافذ التوزيع غير المباشر.

منافذ التوزيع المباشر Direct Channels of Distribution

يقصد منافذ التوزيع المباشر الحالات التي تنتقل فيها السلعة من المنتج الى المستهلك الاخير عبر الاتصال المباشر ومن دون تدخل وسيط بينهما. ومن اشكال منافذ التوزيع المباشر ما يأتي:

1- الطواف على الدور

وفقاً لذل الأسلوب، يتولى مندوبون عن المنتج الطواف على المنازل والمكاتب وفقاً لقوائم مشتركين لدى المندوب او من دون قوائم. ان جوهر هذا الأسلوب مبني على سياسة تقديم الخدمة الى المستهلك بتقريبيها اليه. ومن مستلزمات نجاح هذا الأسلوب هو توفر المهارة لدى المندوب الذي يطوف على المنازل إذ تقع عليه مهمة توضيح خصائص السلعة او الخدمة، وكذلك تقع عليه مسؤولية إقناع الأفراد بالشراء.

في العراق، اعتمد هذا المنفذ التوزيعي تاريجياً من قبل الشركات المنتجة للمرطبات والخليب ومنتجاته بالطواف على دور المستهلكين (المشركين) وتجهيزهم بالمواد التي يحتاجونه، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في بعض الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً في توزيع السلع غير المغيرة.

2- اسواق ومعارض المنتج

يقوم المنتج باستحداث واستلاك اسواق ومعارض لبيع سلعة (او مجموعة سلع) الى المستهلكين مباشرة. وقد يمتلك المنتج سوقاً واحداً او مجموعة اسواق

في آن واحد لهذا الغرض. يتطلب هذا النوع من المنافذ التوزيعية خبرة بالبيع المفرد، وجهوداً إدارية لتنظيم وإدارة الأسواق والمعارض. وإذا قرر المتعاق اعتماد هذا المنفذ التوزيعي بامتلاك عدد كبير نسبياً من هذه المعارض والأسواق فإن ذلك يتطلب أموالاً إضافية، إضافة إلى الخبرات والجهود الإدارية. ومن أمثلة هذا النوع من المنافذ هو قيام بعض الشركات المصنعة للسجاد بتأسيس معرض خاص بها لعرض وبيع منتجاتها من أنواع السجاد بحيث تتوفر في المعرض مساحة كافية لعرض السجاد بالشكل الذي يتاح فيه للمستهلك الاطلاع على النقوش المختلفة لأنواع السجاد.

3- التوزيع بواسطة البريد

يعتمد هذا النوع من التوزيع على إقامة اتصال مباشر مع المستهلكين من خلال الاتصالات البريدية و إيصال البضاعة اليهم بواسطة البريد أو باليد بعد استلام طلبات الزبائن عن طريق البريد العادي أو الإلكتروني. يشيع استخدام هذا الأسلوب في توزيع السلع الاستهلاكية بشتى أنواعها خصوصاً السلع غير المعمرة منها في الدول الأوروبية وأمريكا. كما ويستخدم أيضاً من قبل المنشآت المصنعة لسلع إنتاجية عندما يكون الزبائن بعدد محدود، وتكون السلع صغيرة الحجم نسبياً كالمعدات والأدوات اليدوية مثلاً.

4- التوزيع بواسطة المكاتب

يتشر هذا النوع من التوزيع في الدول الأوروبية ، إلا أنه عدود الانتشار جداً في الدول العربية بسبب العبث والتغريب الذي تتعرض له مكاتب البيع. يقوم المنتج بنصب المكاتب في بعض المناطق الرئيسية بالمدن أو السينمات والفنادق والمستشفيات وبعض الدوائر والمؤسسات التي يتتردد عليها عدد كبير من المراجعين، وتمكنهم على اقتناه ما يرغبوه من بدائل السلع المخزونة بداخل الماكينة باستخدام قطع نقدية أو ورقية لذلك. وغالب ما تستخدم هذه المكاتب في

بيع الشوكولاتة والسجائر والشطائر والعصائر والقهوة والشاي وغيرها من السلع المشابهة .

5- الاتصال الهاتفي

يعتمد هذا الأسلوب على الاتصال الهاتفي بين المستهلك والمتج / البائع، حيث غالبا ما يكون الاتصال هو نتيجة حملة اعلانية عرف فيها المتج بنفسه ويسلّمه، غالبا ما أبدى استعداده لتقديم خدمات التوصيل المجاني أو غير المجاني للسلعة. من أشهر استخدامات هذا النوع من التوزيع هو من قبل المطاعم خصوصا التي تقدم الوجبات السريعة، وكذلك شركات التأمين، وشركات البريد السريع للرسائل والطروض بين دول العالم. فكل هذه الخدمات تنجذب نتيجة نداء هاتفي من قبل المستهلك او الزبون الذي يطلب الخدمة، وتلبى حاجته على ضوء ذلك بارسال مندوب أو بائع من قبل المتج الى الزبون.

6- الاتصال الالكتروني

ان استخدام الاتصال الالكتروني كمنفذ للتوزيع هو استخدام حديث نسبيا مقارنة بالاساليب الاخرى، خصوصا في الدول العربية. ويقوم استخدام هذا الأسلوب باكثر من صيغة. تقوم الصيغة الأولى على خطابة المتج لمجموعة من الزبائن المحتملين بتوجيه رسائل بريد الكترونية إليهم يعرفهم بنفسه وينجاته وخدماته كأسلوب من وسائل الترويج. وفي حالة رغبة الزبون بالشراء يمكن تثبيت طلبه الكترونيا أيضا، كما ويسدد ثمن الشراء الكترونيا أيضا، كي يقوم المتج / البائع بعدها بارسال السلعة الى الزبون. تعتمد بعض الشركات المصنعة للأجهزة الخاصة هذا الأسلوب.

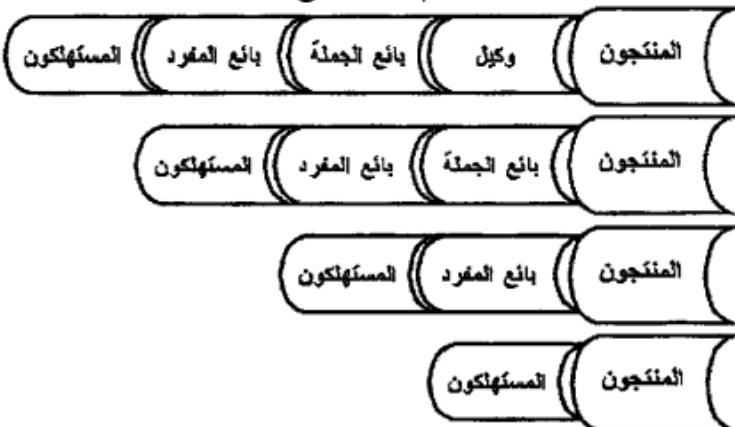
اما الصيغة الثانية، فهي التي تقوم على مبادرة الزبون بالاتصال بالمتج / البائع لشراء السلعة او الخدمة، غالبا ما يحصل هذا مع الشركات المعروفة حيث يقوم الزبون بالدخول على الموقع الالكتروني للشركة التي يغطيها لغرض

الوصول الى صفحة تبيّن طلبه وتسيّد الشمن بواسطة بطاقة ائتمان مصرفيه. ومن الأمثلة الشائعة في هذا المجال بيع التذاكر للمسافرين بالطائرات الذين يمكنهم حجز المقاعد من دون الحاجة لمراجعة مكتب الطيران. ومن الأمثلة الأخرى في هذا المجال، اجراء الحجوزات في الفنادق التي شاعت بين المسافرين والسواح لميزتها العملية حيث يباح للفرد، وهو في منزله او مكتبه، ان يتعرّف على أسعار عدد من الفنادق قبل ان يختار أحدها. ولو لا هذه الخدمة لأحتاج الفرد ان يتوجّل، عند وصوله، على عدد من الفنادق بنفسه للحصول على هذه المعلومات.

والصيغة الثالثة للاتصال الالكتروني هي التي تسمح للزبون بتسديد ثمن الخدمات التي يحصل عليها من المتّج / البائع. ومن أمثلة ذلك: تجديد الاشتراك بخدمات الهاتف المتحرّك (الموبایل)، تسديد فواتير أجور الماء والكهرباء او غيرها.

(1) الشكل

أهم منافذ التوزيع



منافذ التوزيع غير المباشر Indirect Channels of Distribution

يقصد بمنافذ التوزيع غير المباشر الحالات التي تنتقل فيها السلعة من المنتج الى المستهلك بالاستعانة بوسط او أكثر، وكما موضح في الشكل (١) الذي بين أنواعاً من

التوزيع غير المباشر باستثناء الصنف الأخير منه الذي يعبر عن التوزيع المباشر.

يتتحقق التوزيع غير المباشر من المنتج الى الزبون او المستهلك الأخير بالأشكال والأساليب الآتية :

١- المنتج - بائع المفرد - المستهلك

يلحأ عدد من المنتجين الى هذا الأسلوب لغرض الاستفادة من الحجم

الاقتصادي للمبيعات المتحقق بالعامل المباشر بين المنتج وبائع المفرد، اضافة

إلى ان الاتصال المباشر للمنتج ببائع المفرد يتبع له فرصة أفضل لتقديم

التوجيه والشراف على عرض السلعة والخدمات التي تصاحبها النساء البيع.

إلا ان هذا الأسلوب يتطلب امكانيات توزيعية عالية من قبل المنتج كي

يستطيع تغطية حاجات أكبر عدد من باعة المفرد.

ان التطور الصناعي والتجاري ادى الى ظهور منشآت انتاجية كبيرة بقدرات

واسعة. وشهد الجانب التجاري تطوراً كبيراً في تجارة المفرد التي أخذت

أشكالاً متعددة، من ابرزها :

٥ الأسواق المتازة (Supermarkets) التي تميز بتركيزها على على السلع

الغذائية كاللحوم والفواكه والخضير والعصائر، وكذلك المواد المنزليه مثل

مواد وعدد التنظيف والصوابين وبعض مواد التجميل ولوازم أخرى

متعددة. كما ان نشاط بعض هذه الأسواق يتسع ليشمل سلعاً أخرى

كالسلع الكهربائية والمعدات المنزليه والملابس والمفروشات.

٦ ان اسلوب البيع المتنقل في الأسواق المتازة يعتمد على قاعدة أخذم نفسك

بنفسك اذ تتيح للفرد حرية انتقاء ما يريد من السلع مستعيناً

- بسلال او عربات معدة لهذا الغرض عادة، ويدفع اثمنها عند باب الخروج.
- ولقد تطور البعض من هذه الاسواق بحيث أصبح لها فروعاً عديدة، جميعها تحمل نفس الاسم وله نفس الطابع وال تصاميم مما يعزز ذلك من بقائها في ذاكرة المستهلك كمكان معروف للتسوق.
- المخازن الكبرى (Department Stores) والتي تعرف لدى البعض بأسم المخازن التجارية او الاسواق ذات الأقسام. تختل المخازن الكبرى مساحات واسعة نسبياً، وقد تكون من عدد من الطوابق. يضم المخزن الواحد اصنافاً عديدة من السلع لذا تقسم هذه المخازن الى اقسام يختص كل منها بعرض وبيع تشكيلة سلع متجانسة من حيث النوع مثل: قسم الملابس الرجالية، قسم الملابس النسائية، الزجاجيات، قسم مواد التجميل والعطور، قسم اللوازم والعدد الرياضية . الخ. ومن ذلك جافت تسمية مخزن ذات الأقسام.
- يتمتع الزيون في هذه المخازن بحرية الحركة والمشاهدة والانتقاء داخل المخزن، ويقتصر دور البائع (إن وجد) بشكل أساسى على تنظيم قائمة البيع.
- الأسواق العظمى (Hypermarkets)، وهي أسواق حديثة النشأة نسبياً وأول ما بدأ في الدول الأوربية وأمريكا وكانت في البداية تؤسس في ضواحي واطراف المدن الكبيرة وعادة بالقرب من طرق السيارات او سكك الحديد، وهي إثباتة جمع تسويقي ضخم يضم بالإضافة الى المخازن والأسواق، مطاعم ومقاهي و محلات للحلقة و ملاعب للاطفال.
- تستفيد هذه الاسواق من موقعها بضواحي واطراف المدن استفادة اقتصادية من حيث إنخفاض اسعار الأرض او الإيجار، ويسنف الوقت يتيح توفير مساحات واسعة لوقف السيارات وتوفير خدمات ترفيهية توفر لأفراد العائلة فرصاً جيدة للتسوق اضافة الى المغاز اعمالاً اخرى وقضاء وقت

- طيب، ان توفر السلع بانواعها المتباينة والمختلفة والانخفاض اسعارها نسبيا يساعد على استقطاب جمهور كبير من المستهلكين اليها. ان النجاح الكبير التي حققته هذه الاسواق، شجع المستثمرين الى اقتناص الفرص لتأسيس بعض من هذه الاسواق داخل المناطق المأهولة من المدن أيضا، وبذلك لم بعد وجودها يقتصر على اطراف المدن.
- محلات المتخصصة، وهي محلات تجارية تتبع بالفرد وتتخصص بنوع محدد من السلع وأمثلتها عديدة كالصيدليات، و محلات بيع الاجهزة الكهربائية والمعدات المنزلية، و محلات بيع الاطارات والبطاريات، و محلات بيع قطع غيار السيارات، وبيع المواد القرطاسية، و محلات بيع الأحذية، وكذلك محطات بيع وقود السيارات.
 - محلات الصغيرة المتوعة، وهي محلات تتميز بصغرها تتبع انواعا متعددة من السلع التي وإن كانت متGANسة نوعا ما، الا انها لا تصل الى حد التخصص الموجود لدى محلات المتخصصة التي أشرنا اليها اعلاه.

2- المنتج - باع الجملة - باع الفرد - المستهلك

من منافذ التوزيع غير المباشرة الأخرى هي ان يلتجأ المنتج الى منفذ ذو قناة طويلة، تبدأ بباعة الجملة ومرورا ببائع الفرد حتى تصل السلعة الى المستهلك الأخير.

يحتاج المنتج الى هذه القناة عندما يكون حجمه وحجم امكاناته من الصغر بحيث لا يستطيع إقامة علاقة تجارية مباشرة مع باعة الفرد. وقد يحتاج المنتج هذا المنفذ التوزيعي إن كان حجم وامكانيات باعة الفرد في السوق صغيرة للدرجة التي تجعل التعامل معهم غير اقتصادي من وجهة نظر المنتج. فيفضل المنتج حينئذ التعامل مع حفنة من باعة الجملة بدلا عن التعامل مع مئات أو الآلاف من باعة الفرد الصغار. وفي هذه الحالة نجد ان باع الفرد يفضل

بدوره التعامل مع بائع الجملة لما يقدمه له من تشكيلة سلعية متعددة لا يستطيع الحصول عليها إلا بالتعامل مباشرة مع مجموعة من المستجين مما يرتب عليه اعباء كبيرة، كما ان بعض باعة الجملة قد يوفرون لبائع المفرد تسهيلات ائمانية ايضا.

3- المتبع - بائع الجملة - المستهلك

يستخدم بعض منتجو السلع الانتاجية هذا المنفذ التوزيعي، اذ يستعان ببائع الجملة كي يمارس وظيفة التوزيع الى الزبائن تجنبًا للتفقات التوزيعية التي قد يتعرض لها فيما لو أخذ على عاتقه مهمة التوزيع المباشر الى الزبون النهائي. ان استخدام هذا المنفذ لا يقتصر على المنشآت الصغيرة كما قد يتبدادر الى الذهن في الولهة الأولى، بل يستخدم ايضا من قبل منشآت كبيرة، بعضها معروف عاليا مثل شركات⁽¹⁾: M, Pfizer, Norton Simon, Xerox .

وتستحق الاشارة الى ان استعانة المتبع ببائع جملة (وكيل توزيع) لبيع السلع الى الزبائن الصناعيين يحمل في ثياته بعض المخاذير والمخاطر بسبب تعذر ممارسة الادارة على المبيعات من قبل المتبع. ان اقامة علاقة مباشرة بين المتبع والزبون خصوصا في حالة السلع الصناعية مسألة في غاية الأهمية لعلاقتها المباشرة بأمور عديدة حيوية مادية ومعنوية، كمواصفات السلعة، ومواصفات وشروط التنصيب والتأسيس، والضمانات الفنية والصيانة. لهذا يفضل ان تناوش وتسوى مثل هذه الأمور بشكل مباشر بين المتبع والزبون. كما يمكن الاستعانة ببائع الجملة (وكيل التوزيع) بشكل فعال في الحالات الآتية⁽²⁾:

- وجود مشتررين لهم مستلزمات ثانوية.

(1) Hlavacek, James, and McCuistion, " Industrial Distributors – when, who, and how " Harvard Business Review, March - April, 1983, P 96.

(2) Ibid, P 97.

- سهولة حزن الماد.
- صغر حجم المبيعات (يثنى الموزع في هذه الحالات تجميع الطلبات الصغيرة بطلبية واحدة كبيرة).
- وجود قواعد ثابتة لابتاع السلعة.

4- الوكيل العام

يستعين بعض المنتجين بوكيل عام يتولى مهام التوزيع ضمن منطقة جغرافية محددة قد تكون مدينة او منطقة، او لربما دولة في حالات التسويق الخارجي. ويأخذ الوكيل العام على عاتقه مهمة اختيار منفذ التوزيع التي يراها مناسبة ضمن المنطقة التي يتولى مسؤوليتها. يلجأ المنتج إلى هذا النوع من منفذ التوزيع عندما تكون قدراته التوزيعية أضعف من ان يغطي المنطقة المعنية باساليب توزيعية أخرى.

5- وكيل العمولة

يستخدم وكيل العمولة ك وسيط بين المنتج والمستهلك، كما يمكن ان يستخدم حلقة اتصال بين المنتج وبائع الجملة والمفرد. يستعان بوكيل العمولة عادة في مجال السلع الانتاجية اكثر من السلع الاستهلاكية .

اختيار منفذ التوزيع

تواجه كل الادارات مهمة اختيار المنفذ التوزيعي المناسب، ففي مراحل مبكرة من عمر المنشأة يتطلب العمل من الادارة ان تتخذ قرارها بشأن ذلك، كي تكون الأمور واضحة بهذا الشأن قبل وقت طرح السلعة الى السوق طبعا. وفي مراحل لاحقة من عمر المنشأة والمتwig قد تواجه الادارة مواقف مشابهة تتطلب منها اعادة النظر بالمنفذ التوزيعي المعتمد من قبلها، او اختيار منفذ توزيعي لسلعة جديدة للمنشأة .

ان قرار اختيار نوع المنفذ التوزيعي هو قرار ذو بعد زمني غير قصير للمستقبل، وبالتالي يؤثر بشكل واضح على المنشآة وبنائها التنظيمي، وكذلك على علاقاتها بالمستهلكين والوسطاء، اضافة الى اهميته البالغة وأثره المباشر على انسانية السلع الى الأسواق، وأثره على ثروة المنشآة. ان كل هذا العوامل تحتم اعطاء فائق العناية لقرار اختيار المنفذ التوزيعي، فهو ليس من القرارات التي يمكن ان يعاد النظر بها بسهولة او بشكل متكرر. ويمكن اجمال العوامل المؤثرة على اختيار المنفذ التوزيعي بالعوامل الآتية :

١- الأهداف التسويقية للمنشأة

قبل البدء بإجراء مقارنات ومقارنات بين بدائل منافذ التوزيع، حري بالادارة ان تذكر بان نشاط التوزيع يمثل احدى الأدوات المتاحة للمنشأة للتكيف لطلبات السوق والمستهلكين. فالتوزيع هو أحد الانشطة الرئيسية التي يمكن ان تستخدم بشكل فعال جنبا الى جنب مع انشطة تطوير المتوج والتسعير والترويج لتحقيق الأهداف التسويقية للمنشأة.

ما هي أهداف التوزيع في المنشآة ؟ ان اختيار المنفذ التوزيعي المناسب يبدأ من الاجابة على هذا السؤال. فاهداف التوزيع في المنشآة يجب ان تشتق من اهدافها التسويقية، وتتكامل معها. كما ان تحديد السوق الذي تستهدفه المنشآة بسلعتها (الفئة او الشرحقة الاستهلاكية او المنطقة الجغرافية) يسهل كثيرا تحديد المسارات الصحيحة للجهد التوزيعي.

وعموما يمكن القول انه كلما كانت الاهداف التسويقية طموحة من حيث زيادة المبيعات وانتشارها وتغلبها في الاسواق، او بشأن تعزيز اسم ومكانة المنشآة في السوق، كلما كان الميل اكبر نحو اختصار سلسلة التوزيع والاتجاه نحو اقامة اتصال مباشر مع المستهلكين. ولكن قبل حسم القرار النهائي بهذا الشأن ينبغي تفحص المعايير الأخرى في اختيار المنفذ التوزيعي الملائم.

2- القدرات الذاتية للمنشأة

قد تكون القدرات الذاتية للمنشأة عاملًا عدديًا في اختيار نوع منفذ التوزيع. فهناك الكثير من المنتجين الذين يصنّعون سلعاً استهلاكية غير معمرة ويرغبون بتوزيعها مباشرة إلى المستهلكين أو من خلال باعة المفرد، إلا أنهم يجدون انفسهم عاجزين عن فعل ذلك بسبب شحنة القدرات المالية لديهم مما يقتضي لهم الاعتماد على أساليب أخرى.

إن حالة عدم توفر الامكانيات المادية أو البشرية هي حالة تواجه العديد من المنشآت، إلا أنه مما يلفت النظر أن الكثير من الإدارات التي ترغب بالتعامل المباشر مع باعة المفرد ترى بسبب ضعف امكانياتها المادية أو البشرية وكأنها أمام بديلين لا ثالث لهما :

- ❖ التوزيع من خلال باعة المفرد مباشرة، وهذا متذر على المنشأة بسبب ضعف الامكانيات، أو
- ❖ الاستعانة بباعة الجملة أو وكلاء عامين تجنبًا لنفقات ومشاكل التوزيع.

إلا أنه رغم ذلك، نرى أن بعض المنشآت أخذت بالبديل الأول (التوزيع من خلال باعة المفرد مباشرة) وتمكنت من التغلب على ما يهدو مأزقها، حيث أنّاطت مهمة نقل السلع إلى متعمّد خارجي، وأعتمدت الكثير من الشركات هذه الصيغة، منها شركة SEITA التابعة للقطاع العام في فرنسا والمتخصصة بانتاج السجائر وتسييقها محلياً، إضافة إلى قيامها بتصدير واستيراد السجائر من وإلى السوق الفرنسية. وأنّي للمؤلف أن يطلع على نظام التوزيع في هذه الشركة من خلال زيارة دراسية قام بها إلى الشركة عام 1978، تبيّن فيها أنها تعامل مع أكثر من (50) ألف بائع مفرد منتشر بين في السوق الفرنسية. ويجري تجهيز كل بائع منهم باحتياجاته دورياً ومواعيد ثابتة بموجب إشعار يرد إلى الشركة من البائع يحدد فيها التوقيعات والكميات المطلوبة. ويتم تجهيز

السلع بواسطة متعهدي نقل خارجين متعاقد معهم لأداء هذه الخدمة وفق جداول ومواعيد متفق عليها. ويرى المسؤولون في الشركة سبب اعتماد الشركة بهذه الصيغة بقولهم انه (ليس من سياسة الشركة الانتمار في مشاكل ادارة سيارات الشحن ومتطلبات صيانتها) .

3- العوامل البيئية

يقصد بالعوامل البيئية تلك العوامل الخارجية السائدة في المحيط الذي تمارس فيه المنشأة نشاطها. ويمكن تشخيص عدد من العوامل، أهمها :

- خصائص المستهلكين: يختلف المستهلكون من حيث العدد ودرجة الكثافة او الانتشار في السوق، وكذلك من حيث حجم المشتريات. ويمكن القول عموما ان المنتج يميل الى التعامل المباشر مع المستهلك الأخير إن كانت متوفرة في المستهلكين الخصائص الآتية :
 - قلة في العدد
 - التركز الجغرافي
 - قدرات شرائية كبيرة او متكررة

ويعكس ذلك { كثرة في العدد، تشتت جغرافي، ضعف القدرات الشرائية } يميل المنتج الى التعامل عبر وسطاء في توزيع سلعته.

- المنافسة : يميل بعض المنتجين باستمرار الى تقليد او مواكبة اساليب المنافسين في شتى المجالات ومنها التوزيع، فيختار المنتج منفذ التوزيع الذي اختاره المنافس محاولا بذلك تلافي التعرض لمخاطر تجربة منفذ غير مجرية من آخرين.

- الانظمة والتعليمات الرسمية: يواجه المنتج احيانا تعليمات مقيدة له، لا تعطيه حرية واسعة في اختيار منفذ التوزيع الذي يراه مناسبا له. وهذه التعليمات تختلف من دولة الى اخرى من حيث درجة التشدد والتسامح

كما أن بعض الدول لا تتدخل في مثل هذه المسائل إطلاقاً. ومن الأمثلة على ذلك أن التعليمات الرسمية كانت تفرض على الشركات الانتاجية للقطاع العام والقطاع المختلط بتوزيع سلعها بواسطة الشركات التجارية التابعة للقطاع العام أيضاً.

- الظروف الاقتصادية: يؤثر الوضع الاقتصادي العام السائد في السوق والدولة على قرار اختيار منفذ التوزيع.

4- خصائص السلعة

هناك مجموعة من الخصائص في السلعة قد تدفع بالجهة اختصار السلسلة التوزيعية أو ربما اطالتها، ومن هذه الخصائص الآتي :

- سرعة تلف السلعة. تتفاوت ولا شك السلع في سرعة تعرضها للتلف. ومن الأمثلة الواضحة جداً على ذلك اللحوم والخضروات والفواكه الطازجة التي تتعرض للتلف بسرعة، وتحتاج إلى عناية من الحزن المبرد أو الجمد. إن قابلية العالية على التلف تدفع المنتج دوماً إلى اختصار سلسلة التوزيع تجنباً لتلف المواد .

• السعر. بعض السلع اسعار عالية خصوصاً المكائن والمعدات الثقيلة والسلع الانتاجية بشكل عام. ويفضل الزبائن الصناعيين شرائها مباشرة من المنتجين بسعر أقل كلفة، وليس من الوسطاء الذين يضيفون هامشاً للربح على أصل السعر .

- حجم السلعة. إن السلعة الكبيرة الحجم تكون شاقة أثناء عمليات التداول والنقل، لهذا يفضل اختصار سلسلة التوزيع.

• درجة التقنية. بعض السلع تقنيات عالية وتحتاج إلى خدمات فنية أثناء النصب والتشغيل، كما قد تحتاج إلى مشورة فنية لأغراض الصيانة. لهذا يفضل وجود علاقة مباشرة مع متجر السلعة.

٥- درجة كثافة التوزيع

يمكن النظر الى درجة كثافة التوزيع المطلوب تحقيقها لتوزيع سلعة ما على انه عامل مستقل عن العوامل التي تحدد اختيار المنفذ التوزيعي، وي نفس الوقت يمكن ان ينظر اليه كنتيجة ومحصلة نهاية للعوامل التي تقدم ذكرها.

تضفاوت السلع في درجة حاجتها لكتافة التوزيع في السوق، ويتم تصنيف ثلاثة درجات من حيث درجة كثافة التوزيع: عالية ومتعددة وواطئة، يعبر عنها بالآتي :

• التوزيع الكثيف Intensive Distribution

ويطلب تغطية واسعة وكثيفة للاسواق بحيث تغطي كل الفئات الاستهلاكية والمناطق الجغرافية للحد الذي ينبغي فيه لمنفذ التوزيع ان تغطي كل المناطق والمحاور السكنية والشوارع والأزقة. يناسب هذا النوع من التوزيع سلعا مثل المواد الغذائية والملابس، خصوصا السجائر وعلب الكبريت والعصائر وحلويات الاطفال. تميز هذه السلع عادة بكونها :

- « صغيرة الحجم
- « الخفاض السعر
- « سريعة الاستهلاك
- « متكررة الطلب
- « نمطية الشكل والحجم
- « لا يتعدد المستهلك بشرائها

• التوزيع الانقائي Selective Distribution

يتطلب هذا النوع من التوزيع تغطية واسعة للسوق إلا أنها غير كثيفة. يحتاج المنتج الى منفذ توزيعية في المراكز الرئيسية والمراكز التجارية في كل مدينة.

يناسب هذا النوع من التوزيع الأجهزة والمعدات الكهربائية المترتبة والأثاث وغيرها من السلع التي تميز عادةً بالآتي:

- « كبيرة الحجم »
- « ارتفاع السعر »
- « م عمرة »
- « غير متكررة الطلب »
- « ليست بالضرورة غطية »
- « يتأنى المستهلك بقرار الشراء »

• التوزيع الحصري Exclusive Distribution

في هذا النوع، يقتصر التوزيع على حفنة قليلة من البائعين أو فئة محدودة من المستهلكين في السوق. لا يحتاج المنتج إلى تغطية السوق بشكل كثيف، بل يحتاج إلى منافذ محدودة لاغراض التوزيع أو الاتصال المباشر مع الزبائن. ومن أمثلة هذه السلع: المكائن الانتاجية، المواد الأولية المحددة الأستعمال، الأحجار الكريمة، السيارات، والتي تميز بكونها :

- « مرتفعة السعر كثيرة »
- « تتضمن قيمة معنوية عادة »
- « ذات تقنية عالية »
- « محدودة الطلب »
- « يتأنى المستهلك جداً بقرار الشراء (وقد يستشير جهات فنية) »

تعددية منافذ التوزيع

ان دراسة الموارم التي تؤثر على اختيار المنفذ التوزيعي المناسب لا تتمحض بالضرورة عن قرار باختيار منفذ واحد فقط من المنافذ المتاحة في السوق أمام المنشأة. فهناك حالات قد تجعل ادارة المنشأة تعتمد الطريقة التقليدية بالتوسيع التي تنتقل فيها

السلعة بالتتابع من المنتج الى باائع الجملة ثم باائع المفرد وصولا الى المستهلك الآخر، وقد يكون هناك وكيل بين المنتج وباائع الجملة في بعض الحالات. الا انه بنفس الوقت توجد حالات ترى فيها ادارة النشأة ان الحالة المثلث هي اعتماد أكثر من منفذ توزيعي في آن واحد لتوزيع نفس السلعة. فمثلا قد يلجأ منتج للشرائض، مقره في العاصمة مثلا، الى اعتماد كافة المنافذ التوزيعية الآتية، انظر الشكل (2) :

الشكل (2)

تعددية منافذ التوزيع



1. المنتج - باائع الجملة - باائع مفرد - المستهلك الآخر

قد يرى المنتج ان هذا المنفذ هو الصيغة المناسبة له للتطبيق خارج العاصمة، آخذا بنظر الاعتبار امكانياته الذاتية المحدودة التي تحول دونه ودون مد نشاطه مباشرة الى بااعة المفرد في المحافظات.

2. المنتج - باائع مفرد - المستهلك الآخر

قد يرى المنتج ان هذا الأسلوب مناسبا داخل العاصمة حيث يرى انه يمكن توظيف امكانياته التوزيعية المترسبة في مقر المنشأة الكائن في العاصمة، فيقيم

علاقة مباشرة مع باعة المفرد، محققاً انتساقية الشراشف اليهم. ويتمثل باعة المفرد بمعاجز بيع الفروشات والملابس والمخازن.

3. المنتج - المستهلك (مؤسسات: فنادق ومستشفيات)

بنية الاستفادة من الطلبات الكبيرة للمستهلكين الكبار في السوق، يحصر المنتج الشراشف في مثالنا على الاتصال المباشر ببعض الفنادق الكبيرة والمستشفيات، وكذلك حرصاً على كسب هؤلاء الزبائن الكبار يسعى للتعرف المباشر على رغباتهم وملحوظاتهم من خلال هذه العلاقة التي لا يتخللها وسيط. ويعتمد المنتج الشراشف في العاصمة هذا الأسلوب جنباً إلى جنب مع متذبذب التوزيع الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة.

ان صيغة تعددية منافذ التوزيع تتبع للمنتاج فرضاً تسويقية أوسع. ان تعددية الأسواق وتبنيها تتطلب منه التكيف تسويقياً لاحتياجات كل سوق منها، وبكل الوسائل المتاحة لديه. والتوزيع هو أحد الوسائل المهمة المتاحة بيد المنتج للتكيف لاحتياجات السوق وتغيرها.

التوزيع المادي Physical Distribution

يهتم التوزيع المادي بانتساقية السلعة من المنتج إلى السوق، فهو يشمل كافة الفعاليات المتعلقة بحركة السلعة الصحيحة، وبالكمية المناسبة، إلى المكان المناسب، وفي الزمان المناسب.

استقطاب التوزيع المادي تدريجياً اهتماماً متزايداً به في كل مكان، وخصوصاً في الدول الصناعية. ويعود هذا الاهتمام إلى اتساع الأسواق وامتدادها أو تبعثرها، وتعدد وسائل النقل وتعقدتها بحيث أصبحت وظيفة التوزيع المادي للسلعة اليوم غير ما كانت عليه قبل الثورة الصناعية من سهولة ويساطة ومحدودية. ولعل كلفة التوزيع المادي هي أهم الأسباب التي أستثارت الاهتمام بهذا التخصص. وتتوزع كلف التوزيع المادي على العناصر الأساسية :

- السيطرة المخزنية
- المخازن واجراءات التجهيز
- النقل

ويمس اليوم بوضوح استثمار كلف التوزيع المادي بالعديد من البحوث والدراسات التي تتناول هذا الموضوع من حيث الاساليب وتحليل الكلف، ووضعت دراسات وتطبيقات على استخدام الطرق والاساليب الرياضبة الكمية في اتخاذ القرارات لخطيط نشاطات التوزيع المادي للسلع. ان هذا الحس الكلفوي العالي يشابه في فحوه وجوهره الحس الكلفوي الذي شغل اذهان الادارات الصناعية في مراحل سابقة لخفض تكاليف الانتاج، والذي تخفض فيما بعد عن استحداث وتطوير اساليب عمل جديدة في مجال خطيط وبرمجة الانتاج، ودراسة العمل، ونظم السيطرة على التلف، ونظم السيطرة على النوعية، واستغلال وقت المكان، ونظم الصيانة... الخ التي حققت وتحقق في النهاية خفض تكاليف الانتاج. ان الحس الكلفوي السائد اليوم تجاه التوزيع يمكن ان يؤدي الى نتائج مشمرة على غرار ما تحقق في مجال خفض تكاليف الانتاج.

فوائد التوزيع المادي

ان التوزيع المادي للسلع إذا أخذ بشكل صحيح وكفؤ، يمكن ان يحقق للمنشأة مجموعة من الفوائد، أهمها:

• زيادة المبيعات

يعلم نظام التوزيع الجيد على تلافي حالات نصوب وفقدان المخزين مما يجعل المنشأة قادرة على تلبية كافة الطلبات التي تردها. هذا علاوة على ان النظام الكفؤ يستطيع ايضا استغلال الموارد المتاحة بشكل فعال، كتحديد موقع المخازن بشكل صحيح، والاستغلال الأمثل لوسائل النقل، مما يساعد على تقليل

- الكلف وبالتالي خفض الأسعار. ان خفض الأسعار بدوره يساعد على تشجيع الطلب على سلع المنشأة ... وتحقيق فرص بيع اضافية.
- تحسين الخدمات للزيائن

يمكن ان ينظر الى الخدمات التي تقدم الى الزيائن أثناء عمليات التوزيع على انها بمثابة وسيلة ترويجية مهمة تدعم المبيعات. ان الخدمات المصاحبة لعملية البيع مهمة جدا في كيفية رسم صورة المنشأة في ذهن الزيائن، وهذا اثر كبير في تحديد مستقبل تعاملهم مع المنشأة .

ان نظام التوزيع المادي يساهم كثيرا في تحسين هذه الخدمات بتوفير وتسليم السلع بشكل وحالة سلبية خصوصا إن كانت السلع نمطية، حيث تتحصر جهود المنافسين على تقديم أفضل الخدمات للزيائن .
 - خلق المتفعة

يهم التوزيع المادي بامداد المخازن لحفظ السلع وتوفيرها للمناطق التي تحتاجها. فقد يكون مكان الانتاج (المقل الزراعي أو المصنع) على مسافة بعيدة من مراكز الاستهلاك، الا انه بتهيئة وхран السلع بعد نقلها الى مناطق الاستهلاك تتحقق متفعة مكانية للسلعة .

ومن جهة أخرى، توجد سلع تفيض منها كميات عن الحاجة ضمن موسم معين، الا انه من خلال خزنها لفترة زمنية، أو لحين ارتفاع الطلب عليها تتحقق المتفعة الزمانية للسلعة بفضل عملية الخزن.
 - استقرار الأسعار

تؤثر وظائف التوزيع المادي بشكل مباشر على استقرار اسعار السلع من حيث موازنة العرض والطلب. وتنظر أهمية ذلك بشكل واضح على السلع الزراعية كالفاواكه والخضروات والسلع الموسمية كالسجاد والمدافئ والمبردات حيث

تساعد وظائف الخزن والنقل على تحقيق الموازنة بين العرض والطلب واستقرار الأسعار.

• **الماسحة في تحديد منافذ التوزيع**

ان القرارات التي تتخذها المنشآة بشأن تحديد موقع الخزن وأساليب النقل وأساليب السيطرة المخزنية تتبع على قرارات اختيار منافذ التوزيع. فمثلاً ان قرار جعل خزين السلعة ضمن موقع مخزن واحد كبير (مركزي)، يختلف من حيث الأثر على اختيار منافذ التوزيع إن كان للمنشأة عدد من المخازن المنتشرة على نطاق السوق (خزين لا مركزي). ففي الحالة الأولى تكون المنشآة بحاجة أكثر - وليس بالضرورة - الى وكيل عام أو باعة جلة ما هو عليه الأمر في الحالة الثانية.

• **خفض التكاليف**

ان التوزيع المادي للسلع قادر على تخفيض تكاليف التوزيع بشكل صحيح باعتماد المفاهيم العلمية والمنطقية في تحطيط التوزيع. فتحديد موقع الخزينة وعددها يمكن ان يتم عشوائياً، ويمكن ان يتحقق من خلال اعتماد الأساليب الكمية في حسم قرار تحديد المواقع. وكذلك الحال فيما يتعلق بتحديد حجم الخزينة الأمثل، والكمية الاقتصادية للطلبات، والنقل.

ولا بد من الاشارة الى أهمية النظر الى تكاليف نظام التوزيع بشكل كامل ومترابط، وليس بشكل جزئي لعلاقة وأثر كل عنصر من عناصر النظام على الآخر، وكذلك بالمقابلة بين وسائل النقل المتاحة ايضاً. فعند تصميم نظام توزيع للمنشأة، يجب على سبيل المثال المقاضلة بين إيجاد مخزن مركزي واحد مع خطوط طويلة لنقل السلع، أو إيجاد مخازن عديدة صغيرة ومنتشرة مع خطوط قصيرة وسريعة لنقل السلع. ان دراسة كلف كل بديل من البدائل المتاحة توفر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار الصحيح.

وبنفس الوقت يجب دراسة ومقارنة تكاليف مختلف وسائل النقل المتاحة لاختيار انسبيها. لا شك ان الانطباع السائد هو ان كلفة النقل الجوي هي أعلى الكلف. الا ان احدى الشركات الامريكية المتخصصة بالمنتجات الصيدلانية⁽¹⁾ اعتمدته، إذ وجدته أكثر اقتصادية لما حققه لها من مزايا ث除了 في تخفيض تكاليف الحزبين والتأمين، اضافة الى تلافي حالات عدم القدرة على تلبية الطلبات وضياع فرص البيع.

ان نظام التوزيع الكفوء هو النظام الذي يتخذ فيه قرار اختيار اسلوب النقل بعد المعاشرة بين مختلف اساليب النقل من حيث التكاليف وسلامة البضاعة، وقد يتمخض القرار عن اختيار أحد هذه الاساليب او مجموعة اساليب مجتمعة معاً وفقاً لسياسات وشروط محددة.

وظائف التوزيع المادي

ينصب اهتمام ادارة التوزيع المادي في المنشأة على تأمين انسانية السلع الى الاسواق، وهذا يعني تأمين حركة السلع التي هي جاهزة في المخزن أو المصنعين الى المستهلك الآخرين، وكذلك تأمين انسانية المواد الأولية من مصادر تجهيزها الى الخطوط الانتاجية.

من الناحية العملية يواجه نشاط التوزيع المادي مشكلة تقليدية هي انتشار انشطته على عدد من الوحدات الادارية ضمن المنشأة الواحدة. وغالباً ما تتعارض او تتناقض اهداف هذه الوحدات الادارية فيما بينها. فقسم الانتاج في المنشأة مثلاً يفضل ان يكون الانتاج على شكل وجبات طريله وعدم التحول من متوج الى آخر بفترات قصيرة وذلك سعياً وراء خفض تكاليف الانتاج وتقليل الجهد البشري، وإن كان ذلك يؤدي الى تراكم غير اعتيادي في حزبين أحد أو بعض المنتجات على حساب المنتجات الاخرى. هذا في حين تجد ان قسم المبيعات من جهة يطمع دائماً الى توفر تشيكلة

(1) Stanton, op. cit; P 353.

واسعة من كافة منتجات المنشأة و بمواقع قريبة من المستهلكين، كما ان قسم النقل قد ينظر الى المسألة من زاوية الكلفة لكل طن / كم من دون الاكتراث بجملة تكاليف التوزيع المادي. أما القسم المالي في المنشأة، فهو يسعى الى ضغط حجم الخزين الى أدنى مستوى ممكن للمحافظة على السيولة النقدية وتمويل نشاطات أخرى.

لذلك تبرز اهمية النظر الى جملة الفعاليات التسويقية من منظار متكامل وهو {النظام} الذي يسعى لتحقيق غاية مشتركة. وهذه الفعاليات ينبغي لها ان تكون مترابطة ومتكلمة يكمل بعضها البعض الآخر بغض النظر عن الجهة الادارية المنفذة للفعالية، فهي جميعاً تشكل نظاماً واحداً {نظام التسويق}، ونظام التوزيع المادي فرع أساسي له.

تمارس ادارة التوزيع المادي الوظائف الآتية :

• ادارة الخزين

تعنى ادارة التوزيع المادي لتوفير خزین منوع من السلع بكميات تناسب مع احتياجات السوق، وهي دوماً تتجنب حالات :

☒ الخزين السلعي العالى، تلافياً لمخاطر مختلفة وتجنبها لجمد الأموال ونفقات التأمين الإضافية.

☒ نفاد الخزين، تلافياً لضياع فرص بيعية وربحية.

ان تحديد حجم الخزين الأمثل يعتبر من القرارات الرئيسية التي تواجهها المنشأة في مجال التوزيع المادي. ان الحالة المثلث لحجم الخزين هي الموازنة الواقعية بين ضمان القدرة على تلبية كافة احتياجات السوق والزيائن من جهة، وبين ضغط كلف حفظ الخزين والاموال الجمدة فيه من جهة اخرى. وتتجنب المنشأة حالات نفاد الخزين خشية ضياع فرص بيعية قد تكون ذو اثر بعيد قد ترك اثاراً سلبية على سمعة المنشأة وبالتالي فقدانها لبعض زبائنها .

ومن المهام الاساسية الاخرى لادارة الخزين، وظيفة تحديد حجم الكميات التي تشتري او تصنع لأغراض الحزن وتعزيز المخزون السلمي والتي تعرف عادة باسم "الحجم الاقتصادي للطلبية". وللتقرير ذلك تدرس عدة عوامل من اهمها ببرامج الانتاج، التكاليف، حجم المبيعات وموسميتها.

كذلك تتولى ادارة الخزين مهام اخرى تنصب على السيطرة على الخزين كتحديد مستوى رصيد الطواريء ومستوى اعادة الطلب لكل سلعة.

• المخازن وموقع الخزين

تحرص المنشآت على ان تكون مخازنها بالقرب من مراكز الطلب عليها، فمخازن السلع الاستهلاكية تقوم عادة بالقرب من المدن حيث التجمعات السكانية الكثيرة، في حين تقام مخازن السلع الانتاجية بالقرب من المجمعات الصناعية. وتهدف المنشآت من ذلك تقليل تكاليف النقل والتداول من جهة، وتحقيق السرعة في تلبية الطلبات - التي هي احد معايير الخدمة الجيدة - من جهة اخرى .

هناك انواع عديدة من المخازن من حيث الاغراض، فبعض المنشآت تخدم لها مخازن رئيسية تعتبرها كمخازن استراتيجية لتمويل مخازنها الفرعية المنتشرة في المحافظة او الاسواق كما يوجد نوع من المجمعات المخزنية (بمثابة مراكز توزيع) توفر فيها تشكيلة واسعة من السلع التي تسهل عملية التوزيع كثيرا حيث تجده اصناف سلعية مختلفة الى الزبائن .

ان نوع معدات تداول المواد المستخدمة في المخازن اهمية بالغة في تحديد كفاءة الخدمات المخزنية وسلامة المواد. فالاختيار المناسب للمعدات يقلل من خسائر الكسر والتلف اضافة الى تقليل كلف التداول.

• اجراءات التجهيز

ومن الوظائف الاساسية الاخرى لادارة التوزيع المادي هي وضع وتنفيذ اجراءات التجهيز التي تتناول معالجة طلبات الزبائن، وتتضمن عادة عددا من الخطوات حسب طبيعة ونطاق خدمات المنشأة. وهذه الخطوات يمكن ان تتضمن :

- ❖ استلام طلبات الزبائن
- ❖ التحقق من توفر المخزون السليم.
- ❖ اعداد قائمة المبيعات.
- ❖ منح خصومات او تسهيلات ائتمانية للزبائن حسب سياسة المنشأة.
- ❖ تسليم السلع.

ومن مزايا عصرنا الحاضر استخدام الحاسوبات الالكترونية التي سهلت العمل كثيرا في هذا المجال من حيث تقليل الجهد واختصار الوقت، وان كان هناك تباين في طريقة الاستعمال، او في الغايات التفصيلية من الاستعمال .

• النقل

تأثير تكاليف النقل بشكل مباشر بقرارات تحديد موقع المصانع والمخازن. فإن كانت العملية التصنيعية تضيف وزنا او حجما الى المواد الأولية، فالأفضل للمنشآت ان تحدد موقع مصانعها ومخازنها بالقرب من مراكز الطلب كي يتضمن خفض تكاليف النقل. أما إذا كان المتوج أقل وزنا وأصغر حجما من المواد الأولية، فيفضل ان تقترب موقع المصانع والمخازن من مصادر تجهيز المواد الأولية.

هناك اساليب عديدة لنقل السلع هي النقل بالشاحنات، والسكك الحديدية، والنقل المائي، والنقل الجوي، والنقل بواسطة الأنابيب. ويفترض بادارة التوزيع دراسة هذه البديل، والمقارنة بينها بمعايير مدى ملائمة اسلوب

النقل لطبيعة البضاعة، والسرعة المطلوبة بالتوزيع، والكلفة التي سبق وأشرنا إليها بنوع من التفصيل .

في العرض المتقدم اعلاه، كان هناك أكثر من اشارة الى وجود حاجة لأن تقوم ادارة التوزيع أو ادارة المشاة بدراسة الموضوع قيد البحث من أجل الخواز القرار السليم والمناسب. ولا يخفى طبعاً بأن الكثير من المشاكل قد تواجه صعوبة في اجراء مثل تلك الدراسات لافتقارها للعاملين المؤهلين للقيام بمثل هذه الدراسات، الا ان ذلك لا يعني الاستغناء عن القيام بذلك الدراسات، بل تبقى الفرصة مفتوحة أمام تلك الادارات لنجاز هذه الدراسات من خلال الاستعانة بالمستشارين الخارجيين.

**الفصل السادس
تهيئة واعداد البائعين**

تهيئة وإعداد البالغين

ان مرحلة تتنفيذ خطة المبيعات تحتاج الى من يحمل برامج وفعاليات الخطة إلى واقع ملموس على أرض السوق للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة. وفي هذا المجال ينبغي ان تتفاوت وتكامل جهود الادارة والباعة معاً في تحقيق تلك الغاية، حيث يشكل الباعة الخط الأول في التعامل مع السوق. فالبائع هو حلقة الوصل مع الزبون، فهو على اتصال فعلي ومستمر مع الزبون، ومن خلاله تتحقق المبيعات، وتترجم الخطة إلى واقع. وكلما كانت حلقة الوصل متينة وراسخة لكلما تحققت المبيعات بسلامة وإنسيابية، وكلما كانت حلقة الوصل تلك واهية وضعيفة لكلما تعثرت وهبطت مبيعات المنشأة.

وهذا تحرص ادارات المنشآت (الواعية منها على الأقل) على إعطاء كل العناية لتوظيف بائعين يمتلكون القدرات التي تمكنهم على خلق وكسب الزبائن وترك الانطباعات الإيجابية لديهم عن المنشأة وخدماتها وخدمة البالغين. ان رعاية العاملين في جهاز المبيعات ورعايتهم هي مهمة الادارة عموماً، وتقع بشكل رئيسي على عاتق مدبر المبيعات، والعنابة في هذا المجال تعني توفير التدريب المناسب لهم، كما تعني توفير مهارة الاتصال والإصغاء، وتعني أيضا التحفيز. ويتناول هذا الفصل :

- الاتجاهات الحديثة في المبيعات
- انتقاء واختيار البالغين
- تدريب وتطوير البالغين
- توزيع البالغين على مناطق البيع

وقد خصص فصل لاحق مستقل لموضوع تحفيز العاملين ضمن هذا الكتاب. لكن قبل كل ذلك، يفضل ان نناقش كيف يمكن للادارة ان تتنقى الأشخاص المناسبين كي يكونوا خير من يمثل المنشأة أمام الزبائن، وبائعين لسلعها.

لكن قبل الولوج في موضوع "انتقاء و اختيار العاملين " وكذلك موضوع "تدريب و تطوير الباعة " ينبغي التطرق أولاً إلى الاتجاهات الحديثة في البيع للتعرف على على العوامل التي ترسم سمات و مواصفات و مؤهلات الفرد الذي يبحث عنه لشغل الوظيفة، ولتحديد معالم التدريب المنشود له .

اتجاهات حديثة في البيعات

يعتمد البائعون من مؤسسات وأفراد على أساليب بيع تتناسب مع متطلبات المجتمع والمتاجرين والمستهلكين . وتطورت أساليب البيع المعتمدة عبر مرور الزمن بما يتناسب وتلبية تطور المجتمعات وتطور القطاعات الانتاجية والت التجارية . فزيادة القدرات الانتاجية للمصانع، وتطور وسائل النقل، والإتساع الجغرافي للأسواق مثلاً فرضت إعادة النظر بأساليب البيع بما يمكن الأدارة على إيصال البضاعة إلى زبائن في مناطق جغرافية بعيدة، كما فرضت أيضاً الحاجة إلى الوسيط / الوسطاء التجاريين بين المنتج والبائع . وبعد أن كانت العلاقة بين الطرفين علاقة مباشرة ووثيقة (شخصية)، أصبح التعامل التجاري يتم من خلال طرف ثالث، هو الوسيط التجاري . وباتساع الأسواق من جهة وتعقدتها من جهة أخرى برزت الحاجة إلى إطالة سلسلة الوسطاء في كثير من الحالات، فأصبحت السلعة ينتقلها من المنتج إلى المستهلك ثم عبر ناجر الجملة وبائع المفرد ولربما تطول سلسلة التوزيع أكثر من ذلك في بعض الأحيان .

الا ان حركة وتطور المجتمع لم ولن تتوقف أبداً، فهناك تغيرات مستمرة بمجمـومـ وتأثيرـ العـوـاـمـلـ المؤـثـرـةـ عـلـىـ الـجـمـعـاتـ . فالـعـوـاـمـلـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـقـدـرـاتـ الشـرـائـيـةـ لـلـأـفـرـادـ وـالـمـؤـسـسـاتـ فيـ تـطـورـ دـائـمـ، كـمـاـ انـ التـطـورـ الـعـلـمـيـ وـالـتـقـنيـ يـرـفـدـنـاـ بـأـشـيـاءـ جـديـدةـ يـوـمـاـ يـجـيـبـ عـلـىـ تـغـيـيرـ أـثـمـاطـ الـعـمـلـ وـالـعـيـشـ الـيـوـمـيـ لـلـأـفـرـادـ وـالـمـؤـسـسـاتـ . انـ التـطـورـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـتـطـورـاتـ الـعـلـمـيـةـ، إـضـافـةـ إـلـىـ عـوـاـمـلـ أـخـرىـ، عـمـلتـ تـأـثـيرـاـ الـوـاسـعـ عـلـىـ بـلـوـرـةـ أـسـالـيـبـ الـبـيعـ الـمـعـتـمـدـةـ فيـ عـصـرـنـاـ الـراـهنـ، منـ خـلـالـ تـرـسيـخـ وـإـنـشـارـ اـسـتـخـدامـهـاـ.

وتتجسد أهمية التعرف على الاتجاهات الحديثة في أساليب البيع كونها ترسم مواصفات الأشخاص الذين يراد تعينهم كبالغين أولاً، كما تساهم في تحديد مجالات تدريبيهم ثانياً. والإدارة الوعية تحرص على متابعة ما يطرأ من تطورات في أساليب البيع خصوصاً مع ظاهرة الاستفادة من التطورات التقنية التي حصلت في مجالات الحاسوبية والكترونية وشبكة المعلومات. ونشير في أدناه إلى بعض الاتجاهات الحديثة في البيع كما هي عليه في وقتنا الحاضر :

- انتشار الأسواق العظمى (Hypermarkets)

تعرف الناس على بعض إساليب البيع ومنافذ التوزيع، منذ زمن ليس بالقصير، على ما يعرف بالأسواق الممتازة Super Markets وكذلك على الأسواق الكبرى Department Stores والتي قد تعرف لدى البعض باسم المخازن ذات الأقسام، إلا أنه يلاحظ بأن غطاً جديداً من الأسواق بدأت بالظهور في دولنا العربية وبدأت تكتسب الزبائن بشكل واضح، مما عزز فرص انتشارها التدريجي. وجاءت هذه الأسواق بسعت أكبر من أنواع الأسواق الأخرى وتعرف في الدول الغربية بأنها Hypermarkets. يلاحظ أن هذا النوع من الأسواق يتميز عادة بالآتي :

- تقع هذه الأسواق في مراكز كبيرة للتسوق Malls توفر للمتسوق عدد من الخدمات في آن واحد، مثل: مساحة ومعدات هو للأطفال، سينمات، مطاعم، محلات حلقة، محلات تجارية متنوعة للملابس، مكتبة، مقاهي متنوعة، مسبح، ووسائل ترفيه أخرى وفقاً لسلعة مركز التسوق وتنوع الخدمات المتاحة فيه .
- تنوع واسع وعرض في السلع المعروضة فيه .
- ميل الأسعار إلى الإنخفاض النسبي بسبب حجم الكميات الاقتصادية التي يتعامل بها السوق .
- العرض الجذاب للسلع، وتتوفر خدمات البالغين عند الحاجة .

○ الميل لإعتماد تصميم داخلي موحد للفرع، وكذلك طريقة موحدة في تحديد موقع السلع داخل هذه الأسواق، بحيث ينال للمسوق الذي يدخل فرعاً جديداً لأول مرة أن يتعرف على موقع السلع بسهولة فاقعة لأن المسوق سيشعر وكأنه يتسوق في الفرع الذي اعتاد التسوق منه سابقاً.

يتركز دور البائع في مثل هذه الحالات التجارية على المراقبة على عرض وتنظيم البضاعة على الرفوف وفقاً لقواعد مثبتة له، كما يواضب على مراقبة كميات البضاعة لتعزيز كمياتها قبل نفادها. وبعبارة أخرى، يمكن القول أن انتشار مثل هذه الأسواق وشيوخها قلل (ولم يلغى) من أهمية مهارات البيع التي يجب أن يتحلى به كل بائع، فحتى تبادل الكلام بين الزبائن والبائع أصبح مفقوداً في معظم أقسام هذه الأسواق. كما أن بعض المجهزين مثل هذه الأسواق بالسلع، يحرصون على أن يرسلوا متذويهم باستمرار لزيارة هذه الأسواق للإشراف موقعاً على طريقة عرض سلعهم على الرفوف والخاملات السلعية.

ان نظرة سريعة على محتوى عمل البائعين في مثل هذه الأسواق قد تقنع الادارة بأن التمتع بمهارات البيع مثلاً ليس من الضرورات كما هو الحال عليه في متجر صغير تكون فيه العلاقة والمواجهة بين الزبائن والبائع وجهاً لوجه و مباشرة. كما ان محتويات التدريب للعمل في مثل هذه الأسواق لا تحتاج التركيز على مهارات البيع بقدر ما تحتاجه في التركيز على أساليب العرض الفعال للسلع.

• استخدام شبكة المعلومات

ومن الاتجاهات الحديثة في البيع هو استخدام شبكة المعلومات الالكترونية Internet، الشائعة الاستخدام من جميع أو أغلب خطوط الطيران، وكثير من المؤسسات. واللاحظ أن اتجاه البيع عن طريق شبكة المعلومات يتعزز يوماً بعد يوم في وقتنا الحالي.

ولا شك ان المؤهلات والخبرات التي يحتاجها الفرد لأداء هذه الوظيفة أمام جهاز الحاسوب الإلكتروني في مقر المنشآة المجهزة، هي غير الخبرات التي يحتاجها البائع أمام زبون أمامه في معرض لبيع سلع للمعدات المنزلية. ان مهارات البيع المطلوب توفرها لدى البائع من خلال شبكة المعلومات هي غير المهارات التي يحتاجها البائع في سوق أو متجر تجاري.

• شبكة وسطاء الكترونية

ومن الاتجاهات الحديثة الأخرى والتي هي أقل انتشارا من سابقاتها (ربما لحداثتها الآن)، هو اتجاه يقوم على اعتماد المنشآة على اختيار بضعة أفراد يقومون بدور الوسيط التجاري لها من خلال كسب كل واحد منهم على بضعة وسطاء آخرين. وهؤلاء بدورهم يسعون لكسب آخرين. . وهكذا. يتم التعامل بين مقر الشركة وهؤلاء الوسطاء من خلال البريد الإلكتروني، وترسل الكميات إليهم عبر البريد السريع، حتى وإن كانت بكميات قليلة جدا. ويتحرر كل وسيط بدفع المبيعات التي يحققها شخصيا، الا ان الأهم من ذلك هو ما يعنيه من عوائد له ناجحة عن مشتريات الوسطاء الذين تم كسبهم عن طريقه .

وهنا نلاحظ نوعا آخرا من المؤهلات والخبرات لوظيفة البائع. فال وسيط التجاري في هذا الأسلوب ما هو الا بائع يتعامل مع زبائنه، وهنا يحتاج هذا البائع الى بعض مهارات البيع المتعارف عليها، كما يحتاج أيضا الى معرفة استخدام البريد الإلكتروني.

ويفترض بالأدارة الوعية وخصوصا مدير المبيعات يلاحظ باستمرار الاتجاهات الجديدة في البيع ومنافذ التوزيع، وتقيم أثر ذلك على مبيعات سلعه، وجدوى توظيف بعض أساليب البيع الجديدة من ناحية، وانعكاساتها على معايير إنتقاء الباعة وتدريبهم من ناحية ثانية .

انتقاء و اختيار البائعين

يحتاج مدير المبيعات ان يحدد مسبقاً الماوصفات التي ينبغي توفرها بالبائع. ان وظيفة البيع وإن كانت مشابهة بين جميع المنشآت من حيث الغاية والمدفوع العام، إلا ان هذه الوظيفة تباين في تفاصيلها من منشأة إلى أخرى، بل وقد تختلف في نفس المنشأة بسبب التباين في نوع السلعة التي يتم بيعها.

ينبغي بمدير المبيعات ان يعطي أهمية لتفاصيل وظيفة البائع لأنها هي التي تحدد مواصفات الشخص المناسب لشغل الوظيفة، فهذا التفاصيل مختلف من وظيفة إلى أخرى حسب طبيعة السلعة وطبيعة الزبائن، وإن كان عنوان الوظيفة هو ذاته {بائع} لكل الوظائف. وينجم التباين في تفاصيل وظائف البائعين بفعل عوامل عديدة، أهمها:

○ طبيعة السلعة

ان عملية بيع السلعة تحتاج من البائع معرفة جيدة بمواصفاتها، فالبائع معرض لتلقي أسئلة عديدة من الزبائن عن السلعة. ولما كانت السلع تباين بخصائصها وبالمستوى التقني، فإن الإجابة المتوقعة يجب ان تكون بمستوى السؤال بما يتناسب مع طبيعة السلعة تقنياً. وللقاريء ان يتوقع نوع ومستوى المعلومات التي يجب ان تتوفّر لدى البائع أو مندوب المبيعات عن سلعته كي يتمكن على الإجابة على الأسئلة المحتملة للزبائن، للسلع الآتية:

- ⇒ البدلات الرجالية أو النسائية .
- ⇒ المعدات الالكترونية المتزلية: مثل الغسالة الكهربائية أو التلفزيون .
- ⇒ الأدوية والعقاقير .
- ⇒ أجهزة هندسية عالية التقنية.

○ طبيعة الزبيون

بيان الزبائن في خصائصهم من أوجه عديده مثل :

- ٤) حجم الزبون، من زاوية الأهمية النسبية على مبيعات المنشأة في الوقت الحاضر، أو للمستقبل المظور. وفي هذا المجال ينظر إلى الزبون من حيث كونه فرد أو مؤسسة، أو كيان ذات فروع متعددة على مستوى الدولة.
- ٥) الأهمية المعنوية للزبون، وأهمية ذلك على سمعة وهيبة المنشأة في السوق.
- ٦) المستوى الثقافي أو العلمي للزبون.

٧) طبيعة الاحتياجات، فالزيائن قد يختلفون في تفاصيل احتياجاتهم. وقد تجد المنشأة وجود ضرورة تسويقية للالتفات إلى تلك الاحتياجات خصوصاً احتياجات الزيائن الكبار. فهم قد يرغبون بعبوات خاصة من حيث الحجم أو العلامات، أو جوانب تفصيلية أخرى يمكن الاتفاق عليها.

ان التباين الموجود في خصائص السلع من جهة، وفي خصائص الزيائن من جهة أخرى يفرض على مدير المبيعات مجموعة من المواقف لوظيفة البائع. وهذا ينبغي تهيئة ما يعرف بوصف العمل الذي هو عن عبارة تحديد غايات الوظيفة، ومسؤولياتها، والأعمال المنوط بها شاغلها. ان التوفير المسبق لوصف العمل لوظيفة البائع يساعد كثيراً على تحديد مواصفات شاغل الوظيفة.

ومن الطبيعي أن تجري المقابلات للأشخاص المتقدمين للتعيين، وحينها يستعان بوصف العمل الموضوع، والمواصفات المحددة لشاغل الوظيفة لتقييم مدى ملائمة المرشح لشغل الوظيفة الشاغرة. وبعض من الادارات، خصوصاً الكبيرة منها، قد تلجأ إلى أسلوب اختبار المتقدمين للتعيين من خلال تعريضهم لواقف عملية يراد منها التعرف على ردود أفعالهم كبائعين. وفي هذا المجال طورت بعض الأساليب التي تعين الادارة على رسم تحنيمات للأداء المتوقع للمرشح للتعيين فيما لو عين بوظيفة بائع. وجاء تطوير تلك الأساليب نتيجة لتضارف المعرف الادارية مع المعرف والتقييمات النفسية بهدف تحكيم الادارة على اختيار المرشح المناسب لوظيفة بائع. ومن هذه الأساليب من تقوم على تقييم خمسة جوانب في المرشح المتقدم لوظيفة البائع، وهي

المعارف والمهارات الوظيفية، والقدرة الادراكية، والمكونات الشخصية، والمعلومات الشخصية (السيرة الذاتية)، وتقسيم المبيعات لأهداف محددة. وللحصول على صورة أوضح عن هذا التقسيم أنظر الجدول رقم (1).

ولا شك ان مدى نجاح تقسيم قابليات المرشحين لوظيفة بائع يعتمد كثيرا على مدى صحة الأسلوب أو الأداة المستخدمة في عملية التقسيم. فعملية التقسيم في واقعها تقوم على افتراض ان تقسيم التباين الموجود بين الأفراد قبل التوظيف هو الذي يمكن ان ينعكس على ادائهم في حقل المبيعات لاحقا. وهناك من يرى ان استخدام سطرق محسنة أو متطورة في إنتقاء الباعثة يحقق

جدول رقم (1)

أساليب تقسيم المرشحين لأنواع الباعثة⁽¹⁾

المحتوى	معايير تحديد الأداء Performance Predictors
اجراء اختبار تحريري أو مقابلة عن معارف ومهارات البيع، كالبيع الشخصي، التخطيط، ادارة الوقت. وفي معظم الحالات تكتسب هذه المعارف والمهارات من خلال الخبرة والتدريب.	تقييم مهارات ومهارات الوظيفة Job Skills/Knowledge Assessment

(1) Farrell, Seonaid, and A. Ralph Hakstian (2001), "Improving Sales Force Performance: A Meta-Analytic Investigation of the Effectiveness and Utility of Personnel Selection Procedures and Training Interventions," *Psychology and Marketing*, 18 (3), 281-316.

المحتوى	معايير تحمين الأداء Performance Predictors
تهدف إلى تقييم القدرة الذهنية العامة وبعض القدرات الادراكية المحددة للمرشح، مثل فهم الكلام الشفوي، القدرة على استيعاب الأرقام، السرعة والدقة البصرية ذات العلاقة بوظيفة البيع.	اختبار القدرة الادراكية Cognitive Ability Tests
تقييم قدرة التحمل لدى المرشح التي تعكس تناسق ردود الأفعال في المواقف المختلفة. دراسة أبعاد الشخصية التي غالباً ما تشمل في حالة البائع: المهيمنة، التعاطف، الحاجة لتحقيق شيء، الحاجة للسلطة، المسؤولية، الدافع الاجتماعي، وتقدير الذات.	المكونات الشخصية Personality Inventories
تقييم المعلومات والمؤهلات الشخصية التي تشمل الشهادات والخبرات والجنس ومعلومات أخرى ذات علاقة. ويكون ذلك تحريرياً.	المعلومات الشخصية Biographical Information (Bio-data)
اختبار تحريري يعتمد مقاييساً متطرّواً تحريرياً يركز بشكل خاص على رسم توقعات لأداء البائع.	تقييم المبيعات لأهداف عديدة Special Purpose Sales Assessments

مردوداً أعلى بالمقارنة مع الوظائف الأخرى يسبب ارتفاع المخraf المعياري في الأداء الفردي للبائع بالمقارنة على ما هو عليه في الوظائف الأخرى. فقد وجد بعض الباحثين⁽¹⁾ في هذا المجال أن أعظم المخraf المعياري في الناتج الفردي {المبيعات لكل بائع} كنسبة من متوسط الناتج هي في وظائف المبيعات. وبسبب أن أداء المبيعات هو أداء قابل للقياس بسهولة، فإن الأداء الفردي للبائع قابل للقياس بسهولة أيضاً أكثر من أداء أي وظيفة أخرى.

و بما أن التقييم يمكن أن يكون موضوعي أو تقييم شخصي، فإنه من المفيد للقاريء الكريم أن يمتلك فكرة عن فاعلية أساليب التقييم المشار إليها في الجدول رقم (1) كما توصل إليها بعض الباحثين المختصين، فقد تبين مثلاً أن تحليل المكونات الشخصية وكذلك تقييم المبيعات لأهداف محددة مما على الدوام أسلوبان مؤثران في التكهن بالأداء الموضوعي للبائع في مجال عمله (المبيعات) objective sales subjective sales performance Cognitive Ability Test، كما تبين أن اختبار القدرة الادراكية هو الأحسن عند التكهن بتقديرات الأداء الشخصي⁽²⁾، منه في التكهن بالأداء الموضوعي .

(1) Hunter, John, and Frank Schmidt (1990), Methods of Meta-Analysis: Correcting Error and Bias in Research Findings, Newbury Park, CA: Sage.

(2) Farrell, Seonaid, and A. Ralph Hakstian (2001), "Improving Sales Force Performance: A Meta-Analytic Investigation of the Effectiveness and Utility of Personnel Selection Procedures and Training Interventions," Psychology and Marketing, 18 (3), 281-316.

ومن خلال الدراسات والاختبارات الكثيرة التي أجريت في مجال اختبار العاملين عموماً، وختيار البالغين خصوصاً تم التوصل على بعض الاستنتاجات المتعلقة ببعض الأساليب المستخدمة في انتقاء العاملين. ومن هذه الاستنتاجات :

• المقابلات

وهي من أكثر الأساليب شيوعاً، وتعتبر ناجحة في التعرف على جوانب مختلفة من شخصية المرشح للتعيين وخصوصاً: الشخصية الاجتماعية، الخبرات، والنظرة تجاه العمل. الا ان للمقابلات دور معتدل في التعرف على القدرات الذهنية العامة للمرشح⁽¹⁾.

• مراكز التقييم

تميل بعض الشركات للاستعانة بمراكز خاصة لتقييم المتقدمين لإشغال الوظائف الشاغرة، وأكثر ما يستعان في هذا المجال عادة هو بوكالات التوظيف التي تأخذ على عاتقها عادة مهام الاعلان عن الوظائف الشاغرة. ويناط بهذه الوكالات (بناء على طلب الشركات التي تمتلك وظائف شاغرة) مهمة إجراء المقابلات للمتقدمين بهدف تقييمهم نيابة عن الشركة.

ومن الباحثين من يرى ان مراكز التقييم أثبتت صلاحتها في هذا المجال خصوصاً في التعرف على القدرات الذهنية العامة للمرشحين، وكذلك في مجالات وجود دوافع للانجاز، المؤهل الاجتماعي، الثقة بالنفس. وبذلك تكون الاستعانة بمراكز التقييم معيناً

(1) Robertson, Ivan T., and Mike Smith (2001), "Personnel Selection," Journal of Occupational and Organizational Psychology, 74 (4), 441-472.

جيداً في قياس الذكاء العام للمرشح⁽¹⁾. ومن الباحثين من يرى ان التقديرات التي أعطيت لمراكيز التقييم أشارت الى صلاحيتها العالية في ملائمتها للكشف عن متغيرات الشخصية عند استخدامها في حالات المتقدمين لاشغال وظائف ادارية⁽²⁾.

• استمارات طلب التعيين

من الواضح بأن كل حالة تعيين ترتبط وتعتمد عادة على استماراة طلب تعيين من المتقدم لشغل الوظيفة، وكذلك على ما يقدمه المتقدم للتعيين من سيرة ذاتية (C.V) توضح موقع العمل والخبرات السابقة للمتقدم. ان المعلومات المدرجة في استماراة طلب التعيين وفي السيرة الذاتية تتطوّر على أهمية كبيرة في تقدير الشخص لاشغال الوظيفة.

الا أنه علاوة على أهمية المعلومات الواردة في ظاهر هذه الوثائق، فإنه يمكن استخلاص المزيد من المعلومات من وراء السطور عن المتقدم، وهذه المعلومات هامة وظرفية بنفس الوقت. فعلى سبيل المثال، قد يدون أحد المتقدمين في سيرته الذاتية نصاً يشير إلى ما يتمتع به من كفائات مثل (... أتمتع بروح عالية للعمل... ولدي سجل وظيفي يثبت قدراتي على تحقيق الأهداف الموضوعة). ان هذه العبارات تنم في الواقع عن تقييم ذاتي عن شخصه قد يصعب التحقق منه، الا أنها من وجهة نظر الباحثين تعطي مؤشراً إيجابياً عند تقييم السيرة الذاتية للمرشح حتى وإن كانت تلك الكفاءة لا تعود بعلاقة للوظيفة الشاغرة⁽¹⁾.

(1) Singh, Jagdip, (2005), " Salesperson selection, training, and development: trends, implications, and research opportunities", Journal, March 22 2005.
الذى بدوره أعتمدها من المصدر الآتى:

Scholz, Gerald, and Howard Schuler (1993), "The Nomological Network of the Assessment Center: A Meta-Analysis," Zeitschrift fur Arbeits und Orgnaizationspsychologie, 37 (2), 73-85.

(2) Goffin, Richard, Mitchell Rothstein, and Norman Johnston (1996), "Personality Testing and the Assessment Center: Incremental Validity for Managerial Selection," Journal of Applied Psychology, 81 (6), 746-756.

ومن المتقدمين للوظائف من له ميل لثبت صورته الشخصية على طلب التعيين، وقد أشارت بعض البحوث⁽²⁾ إلى أنه إذا كانت الصورة لشخص جذاب أو متوسط الجاذبية فإن تأثيرها ليس بالشيء الذي يذكر على التقييم إن كانت السيرة الذاتية للمتقدم سيرة جيدة. لكن تبين من ناحية أخرى أن ثبات صورة جذابة للمتقدم يترك أثراً جيداً عند تقييم سيرة ذاتية متوسطة المستوى.

تدريب وتطوير البائعين

تقع مهمة تدريب الباعة على عاتق إدارة المنشأة بشكل عام، وعلى عاتق مدير المبيعات بشكل خاص، ويمكن أن ينجز التدريب داخل أو خارج المنشأة وبواسطة مدربين من خارجها أو داخلها. وقبل أن تتناول المعاور التي ينبغي أن يتدرّب عليها الباعة، ناقش أولاً بعض الأراء التي تصاعدت أخيراً مقللة من أهمية التدريب بشكل عام، والبرامج التقليدية المتّعة في تدريب الباعة بشكل خاص. وهذه الأراء تحاول أن تدعم تحفظها هذا بما تعكسه بعض الإحصائيات التي تبيّن أن % فقط من الشركات الأمريكية حالياً توفر التدريب للبائعين⁽³⁾.

تحفظات على التدريب

فيما يلي خلاصة موجزة عن تلك التحفظات القائمة ضد تدريب الباعة.

○ قاعات التدريب غير مجده لتدريب الباعة

(1) Earl, James, James Bright, and Ann Adams (1998), "In My Opinion": What Gets Graduates' Resumes Short-Listed?" Australian Journal of Career Development, 7 (1), 15-19.

(2) Watkins, Lucy, and Lucy Johnston (2000), "Perspectives of Models of Job Performance," International Journal of Selection and Assessment, 8 (5), 216-225.

(3) Powell, William, (2001),"Train Today, Sell Tomorrow", Training and Development, 1 (September), Page 43.

يرى البعض ان برامج تدريب وتطوير الباعة حافظت على طابعها التقليدي، وبقيت أسرة نمط معين من اعطاء المعلومات إلى الباعة بالرغم من التطورات الكبيرة التي حصلت في المجتمعات، وفي تنظيم العلاقة بين الزيون والبائع، وبذلك أصبح بعض البالغين يرون ان التدريب المؤثر هو من خلال التفاعل مع الزيون على الطبيعة وليس في أجواء قاعة التدريب، وهذا هم يرون ان برامج التدريب التقليدية هي ليست الطريقة الجيدة لاستخدام أوقاتهم⁽¹⁾، وبهذا كأنهم يقولون ان التدريب التقليدي هو إضاعة للوقت.

○ التدريب حييس تجارب الماضي

بعض آخر يتقصى من البرامج التقليدية في التدريب من أنها لا تكون ناجحة إلا عندما تستعين بدوروس وتجارب سابقة، وهذا السبب بالذات تكون تلك البرامج التقليدية دون مستوى تلبية الاحتياجات المستقبلية للباعة. وينبه أحد الكتاب في إنقاذه من قيمة البرامج التدريبية التقليدية للحد الذي يصف فيها تلك البرامج التدريبية (التقليدية) بأنها تجعل العاملين أسري في قيود الماضي، وتحد من إبداعهم، وتحد من قدراتهم على تحمل المخاطر⁽²⁾.

○ التدريب إستثمار غير مضمون

ومن الإدارات من تعمل بها جس ضرورة ضغط الإنفاق، وهي ترى ان ضغط او إيقاف الإنفاق على تدريب الباعة أمر مبرر، لأنه لا يمكن ضمان استمرار خدمتهم (الباعة) بعد التدريب في نفس المشأة. وبعبارة أخرى ان هذه الإدارات تخشى أن تستفيد منشأة أخرى من الموارد المستمرة على تدريب باعتها إن هي دريهم.

(1) المصدر السابق

(2) Hamel, Gary, and C.K. Prahalad (1994), Competing for the Future: Breakthrough Strategies for Seizing Control of Your Industry and Creating the Markets of Tomorrow, Boston: Harvard Business School Press.

وهي بهذا تعمل عبداً أن كنا لا نضمن الحصول على عائد من إستثمار تدريب العاملين لديه () عاما، فلم تجشم عناء تدريفهم⁽¹⁾.
ان مناقشة الأراء أعلاه تستلزم متأولاً إلقاء نظرة ولو سريعة على خطوات العملية التدريبية. تقوم العملية التدريبية على التسلسل الآتي :

• تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين.

• تصميم وتنفيذ البرنامج التدريبي.

• تقييم البرنامج التدريبي.

وتشتمل العملية التدريبية على أكثر من طرف هم المتدرب، والإدارة (رب العمل)، وقسم الموارد البشرية/التدريب، وأخيراً المركز التدريبي التي ينفذ العملية التدريبية. ولكن يأخذ التدريب مذاه الصحيح في تحقيق أهدافه لابد من توفر القناعة والإيمان لدى إدارة المنشأة (رب العمل) بالتدريب أولاً، وإعتماد المنهجية الصحيحة في تقدير الحاجات التدريبية وحصرها بشكل صحيح للعاملين من قبل قسم الموارد البشرية/التدريب ثانياً، وتصميم جيد للبرنامج التدريبي مع استخدام أساليب تدريب مناسبة في الدورة من قبل مركز التدريب الذي غالباً ما يكون هو الجهة المنفذة لها، ثالثاً.

وعليه نجد أن نشاط التدريب موزع من الناحية العملية بين المنشآة (التي غالباً ما تكون أقسام القوى العاملة هي المسؤولة عن ذلك) وبين المركز التدريبي. وكلما زادت درجة إنقاذ دور كل طرف لدوره، إتسعت فرص تحقيق التدريب لأهدافه. ففي حين ينبغي بالمنشأة أن تعرف بشكل واضح ودقيق حاجات العاملين من التدريب وان تومن لهم الفرص التدريبية الملائمة وترشح الشخص المناسب للدورة المناسبة، تقتضي

(1) Powell, William, (2001), "Train Today, Sell Tomorrow", Training and Development, 1(September), Page 43.

المسؤولية بمركز التدريب أن يعد التصميم الجيد للبرنامج التدريبي ويهيء المدربين الأكفاء الذين يجيدون استخدام وسائل التدريب المناسبة.

مناقشة التحفظات على التدريب

وأجل البيان والتوضيح، ناقش التحفظات على التدريب بالسلسل الذي وردت فيه أعلاه تباعاً.

○ مناقشة التحفظ الأول

وبنداً بالتحفظ الأول "قاعات التدريب غير مجده لتدريب الباعة". أن هذا التحفظ يشير في جوهره إلى أن الأساليب المعتمدة فيما يسمى بالتدريب التقليدي (الذى ينفذ في قاعة التدريب) غير مجده لتدريب الباعة، وإنما يجب أن يكون التدريب من خلال الممارسة العملية الفعلية. وللرد على ذلك يمكن القول بأنه لا يوجد شيء اسمه "تدريب تقليدي" وأخر "غير تقليدي"، وإنما يوجد تدريب فعال وأخر غير فعال. والتدريب الفعال هو ذلك التدريب الذي يعتمد المنهجية الصحيحة في حصر الاحتياجات التدريبية للعاملين، والتصميم الجيد للدورة التدريبية بإتقانه أساليب تدريب مناسبة، واختيار مدربين مقتدرین، وتقسيم البرنامج التدريبي خلال وبعد إنتهاء الدورة التدريبية للاستفادة من نتائج التقييم في تصحيح مسار البرنامج الحالي وفي تصميم البرامج اللاحقة.

ان العملية التدريبية تواجه من الناحية العملية عدد من المعوقات، منها ما هو ناجم عن طريقة تفكير وسلوك الإدارة (رب العمل)، ومنها ما هو ناجم بسبب قصور في أداء الجهة المدرية، ومنها ما هو ناجم عن المتدرب نفسه. ان التحفظ الذي نحن بصدد مناقشه ينصب بشكل أساسى على عدم فاعلية أساليب التدريب المعتمدة فيما يسمى بالتدريب التقليدي من جهة، وعدم إستيعاب الحاجة التدريبية للمتدرب من قبل المدرب من جهة ثانية. ان الغاية من التدريب هو إحداث تغيير في نظرة وسلوكية

المتدرب تجاه العمل، وهذا لا يمكن إلا باعتماد الوسائل المناسبة لأخذ التغيير المنشود.

ان تدريب الباعة يتطلب بشكل رئيس على إكساب المتدرب مهارة البيع، أو تطويرها لديه. ولما كانت {المهارة} هي شيء عملي لا يمكن إكتسابه إلا بالمارسة العملية، شأنها في ذلك شأن مهارة السباحة، فإن التدريب في قاعة التدريب غير مناسب لبعض أو معظم فقرات برامج تدريب الباعة. ويمكن القول ان أساليب تدريب الباعة يمكن ان تعتمد في جوانبها العملية واحد أو أكثر من الأساليب الآتية :

* مشاهدة أفلام تدريبية: إتاحة الفرصة للبائع/المتدرب على مشاهدة أفلام

تسجيلية لعدد من مواقف التعامل مع الزبون، يصور كل منها حالة مختلفة، وكل منها يحتوي على نقاط قوة أو ضعف في سلوك البائع (في الفلم). وبعد عرض كل تسجيل تناقش تلك المشاهد بغية تحليل نقاط القوة والضعف في سلوك البائع، وللتوصيل إلى الحالة الأمثل لما يجب أن يكون عليه سلوك البائع.

* تمثيل الأدوار: حيث يوفر للمتدرب البائع أجواء مشابهة للواقع، يتقمص فيها أحد الأشخاص دور الزبون أمام البائع/المتدرب. ويعتبر الموقف لاحقاً من قبل هيئة التدريب والمتدرب نفسه. ولزيادة فاعلية هذا الأسلوب يمكن تصوير مشهد تعامل البائع/المتدرب مع الزبون بالفيديو كي يسهل مشاهدته وتقييمه من قبل المتدرب لاحقاً، تقييماً ذاتياً.

* التدريب في موقع العمل: إتاحة الفرصة للبائع/المتدرب ان يأخذ مكانه كبائع ويمارس عملية بيع حقيقة مع زبون حقيقي، لكن بإشراف بائع أقدم متخصص في المهنة. ترك الفرصة كاملة للبائع/المتدرب ان يؤدي دوره كاملاً لكن بمراقبة وإشراف البائع المتخصص عن بعد مناسب، الذي لا يتدخل إلا عند الضرورة فقط.

○ مناقشة التحفظ الثاني

يقوم التحفظ الثاني 'التدريب حبيس تجارب الماضي' على إفتراض ان التدريب لا يلي احتياجات المستقبل لأنه يرتكز على خبرات الماضي، مما يسبب تعطيل القدرة على الإبداع والحد من تحمل المخاطر .

وللرد على هذا التحفظ، تستحق الاشارة إلى ان الحضارة الانسانية بكل فروعها المتنوعة استفادت من تجارب وخبرات الماضي، وجعلتها دروسا تخدم خطواتها نحو المستقبل بعد أن تضفي على تلك الدروس لمسات تناسب مع المرحلة الزمنية التي يعيشها الانسان ومتطلباته نحو المستقبل. ان قدرة الانسان على الاستفادة من خبرات الماضي هي المزية الكبيرة التي جعلته يتتفوق على غيره من الكائنات الحية في خلق إضافات على خبرات السلف، وبناء الحضارات. لهذا فإنه من المنطقى الاستفادة من خبرات الماضي { تدريبيا }، وليس في ذلك عيب او إنقاص لأحد. وإذا ما وجدنا خللا أو نقصا في برنامج تدريبي فلا يمكن ان نعزى له إلى كونه 'حبيس تجارب الماضي'، بل يجب ان نعزى له إلى خلل في تحديد الاحتياجات التدريبية، او في تصميم البرنامج التدريبي، او وجود خطأ في إنتقاء وسائل التدريب المناسبة.

○ مناقشة التحفظ الثالث

ويبني على التحفظ الثالث 'التدريب إستثمار غير مضمون ، تخوف من ان البائع قد يترك عمله في المنشأة ويلتحق بعمل جديد في منشأة أخرى. ويتمعن بسيط في طبيعة هذا التحفظ، نرى ان التحفظ لا يمت بصلة إلى عدم فاعلية التدريب، أو إلى وجود قصور في العملية التدريبية، بل ان هذا التحفظ ناجم عن ضعف قناعة الادارة العليا للمنشأة بالتدريب، وهذا الموقف هو واحد من معوقات أخرى أمام نشاط التدريب تقف بعض الادارات ورائها، مثل ضعف التخصيصات المالية للتدريب، تدريب

الأشخاص غير المناسبين، نقل المتدرب إلى موقع آخر بعد الانتهاء من تدريسه، عدم إعطاء المتدرب فرصة لإجراء تطوير على عمله⁽¹⁾.

ان ضعف قناعة الادارة العليا بالتدريب يدعوها إلى تلمس مختلف الذرائع والمبررات لتجنب التدريب. ففي حين نرى ان ادارات بعض المنشآت تهرب من التدريب للسبب أعلاه، نجد بالمقابل ان ادارات أخرى تجذب في تدريب العاملين وسليتها لزيادة الإنتاج والإرتقاء بالإنتاجية، وتوسيع من نشاطها التدريسي للحد الذي تتجاوز فيه تدريب باعة المنشأة لم يتمد ويغطي وسطائهما التجاريين كما هو الحال مع شركة Oldsmobile التي صرفت عام مبلغ مليون دولار لتدريب وسطائهما التجاريين من أجل تدريبيهم على كيفية الإرتقاء في خدمة الزبائن⁽²⁾.

وخلاصة تفنيد ما تقدم من تحفظات على التدريب، يمكننا القول ان التدريب الفعال ينطلق من التحديد السليم للاحتياجات التدريبية للعاملين، ثم يصار إلى تصميم البرنامج التدريسي المناسب من حيث مادته التدريبية، وأساليب التدريب التي تعتمد، وإختيار المدربين الإكفاء، ومكان وتوقيت البرنامج. وإذا ما ظهر ما يشير إلى عدم تحقيق التدريب للنتائج الموضوعة له، فلا يصح الحكم بأن التدريب غير مفيد في تطوير قابليات البائعين أو الادعاء بأن هذا النوع من التدريب هو تقليدي وآخر غير تقليدي، بل يجب البحث والتقصي عن خلل ما في أحدى حلقات التدريب التي أشرنا إليها.

ان تدريب البائعين يمكن ان يأخذ أشكالاً مختلفة، فهو يمكن ان يكون في قاعة التدريب، كا يمكن ان يكون تدريباً في موقع العمل حيث يتدرّب البائع على عمله على

(1) باسم الحميري، "التدريب الفعال - منهجي وتطبيقي" ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2009، صفحة 21-23.

(2) Leo Lingham (4/7/2009), " Human Resources/sales management/ Selecting & Recruiting", <http://en.allexperts.com/q/Human-Resources-2866/2009/4/sales-management.htm>

الطبيعة بأشراف باائع أقدم. كما ان التدريب في القاعة يمكن ان يكون على شكل حاضرة، او المشاركة في حل بعض التمارين، او تحليلاً لمواضيع عبر عنها بطريقة تشيل الأدوار، او مشاهدة ومناقشة بعض الأفلام التدريبية. والأسلوب التدريبي الأنفع هو الأسلوب الذي ينجح في إيصال {الرسالة} إلى البائع/المتدرب. ولما كان البرنامج التدريبي الواحد يتضمن عدد من المفردات التدريبية، ولكل مفردة تدريبية رسالتها الخاصة، فقد تحتاج هيئة التدريب إلى توظيف أكثر من أسلوب تدريبي ضمن البرنامج الواحد.

محاور تدريب البائعين

يحتاج كل باائع يعين حديثاً إلى التدريب لغرض التعرف على واقع وتفاصيل عمله الجديد، كما يحتاج البائع للتدريب أيضاً من أجل تطوير وصقل مهاراته بما يتناصف مع عمل المنشأة. الا ان تفاصيل الاحتياجات التدريبية للبائعين تختلف من منشأة أخرى بسبب التباين في طبيعة عمل المنشآت، وحجمها، وخصائص سلعها، ونظام التسويق، ونوع منافذ التوزيع المعتمدة. وعلاوة على هذا، نجد ان تفاصيل الاحتياجات التدريبية تختلف أيضاً من باائع إلى آخر في ذات المنشأة الواحدة بسبب التباين في نوع ومدة خبرات الأشخاص. الا انه مهما تباينت وتتنوع الاحتياجات التدريبية للبائعين، يبقى ممكناً ان تتطور بالشكل الآتي :

الشكل (2)

الإطار العام لاحتياجات البائعين للتدريب



• معارف أساسية

تشمل هذه المجموعة من الاحتياجات التدريبية معارف أساسية عن الشركة والسلعة والمنافسين. ان هذه المعرفة يحتاجها جميع البائعين المعينين حديثا حتى لو كانوا من أصحاب خبرات سابقة في منشآت أخرى، لأن هذه المعلومات والمعارف التي سبق وان اكتسبوها اما تخص كيانا سابقا .

الشركة: الأسم الرسمي الصحيح للشركة، فكرة عن تاريخها، الدوائر والأقسام، انشطتها الأساسية والفرعية، فروعها ومكاتبها، سياسات البيع المعتمدة .

السلع: معرفة جميع السلع التي تعامل بها الشركة من حيث الأسماء، والأحجام أو العبوات، الخصائص والمواصفات لكل سلعة، المزية المهمة التي تتمتع بها السلعة، المنافذ المعتمدة في التوزيع، منشآ صناعة كل سلعة، سعر كل سلعة، وجود أو عدم وجود كفالات لكل سلعة بعد البيع، خدمات التوصيل الى مكان الزبائن،

خدمات ما بعد البيع كالتركيب أو النصب، توفر خدمات الصيانة، مدى توفر قطع الغيار، مدى توفر التدريب للعاملين لدى الزبائن على تشغيل الجهاز (السلعة)، سياسة الحوافز السعرية الممنوحة للزبائن كالخصم والتقطيب.

الزيائن: خصائص الزيائن الحالين لكل سلعة، وما هي أهم اهتماماتهم بالسلعة، الوسطاء التجاريين الذين تعامل معهم الشركة (مؤسسات، جمعيات، أو وسطاء أفراد).

المنافسون: أهم المنافسين وسلعهم، أسعار سلع المنافسين، المزايا التنافسية للسلع المنافسة، منافذ التوزيع المعتمدة.

* مهارات البيع

ان اكتساب مهارة البيع هي ما يميز البائع عن غيره من العاملين، فهي تمثل جوهر عمل البائع، إذ هي مجموعة القابليات التي تعين البائع على كسب الزبائن وتحقيق صفة المبيعات، ويشكل يكون فيه الزبائن على رضا كامل من تلك الصفة. وكل بائع يحتاج إلى إكتساب هذه المهارات أو تطوير ما لديه منها، ويشمل هذا حتى البائع الذي أمتلك خبرات سابقة في مكان آخر، حيث أنه يحتاج إلى تكيف وصقل خبراته السابقة مع متطلبات العمل الجديد. فالبائع الذي يمتلك خبرات سابقة كباقي في صالة عرض للأجهزة الكهربائية المنزلية (التلفزيونات والثلاجات والغسالات، مثلاً) يجد نفسه بحاجة لتطوير مهاراته عندما يعمل مندوب مبيعات يطوف على بعض المؤسسات والشركات لبيع الأجهزة الخاصة. فمهارات البيع في صالة العرض لا تتطابق كلها مع تلك المهارات التي يحتاج إليها مندوب المبيعات الذي يطوف على مؤسسات الزيائن.

تقطي مهارات البيع مجموعة غير قليلة من المهارات الفردية التي ينبغي بالبائع ان يكتسبها، وهو يحتاج إلى كل تلك المهارات في عمله لكن بدرجات متفاوتة من عمل إلى آخر، حسب طبيعة السلعة وطبيعة عمل المنشأة. ولا يأس من التزوية ثانية من أن

تدريب البائع على مثل هذه المهارات يجب أن يقترن بأساليب عملية (منها الممارسة) بشكل رئيسي، لأن المهارة لا تكتسب إلا بالمارسة العملية. ومن هذه المهارات:

- * القدرة الجيدة على العرض والتقديم
- * التعامل مع أنواع الزبائن
- * القدرة على المساومة
- * معالجة اعتراضات الزبائن
- * إمتلاك الأسلوب الذي يتعرف فيه على الرغبات الحقيقة للزبون
- * القدرة على إقناع الزبون بالشراء
- * التمكّن من التواصل مع الزبون وإمتلاك الخطاب المؤثر
- * القدرة على رعاية وخدمة الزبون
- * القدرة على بناء النية الحسنة لدى الطرف المقابل
- * أساليب المخاطبة عبر الهاتف
- * القدرة على تخصيص زبائن جدد للمنشأة
- * معارف ومهارات مساندة

وإضافة إلى ما تقدم من احتياجات تدريبية، يحتاج البائع إلى معارف ومهارات أخرى من شأنها أن تعزز من أدائه كبائع مقتدر. ومن هذه المعارف والمهارات الأخرى مباديء أولية في علم نفس المبيعات، العلاقات الإنسانية، الإتصالات، إعداد وكتابة التقارير، التعامل مع الوقت، وأساليب العرض السلعي الفعال. وتناول في السطور التالية بعضًا من هذه الفقرات لتعرف على مدى أهميتها في تحسين أداء البائع.

○ الاتصالات

يحتاج البائع بحكم وظيفته للاتصال بشكل دائم مع الزبائن ومع رؤوسه وزملائه في المنشأة، كما قد يحتاج للاتصال أيضاً بعض أقسام المنشأة لغرض

الحصول على بعض المعلومات أو للتنسيق. وفي كل ذلك يحتاج البائع إلى اتباع الأسلوب الصحيح في الإتصالات من أجل أن يكون الاتصال فاعلاً.

فالبائع بحاجة إلى تدريسه على اختيار الأسلوب المناسب لهدف الاتصال: الشخصي المباشر، أم الهاتف، أم المذكرة أو التقرير. وهو بحاجة لأن يتعرف على ما يجب أن يتدارسه لتأمين اتصال ناجح ينأى عن عوامل التشويش المختلفة.

○ إعداد وكتابة التقارير

تطلب وظيفة البائع تزويد الادارة بمعلومات تعبّر عن نشاط البائع، كالمبيعات التي حققها أو نتائج الاتصالات والزيارات التي قام بها إلى الزبائن الحالين أو المحتملين، وترفع هذه المعلومات إلى الادارة عادة على شكل تقارير. وتلجمًا كثيراً من الادارات إلى إعداد صياغات ثابتة للتقارير النمطية مثل تقارير حصيلة المبيعات اليومية أو الأسبوعية. لكن تبقى هناك حاجة لإعداد وصياغة تقارير هي ليست نمطية تتضمن معلومات مهمة، يرى البائع ضرورة إطلاع الادارة عليها.

وفي هذا المجال، يحتاج البائع تدريساً على كيفية إعداد المذكرات والتقارير بالشكل الذي يحقق المدف من اعدادها بشكل واضح ومتاسب. ومن المعلومات التي يمكن رفعها إلى الادارة في مثل هذا النوع من التقارير هي ما تتوفر لدى البائع من مشاهدات وتعليقات ومعلومات عن سلوك وانطباعات الزبائن أو عن المنافسين وتوجهاتهم في السوق، فمثل هذه المعلومات قد تكون على قدر كبير من الأهمية.

○ إدارة الوقت

تمثل إدارة الوقت بالإستخدام الرشيد للساعات المتاحة لنا وتحقيق أفضل الإنجازات التي تقدّمنا نحو أهدافنا، وذلك بإستخدام أساليب ومنهجيات عقلانية تعينا على التعامل بشكل صحيح مع الوقت.

يحتاج البائعون عموماً، وشريحة متذوبي المبيعات خصوصاً، إلى معرفة أساليب التعامل مع الوقت. إن من مهام مندوب المبيعات زيارة الزبائن واجراء المقابلات معهم، وهذه مهمة تتطلب تثبيت وترجمة المواعيد، والانتقال من مكان إلى آخر، وتنتظري على الانتظار لحين مقابلة الشخص المطلوب.

ان إكتساب مهارة ادارة الوقت تعين البائع على كيفية الاستخدام الأمثل للوقت، وضغط الضياعات منه مما ينعكس إيجابياً على ادائه وعلى المشاة .

○ عرض وترتيب السلع

يعتبر عرض وترتيب السلع في المتاجر والمعارض بأنواعها من العوامل المروجة للبيع، لأن طريقة العرض والترتيب يمكن أن تخلق القناعة لدى الزبون لشراء السلعة. وبعض من الشركات أدركت هذا الجانب من العملية التجارية مما دفعها للاستعانة باختصاصيين في عرض السلع، ويساعدتهم في ذلك جهاز المبيعات طبعاً. ولأجل ذلك يفضل ان يكتسب البائع نفسه بعض المعرف ومهارات اللازمة لتحقيق عرض فعال للسلع، والتي من قواعدها :

- وضوح المدف الرئيسي من العرض، فهذا يساعد على تهيئة وخلق العرض المناسب لإيصال هدف وفكرة العرض إلى الناظر. فإن كان هدف العرض هو الإيماء بأن استخدام السلعة المعنية يوفر الراحة لربة البيت مثلاً، فان طريقة العرض (والتي قد تكون معززة بوسائل الإيضاح)، يجب ان توحى وتعزز هذه الفكرة .

- توفير فكرة **Theme** شاملة ومتناسبة مع السلع الأخرى في العرض، يخلق الأجواء المناسبة للتأثير الإيجابي بالزبيون .
- ان يكون العرض بسيطاً، غير معقد .

- ان يكون العرض سار للناظرين. وقد تستوحى فكرته من خلفيات تاريخية او اجتماعية، او مشاهد تحفيز لسات طريفة، او صور لشخصيات معروفة تبيّنهم يستخدمون نفس السلعة .
- خلق نقطة تركيز بصرية تستقطب نظر الزبون .
- جعل السلع او الملصقات او غيرها من المواد الترويجية بمراى من الأفراد المستطرين في الشارع، وكذلك بمراى واضح من الزبائن داخل المتجر او المعرض .
- توفير الفرصة للزبونة لمشاهدة المنتوج أثناء التشغيل .
- المحافظة التامة على نظافة السلع والرفوف والحاملات والملصقات .
- جلب إثناء الزبائن إلى السلع الصغيرة، يمكن عمل مجسمات كبيرة او ملصقات عند أماكن عرضها.
- توفير المعلومات المناسبة عن السلعة .

توزيع البائعين على مناطق البيع

ان تقسيم السوق جغرافيا الى مناطق بيع متعددة هو من الماوضعيات التي يجب ان تحظى باهتمام رئيسي لدى مدير المبيعات. فهذا الموضوع في جوهره يتعامل مع الكيفية والطريقة التي تتبعها المنشآة في توزيع البائعين على السوق، من أجل تلبية احتياجات الزبائن الحالين والمحتملين. ان التوصل الى تصميم مناطقي ناجح ليس بالأمر الهين، وعند التفكير للقيام بذلك هذه المهمة، يفترض مدير المبيعات ان يضع لنفسه بعض المعايير للتقييم او بالأحرى لتصميم مناطق البيع .

معايير تصميم مناطق البيع

○ حجم العمل

يتطلب العمل من كل باائع القيام بعدد من الاتصالات مع عدد من الزبائن الحاليين والمحتملين، وفي كل اتصال شخصي او إلكتروني او هاتفي يلي البائع متطلبات متنوعة للزبون كتسليم طلبيات جديدة، طلب معلومات معينة، تسليم بضاعة، مناقشة صفات جديدة، التعامل مع بعض الشكاوى...
ينبغي ان يوفر البائع الخدمة والرعاية للزبون بأحسن صورها. وإن زاد عدد زبائن البائع العدد المقبول، فإن ذلك سيؤثر على مستوى الخدمة التي يتلقاها الزبون، وعلى صورة المشاة في ذهن الزبائن، وأخيرا على مستوى المبيعات. فلابد اذا من الحفاظ على توازن مقبول بين مستوى الخدمات المتواخدة من جهة، والاستفادة القصوى من وقت وامكانيات البائع من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، يجب الموازنة في توزيع مناطق السوق بين البائعين بما يحقق معيارين أساسين :

* توزيع عادل في حجم العمل .

* توزيع عادل في العوائد المالية .

○ الحدود المناطقية

والجانب الآخر الذي يجب ان يلتقت اليه مدير المبيعات هو مناقشة حدود كل منطقة بيعية، وأين تقع. فهل تعتمد المشاة الحدود الادارية للمحافظات أو المدن والتقسيمات الادارية كمعيار في تقسيم السوق الى مناطق بيع، أم تعتمد شيئا غير ذلك .

○ الكلف الخاملة

ان توفر بدائل مختلفة لتقسيم السوق الى مناطق بيع متعددة يعني تعدد الاحتمالات المتوقعة لتكليف كل بدائل من بدائل تقسيم السوق. والادارة بحاجة لأن تدرس هذه التكاليف بعناية قبل ان تحدد قرارها .

○ المبيعات المحتملة

ان هذ المعيار هو معيار مهم جدا حيث انه يرتبط ارتباطا مباشرا بأهداف وخطط المبيعات. ان تقسيم السوق الى قطاعات او مناطق بيع متعددة يمكن ان يتخد اشكالا مختلفة، فقد تباين مناطق البيع في مقدار حجم المبيعات الذي تحققه. وبما ان امام الادارة ومدير المبيعات معايير أخرى يجب ان يتلتفت إليها إضافة إلى هذا المعيار، فقد تظلل الادارة التنازل وصرف النظر عن هذا المعيار بسبب ضغوط المعايير الأخرى التي تقدم ذكرها أعلاه.

طرق تصميم مناطق البيع

يمكن اعتماد أحدي الطريقتين الآتيتين في تقسيم السوق الى مناطق بيع :

○ التقسيم حسب حجم المبيعات المتوقع

يتم تقسيم السوق وتصميم مناطق البيع وفقاً لهذ الطريقة على أساس دراسة احتياجات الزبائن الحالين والمحتملين، وتقدير حجم العمل المطلوب من البائع لتغطية متطلبات الزبائن المتعددة، ثم يصار الى تقسيم السوق الى مناطق بيع، وإناطة مسؤولية كل منطقة بائع .

○ التقسيم حسب الاهداف

تقوم هذه الطريقة بتقسيم السوق بطريقة معايرة للطريقة السابقة، حيث يتم الرجوع في هذه الطريقة الى هدف المبيعات الموضوع للكامل السوق، ومراجعة الهدف الموضوع للحصة المستهدفة من السوق. بعد ذلك، يصار الى وضع تقدير لمعدل عدد الاتصالات التي ينبغي بكل باع القيام بها كي يتسنى تحقيق أهداف المبيعات، وعلى ضوء ذلك يجري تصميم مناطق البيع.

الفصل السابع
تحفيز البائعين



تحفيز البائعين

ان الحرص على الإنقاء الجيد للبائعين، وتوفير التدريب والتطوير اللازمين لهم لا يكفيان للارتفاع بالأداء الشخصي لكل منهم. ان مصلحة العمل تتطلب ان تتمد الرعاية لهم بما يضمن تحقيق مستويات عالية من الأداء عن طريق التحفيز. ويغطي هذا الفصل جوانب أساسية عن هذا الموضوع فهو يتناول:

- التعرف على دوافع العمل، وكيفية الاستفادة منها في حث البائع على العمل .
- أساليب التحفيز المادي وأنواعه .
- التحفيز المعنوي واستخداماته .

دوافع العمل

من الطبيعي ان يرغب مدير المبيعات ومعه كل الادارة العليا بأن يروا لدى البائعين حماسة واضحة للعمل وهم يؤدون عملهم، وان يروا ان ادائهم للعمل كما ونوعا دائما فوق المعدل. ان تحقيق مثل هذه الرغبة ليست بالمستحبلة او الصعبية، وإنما تحتاج إلى تناقض عدد من العوامل لتحقيقها. وهذه العوامل هي :

- توفر المؤهلات الشخصية المناسبة لدى البائع، وهذا أمر يعالج أثناء عملية إنقاء البائعين من خلال المقابلات والاختبارات التي تجري للمرشحين لوظيفة بائع .
- التدريب، وهو جانب يمكن توفيره للبائعين حال تعينهم في المنشأة ويمكن أن يأخذ أشكالاً عديدة وبفترات زمنية متعاقبة .
- تحفيز العاملين، وهو الجانب الذي ستتناوله في السطور القادمة .
تعد مهمة تحفيز العاملين - ومنهم البائعين - على الادارة، وقد تناولته كثير من الدراسات والبحوث. وقد توصلت تلك الدراسات والبحوث على ان وراء كل قرار او سلوك يقوم به الفرد دافع او أكثر يحركه للقيام بذلك العمل. فما هو مفهوم

الدافع؟ تفهم العلوم الاجتماعية والسلوكية الدافع على أنه حالة من التركيب العضوي تكون فيه الطاقة الجسمانية معينة ومحجوبة بمنط مختار نحو مسألة ما {ليس بالضرورة أن تكون بالمحيط الخارجي} تدعى الهدف⁽¹⁾. فالدافع هو الذي يحرك الفرد سلوكيا للقيام بعمل ما أو لتفكيك بوسيلة أو طريقة معينة لغرض تحقيق غاية ينشدها. وبذلك يمكن النظر إلى الدافع بعبارات مبسطة على أنه حاجة مستحبة يسعى الفرد إلى اشباعها⁽²⁾.

استقطبت حاجات الإنسان اهتمام علماء الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد، كما استقطبت اهتمام الأداريين أيضا، حيث ربطت المدرسة الإنسانية للإدارة بين حاجات الإنسان وسلوك العاملين أثناء العمل وحاولت بنجاح أن تستخدم التحليل العلمي من منظار الحاجات في دراسة سلوك العاملين ٠ ومن أكثر العطاءات العلمية نضجا في هذا الموضوع هو ما قدمه ماسلو والذي عرف باسم "نظريّة الدوافع"⁽³⁾ التي استفید منها كثيرا في دراسة وتحليل سلوك الإنسان بشتى المجالات الإنسانية. وفيما يلي عرض موجز بالحاجات الإنسانية التي عرضها ماسلو، مع توضيح مجالات تطبيقها في حقل دراسة سلوك العاملين والبالغين بشكل خاص، انظر الشكل(١) .

ترى نظرية الدوافع بوجود خمسة مستويات وأنواع من حاجات الإنسان، تعمل على تحريكه لنهج سلوك معين، وهي: الحاجات الفلسلجية، والأمان، والحب والإلتئام، والاحترام، والتعبير عن الذات. وتأتي الحاجات الفلسلجية في مقدمة الأنساع كافة، وتعمل على تحريك الإنسان ما دامت تلك الحاجات غير ملبة.

(1) Newcomb, Turner, and Converse, "The Nature of Motivation", Printed in Kollat, Blackwell, and Engels "Research In Consumer Behaviour", Winston Inc. 1976, P 25.

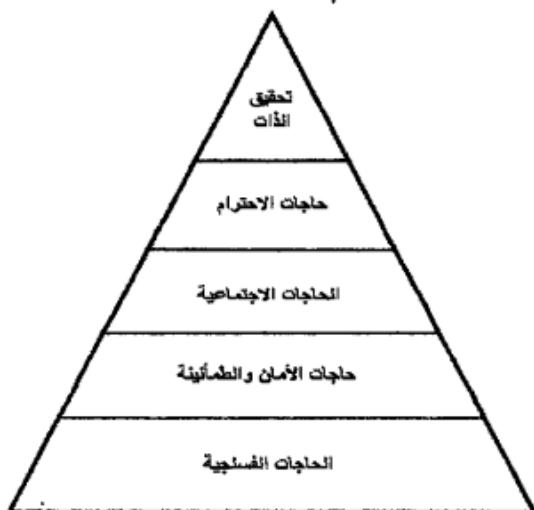
(2) Stanton, W; "Fundamentals of Marketing", Mc-Graw – Hill International Book, 6th Edition, P. 89.

(3) Maslow, A.H. "Theory of Human Motivation", published in "Psychological Review", Vol. 50, 1943, PP. 370 – 396.

لا ان إشباع هذه الحاجات يتوقف تأثيرها على الإنسان من حيث التحرير، وتنتهي عن ان تكون دافعاً ما دامت الحاجة ملبة. وبإشباع الحاجات الفسلجية تظهر الى السطح فئة ثانية ومستوى جديد من الحاجات وهي حاجات الأمان أو الطمأنينة التي تبدأ بمارسة التأثير على سلوك الانسان كدافع وعرك له أكثر من أي حاجة أخرى. وهذه الحاجات "الأمان" إن أشبعـتـ، تتوقف بدورها عن ان تكون دافعاً ويتوقف تأثيرها على سلوك الانسان. وهكذا ومن جديد يظهر مستوى جديد من الحاجات... .

(1)

سلم حاجات الانسان

1. الحاجات الفسلجية *Physiological Needs*

تعتبر هذه الحاجات نقطة البداية في سلم حاجات الانسان وفقاً لنظرية الدوافع. ويسلم بوجود هذه الحاجات من حقيقة ان للجسم ميكانيكية ذاتية

تعمل على تأمين وتحقيق حالة توازن طبيعية في جسم الانسان من الماء والملح والسكر والبروتين والكالسيوم والأوكسجين.. الخ. كما ان جسم الانسان اذا شعر بعوز لأي من هذه المواد، يبدأ بالإحساس بحالة «الجوع» وإن كانت جزئية لتلك المادة.

وتشمل الحاجات الفسلجية حاجة الانسان للطعام والماء والنوم والجنس. وينظر الى هذه الحاجات على انها الحاجات المتغلبة على غيرها من الحاجات الأخرى. فلو افترضنا ان انساناً ما قد جرد من كل شيء، فإن الدوافع الفسلجية هي التي ستحكم سلوكه أكثر من أي دوافع أخرى، فالشخص الجائع، والذي يفتقد الأمان والحب والتقدير، يشعر بمحة الجوع والعوز الى الطعام أكثر بكثير من عوزه للاشياء الأخرى⁰. ان هذا الانسان الذي يفتقر الى كل شيء سيسلكه السلوك الذي تحدده له غرائزه ودوافعه الفسلجية ولا سواها، حتى وإن كانت حاجاته الأخرى غير مشبعة. فالحاجات الأخرى تختفي امام الحاجات الفسلجية، الا انها قد تظهر بعد إشباع الحاجات الفسلجية. ومن جهة أخرى، يتضيّع تأثير الحاجات الفسلجية على الانسان بمجرد إشباعها. ان الانسان العطشان يحول كل تفكيره على كيفية إطفاء ظمئه، وكلما أشتد عطشه أستحوذ هذا الموضوع على ذهنه لغاية ان يصبح الماء شغله الشاغل في الحلم واليقظة.

وإذا ما ربطنا الحاجات الفسلجية بدوافع العمل لدى البائع، نجد ان الوسيلة الأساسية لتلبية وإشباع أغلب حاجات هذا النوع هو باستخدام الوسائل المالية المعتبر عنها بالراتب أو المكافآت النقدية والمادية الأخرى. فيما يتسلمه البائع من مال لقاء عمله هو الأداة التي تساعده على تلبية معظم احتياجاته الفسلجية خصوصاً الطعام والشراب والمليس له ولأسرته.

2. حاجات الأمان Safety Needs

ما ان تلبى الحاجات الفسلجية للانسان بشكل معقول، حتى تبدأ بالظهور مجموعة أخرى من الحاجات تسمى بـ الحاجات الآمن التي تشمل حاجات الانسان للطمأنينة والاستقرار والنظام .

وكما سبق وان أوضحنا في الحاجات الفسلجية، ان الانسان يتصرف تحت وطأة الحاجة للأمان بدافع حماية نفسه من الاخطار المحدقة به، وتصبح الدافع المهيمن على تفكيره وسلوكه، وتتغلب على غيرها من الحاجات الأخرى (عدا الحاجات الفسلجية) كالحاجة إلى الحب والاحترام. ويصبح الانسان الذي يشعر ان حياته مهددة بالخطر لا ينشد غير الأمان، فيستحوذ ذلك على كل اهتمامه تفكيرا وسلوكا .

وفي المجتمعات المتحضرة نرى ان هذه الحاجات ملبة إلى حد كبير من خلال اجهزة الامن التي تحافظ على النظام وسلامة الفرد. ان حاجة الامان هي التي تقف وراء شراء الناس للأبواب المثبتة والأقفال، والخزانات المنيعة، والسلاح الشخصي. كما ان حاجة الانسان للأمان هي وراء تطوير وتسويق اجهزة الإنذار ضد الحرائق أو السرقة في المصانع أو محلات أو السيارات. ولذلك أيضا نشأ سوق التأمين بتنوعه خصوصا التأمين على الحياة الذي ينشد فيه المؤمن ضمان المستقبل لأفراد أسرته عادة.

وعند حدوث الأوبئة أو ظهور أمراض سريعة العدوى والإنتشار، تخاطب السلطات الصحية غربزة الانسان وتحرك فيه الحاجة للطمأنينة عن طريق الاعلان بالصحف والمجلات والتلفزيون وغيرها من وسائل الاعلان الاخرى بإجراء التلقينات الالزمة تفاديا لخطر الامراض السائدة. وإذا كان الموقف الصحي خطرا جدا وأدرك الناس ذلك، تهافتوا على المراكز الصحية لأنخذ التلقينات المطلوبة.

- وتتجسد الحاجة للأمان لدى العاملين، ومنهم البائع، بالأتي :
- ١ـ الحاجة لتوفر سكن مناسب له ولأسرته. وهذه الحاجة يمكن تلبيتها بالوسائل المادية (الراتب والكافاثات) .
 - ٢ـ الحاجة لتتوفر عنصر الطمأنينة بالاستمرار على خدمته في المنشأة التي يعمل فيها. وهذه الحاجة في جوهرها مادية، ويمكن تلبيتها من قبل الادارة في حالة توفر بعض العوامل الخاصة بالمنشأة، وتتوفر شروط الأداء المقبول من قبل البائع .
 - ٣ـ الحاجة لتتوفر عنصر السلامة الفردية أثناء العمل، وهذه يمكن تلبيتها بتوفير بعض شروط سلامة العمل، ومنح علاوات مادية للعامل أو البائع تعويضاً عن التعرض للمخاطر أثناء العمل .

3. الحاجات الاجتماعية Social Needs

إذا لبيت الحاجات الفسيولوجية وحاجات الأمان، تظهر لدى الإنسان مجموعة جديدة من الحاجات الجديدة التي تمثل حاجة للإنتماء إلى مجموعة بشرية تقبل به ويقبل بها، وال الحاجة إلى الزوجة والأطفال. وعند ظهور هذه المجموعة من الحاجات تعاد دورة التأثير على سلوك الإنسان من جديد حيث ينخفض سلوكه للدافع الإنتماء الاجتماعي، والمودة، والحب فيشعر الإنسان بمحة الرغبة للصديق أو الزوجة والأطفال. وبذلك يتكرس سلوكه باتجاه تحقيق هذه الغايات .

ومن الناحية العملية قد يلجأ الفرد إلى شراء بعض السلع لتحقيق حياة أسرية سعيدة، أو ان ترتدي الفتاة بدلة معينة لتشير إنتباها حبيبها. وهذا ما يفسر لنا سبب بثوجه بعض الاعلانات إلى اقامة صلة بين شراء السلعة وبين رضا الجنس الآخر، خصوصاً في اعلانات العطور والمواد التجميلية والكمصان . وفي عيادة العمل يحتاج كل فرد ومنهم البائع لأن يتمتع إلى مجموعة أقرانه في العمل، وأن يتقبلوه كزميل لهم. ويلاحظ في مجتمع العمل ظاهرة تكون مجتمع

غير رسمية بين العاملين، كان نشاهد أثناء فترات الاستراحة تجمع العناصر الشابة على طاولة خاصة لتناول الشاي مثلاً، وطاولة أخرى لأفراد أكبر سنًا، وطاولة أخرى للفتيات. إن رغبة البائع أو أي فرد آخر للانتماء إلى مجموعة، هو تجسيد طبيعي عن حاجة الإنسان للانتماء. ومدير المبيعات الحاذق هو الذي يعرف كيف يستمر هذه الحاجة لدى البائعين في خلق فريق متماضك من البائعين تسوده روح العمل الجماعي في تحقيق أهداف المبيعات.

4. حاجات الاحترام والتقدير Esteem Needs

من الواضح أن كل الأفراد في المجتمع يحملون تقديرًا عاليًا لذاته ولا يستثنى من ذلك سوى الشواد، ولا شك أن لكل فرد حاجة أو رغبة لأن يرى نفسه محل احترام وتقدير الآخرين له، وهذه الحاجة يمكن أن تقسم إلى مجموعتين.

تشمل المجموعة الأولى من هذه الحاجات، الرغبة في القوة والسلطة، الرغبة في الانجاز، القدرة، الظهور بمظهر الثقة أمام الآخرين، الاستقلال، والحرية. وتشمل المجموعة الثانية من الحاجات ما يسمى بالرغبة بالشهرة والهيبة (أي احترام وتقدير الآخرين له)، التميز، احتلال مكانة مرموقة يلتقط إليها فيها.

إن اشباع هذه الحاجات يتحقق لفرد الشعور بالثقة، والاحساس بالقيمة المعنوية لذاته، والاحساس بالقوة والقدرة والكفاءة ضمن حدود المجتمع الذي يعيش فيه، ومن أنه عنصر مفيد فيه. وبخلاف ذلك يتولد لدى الفرد شعور مليء بضعف الثقة بالنفس، أو الشعور بالنقص، والضعف وعدم القدرة التي يمكن أن تقود المرء إلى وضع مزري قد يؤدي فيه إلى حالة مرضية نفسية.

إن حاجة البائع للاحترام والتقدير تخلق لديه الرغبة على كسب تقدير رئيسه في العمل، وعلى تحقيق عيّز بالعمل أمام زملائه، والرغبة بالترقية وشغل وظيفة أعلى درجة من التي يشغلها. وهنا يلاحظ بوضوح أن تلبية هذا النوع من الحاجات يمكن أن يلبي بأساليب معنوية، وليس مادية.

5. حاجات تحقيق الذات Self-Actualization

ان تتمكن الانسان من اشباع كامل حاجاته بتنوعها التي تقدم ذكرها، قد يوصله إلى حالة من الرضا، إلا انه بعد حين من الزمن قد تراوده حالة من عدم القناعة وعدم الاستقرار ما لم يستطع إنجاز كل ما هو قادر على إنجازه فالرسام يرغب ان يرسم كل ما هو قادر عليه (لوحة العمر)، والنحات ان ينحت ما هو عزيز، والإداري ان يحقق أهدافه من شأنه بمعايير قياسية، والشاعر ان يتنظم الشعر الذي يتشر على السنة الناس، والسياسي ان يجسد طموح بلده وشعبه.

وفيحيط العمل، قد يجد بعض البائعين (وممارسي الوظائف والمهن الأخرى) في العمل الذي يمارسونه الأداة التي من خلالها يعبرون فيها عن طاقاتهم وابداعهم، فيتفانون في العمل للدرجة الابداع. وقد تجدهم يصرفون ساعات اضافية من وقتهم الخاص على العمل باستمرار، ليس طمعا في مكافأة مادية او معنوية بل مجرد متعة العمل، والاحسان بلذة الإنجاز، والتغيير عن الذات.

ان خلاصة نظرية الدوافع تشير الى ان حاجات الانسان هي الدوافع وراء سلوكه وتصرفاته، ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى مجموعتين رئيسيتين هما مادية ومعنوية، وكلاهما يحفزان الفرد على العمل بشكل واضح. فإذا كانت الحاجات الأساسية للفرد أو البائع غير ملبأة، فإن الجانب المادي يلعب دورا رئيسيا في تحفيز ذلك الفرد أو البائع للعمل. أما إذا كانت حاجةه الأساسية (الفسلوجية والأمان) ملبأة بشكل مقبول، فإن الجوانب المعنوية تصبح هي الطريق الرئيس لتحفيزه. والادارة التوعية هي التي تعمل على تحفيز العاملين ومنهم البائعين، والأهم من ذلك، ان تعي متى تستخدم الحوافر المادية ومتى تستخدم الحوافر المعنوية للحصول على النتائج المطلوبة. بعض من الادارات استخدمت الحوافر المادية مع العاملين ولم تجدي نفعا، وادارات أخرى أستخدمت الحوافر المعنوية مع عاملتها، ولم تجدي نفعا أيضا.

ان الاستخدام الصحيح للحوافز يعني هو كيفية الاختيار الأنسب (المادية أو المعنوية) لحالة وظروف الموظف أو البائع المراد تحفيزه .

الحوافز المادية في التطبيق

تجدر الاشارة أولاً الى ان أساليب ونظم الحوافز المادية يجب ان تتلائم مع طبيعة عمل كل منشأة كي تحقق الأغراض المنشودة منها، وهذا يعني من الناحية العملية صعوبة استنساخ أساليب ونظم الحوافز المعتمدة من الآخرين. فالحوافز المادية يجب ان تلبي احتياجات المنشأة من جهة، وتترجم مع، وتلبي اهتمامات البائعين من جهة أخرى كي نضمن حد أدنى من الرضا والقناعة بتلك الحوافز. ونشرير فيما يلي الى أبرز هذه الأساليب كخطوط عريضة :

*** الراتب المقطوع**

لا شك ان الراتب المحدد يصبح حق مكتسب للبائع بمجرد تعيينه في وظيفته وبماشرته للأعمال المنوط به، وبهذا تتضمن صفة 'التحفيز' عن الراتب. وقد يرى البعض الى ان الإغراق بمبلغ الراتب المقطوع قد يكون حافزاً للبائع على العمل، الا ان هذا الإدعاء مناف للحقيقة، لأن الراتب أصبح مضموناً من وجهة نظر البائع. نعم، ان الراتب العالى قد ينبعج في تمسك البائع بوظيفته الحالىة، لكنه لا يحفزه على تحقيق مستويات أعلى في الأداء أو البيع، وهذا التفسير والتحليل هو ما أكدته النظرية الشهيرة عن 'دواتع العمل' التي وضعها فردرريك هيرزبيرك⁽¹⁾ في ستينيات القرن العشرين التي أكدت على أن الراتب هو أحد العوامل 'الصحية' التي تضفي جواً مريحاً على العمل، لكنه لا يخلق حافزاً لدى الفرد على العمل. لكن حتى وان كان لا يعتمد بالراتب كحافز

(1) Herzberg, Frederick (1923-2000), "Work and the Nature of Man" (1966); "The Managerial Choice" (1982); and "Herzberg on Motivation" (1983).

على العمل، الا انه يشكل القاعدة الأساس لاحتساب معظم الحوافر المادية التي تفكير فيها الادارة، والذي لا بد من الاشارة إليه.

* الدفع بالعمولة

تغيل بعض الادارات الى الربط المباشر بين جهد البائع في تحقيق مبيعات وبين أجره، وبهذا تعتمد إحتساب أجر البائع على ما يتحققه من مبيعات فعلية فقط. وبعبارة أخرى، ان المنشأة لا تخصص راتبا ثابتا مقطوعا للبائع وإنما يستلم عمولة عن كل وحدة مبيعات فعلية يتحققها. وبهذا يتم ربط أجر البائع ربطا مباشرا بجهده وما يتحققه من مبيعات للمنشأة، فكلما زاد نشاط البائع المشر أزداد أجره الفعلي .

قد يبدو هذا الأسلوب في إحتساب الأجر مثاليا في عيون الادارة، لكن العقل والمنطق يفرضان على الادارة ان تفكير بالكيفية التي ينظر فيها البائع الى هذا الأمر. ان الطريقة التي يتم فيها احتساب أجر البائع تبدو وكأن المنشأة تعامل مع " وسيط تجاري " وليس مع أحد متسبيها، فهو يتقاضى عمولة تشبه عمولة الوسيط التجاري الاعتيادي بشكل ما. كما ان هذا الأسلوب في احتساب الأجر يخلق قلقا لدى الباائعين من خشية عدم القدرة على تحقيق مبيعات مجزية بسبب أو آخر (عوامل السوق، توقيفات طارئة في الانتاج، أسباب مرضية لدى البائع)، خصوصا لدى البائع الجديد. يعتمد هذا الأسلوب من قبل عدد غير قليل من المنشآت. ولابد من الاشارة الى ان اعتماده يضعف من شعور إنتماء البائع للمنشأة التي يعمل فيها بسبب الإحساس بكونه شخص خارجي، أو على أقل تقدير لا يعمل على تعميقها، وهذا تماما ما يتعارض مع مصلحة المنشأة التي تسعى دوما إلى تعميق الإحساس لدى العاملين بانتظامهم إليها.

• الجمع بين الراتب والعمولة

ومن الأساليب الأخرى المعتمدة في تحفيز البائع هو أسلوب الجمع بين راتب ثابت والعمولة عن كل وحدة مبيعات فعلية يحققها فوق سقف محدد، أي الجمع بين الطريقتين اللتين تقدم ذكرهما. ويمكن القول أن هذا الأسلوب يبعد القلق من ذهن البائع خشية الخفاض المبيعات لأسباب خارجة عن إرادته للحد الذي يسبب الخفاضاً حاداً في عمولته، فدخل البائع لا زال مضموناً بالراتب الثابت.

ان الأخذ بهذه الأسلوب ليس بالأمر الممتنع، وهناك عدد من الاعتبارات التي يجب ان يلتفت إليها بعناية من قبل الادارة، منها :

- المازنة بين مقدار الراتب ومقدار العمولات المتوقعة لكل بائع .
- هل يجعل من الراتب، أم من مقدار العمولة، المكون الأساسي لإيراد البائع ؟
- هل تجعل العمولة التي تصرف إلى البائع ثابتة عن كل وحدة بيع، أم تصاعدية؟

• نظام حواجز

تقوم هذه الطريقة على تبني المنشأة لنظام للحواجز يتم فيه دفع استحقاقات نقدية إلى البائعين عن تحقيق المبيعات العالية. وهناك عدد من الاعتبارات التي يجب الالتفات إليها عند وضع مثل هذه النظم، منها:

- ان يلائم النظام طبيعة عمل الشركة من حيث طبيعة السلع، تقسيم العمل بين البائعين (حسب المناطق، حسب الزبائن...)، واهتمامات البائعين .
- وضوح هدف نظام الحواجز الادارة وللبائعين، وسهولة تطبيقه .
- الوضوح الكامل لدى البائعين عن آلية تطبيقه، وكيفية احتساب الحواجز .
- تحديد مستوى المبيعات الذي عنده يبدأ باحتساب الحواجز. فمن الواضح ان المدف من نظام الحواجز هو تحقيق زيادة المبيعات عن طريق تحفيز البائع، وبذلك يمكن مثلا اعتبار ان كل زيادة في المبيعات الشهرية تتجاوز

الأهداف الموضوعة لذلك الشهر هي مبيعات يستحق عنها البائع استلام الحوافز وفق المقدار الذي يقرره نظام الحوافز.

- تحسب مقدار الحوافز المنوحة على أنس تصاعدية عادة، كي تخلق مزيدا من التحدي والإغراء أمام البائعين كلما ارتفع مستوى المبيعات.
- يراعى في تصميم النظام كيفية احتساب الحوافز، فهل تحسب لكل بائع بشكل مستقل، أم كفريق واحد وتقسم عليهم بالتساوي. لا شك ان هناك من يقول ان العدالة تقضي ان يتسلّم كل بائع ثمرة عمله، لكن ذلك يتطلب من الادارة توفير نظام معلومات عن نشاط كل بائع بشكل مفصل كي يتاح احتساب الحوافز بشكل تفصيلي حسب الأفراد.
- في حالة الأخذ بطريقة الاحتساب الفردي للحوافز، ينبغي تحقيق العدالة في توزيع مناطق البيع أو الزبائن على البائعين من أجل تلافي الأحساس بالغبن الذي قد يتولد لدى البعض.

• مباراة للبائعين

ومن أساليب التحفيز التي يمكن استخدامها أسلوب إقامة مباراة في المبيعات للبائعين، ويجري مكافأة البائع الذي يحقق أعلى رقم في مجال البيع. وإذا كان عدد البائعين كبير نسبيا، يمكن جعل تصميم المباراة لأن يكون هناك أكثر من فائز أول في نفس المبارزة، كأن يكون هناك فائز لكل أول في المجالات الآتية :

- تحقيق أعلى رقم مبيعات .
 - كسب أعلى عدد من الزبائن .
 - تسجيل أقل عدد مرتجعات للسلعة .
 - تحقيق أعلى نمو في حصة المشاة في منطقة البيع .
- وبهذه الطريقة يمكن مكافأة أكثر من بائع كفائز أول في نفس مبارزة المبيعات.
- ومن فوائد هذا الأسلوب أنه يساعد على تحفيز البائع لتركيز جهوده على المجالات التي

تشغل ذهن مدير المبيعات ويريد التركيز عليها، كجعل {زيادة حصة مبيعات المنشأة في كل منطقة بيع} مثلاً أحدى فقرات المبارة يساعد على تحقيق نمو في حصة مبيعات المنشأة غير معظم أو كل مناطق البيع وهذا يؤدي إلى تحقيق زيادة أجمالية في حصة مبيعات المنشأة من مجموع السوق. وبهذه الطريقة تربط الحوافز المادية بأهداف خطة المبيعات. ويمكن مكافأة كل فائز في المبارة باي من المكافآت المبينة في الفقرة التالية.

• حوافز مادية إضافية

ان المكافآت المادية للبائع يمكن ان تكون باشكال عديدة. ولأجل ان تكون المكافأة مقنعة للفائز، وتؤدي دورها كمحرك على مزيد من عطاء البائع، ينبغي بالادارة ان تبذل بعض الجهد للتعرف على اهتمامات البائع كي تكون المكافأة ضمن تطلعاته. ومن البدائل التي يمكن استخدامها كمكافآت مادية للبائعين:

- مبلغ نقدي مقطوع .
- سفرة سياحية مدفوعة الثمن .
- وثيقة تأمين (تأمين صحي، حماية الأسرة، سيارة، حياة) مدفوعة الثمن .
- هدية عينية (لوحة فنية، كتاب، تلفزيون. .. الخ) تنسجم مع المبلغ المرصود للهدية من جهة، وتنسجم مع رغبة البائع من جهة أخرى .

الحوافز المعنوية في التطبيق

تمثل الحوافز المعنوية، المجموعة الثانية من الحوافز المتاحة لادارة المنشأة لتحريك البائعين إيجابياً تجاه العمل. ان فاعلية الحوافز المعنوية لا يقل تأثيراً عن فاعلية الحوافز المادية إذا استخدمت بشكل صحيح. فنظرية الدوافع لدى الإنسان تشير بوضوح إلى ان للحوافز المادية أثر كبير على سلوكه ودواجه للعمل ما دام الإنسان يحس بضغوط حاجاته الأساسية عليه، كالنهاجة إلى القوت اليومي والشراب، والملابس، والسكن المقبول له ولعائلته. وأكدت نظرية الدوافع لمسنون، التي تقدم ذكرها، على ان الإنسان في مثل هذه الظروف يكاد ان لا يستجيب للحوافز المعنوية. لكن ما أن تلبى تلك

الاحتياجات الأساسية بشكل معقول، يخف تأثير الحوافز المادية في التأثير على دافعيته للعمل، وعندما تبرز الحوافز المعنوية إلى السطح كمثار أساسي على دافعيته للعمل. وكلما تحسن المستوى المعاشي المادي للفرد، أزداد دور الحوافز المعنوية في التأثير على دافعيته للعمل أكثر من الحوافز المادية.

يعتمد استخدام الحوافز المعنوية بشكل رئيسي على مبادئ المدرسة الإنسانية في الادارة التي ترى ضرورة التعامل الانساني مع العاملين، ومن ان الفرد يميل ويرغب بالعمل بحماس إذا ما توفرت له أجواء العمل الصحيحة. كما ان نظرية دافع العمل لفرديك هيرزبيرك جاءت لتؤكد سبقتها (نظرية ماسلو)، حيث شخص هيرزبيرك بمحوته ان دافع **Motivators** الفرد للعمل هي^(١):

- الإنجاز Achievement
- الاعتراف Recognition
- العمل نفسه Work itself
- المسؤولية Responsibility
- الترقية Advancement

وبهذا يمكن في التطبيق العملي استخدام بعض الأساليب الآتية في تحقيق تحفيز معنوي للبالغين:

○ تحقيق مشاركة في بعض القرارات

ان إشراك البالغين في عملية اتخاذ القرارات يرفع من معنوياتهم كثيرا، ويعزز لديهم روح الانتهاء للمشأة. وفي الواقع العملي ان إشراك البالغين في وضع بعض تفاصيل خطة المبيعات مثلا يساهم في إنشاج وتطوير الخطة الى حد بعيد بسبب ما يمتلكونه من رؤوساً عملية وواقعية عن السوق، وينفس الوقت

(١) المصدر السابق، كما يمكن ملاحظة الموقع :

خرج الادارة بمصلحة مهمة جدا وهي تبني البائع للخطة وأهدافها لمشاركته في اعدادها .

اما إذا أفترضنا حالة عدم إشراك البائع في وضع الخطة، أو في أقل تقدير عدم إشراكه في تحديد أهداف البيع الخاصة بمنطقته مثلا، فإن ذلك يجعله لأن ينقلب بسهولة على الخطة وواعضيها، ويبدأ بالذمر من ان الخطة وأهدافها غير عملية، وغير واقعية.

○ الاصناف لأرائهم ومقرراتهم عن المشاكل

ويتحقق التحفيز المعنوي للبائع عن طريق الاهتمام الجاد بـ ملاحظاته عن السوق، والاستماع الى مقرراته بشأن وجود بعض المشاكل التي تعرّض العمل، وللإستفادة حول هذه الفقرة المهمة يمكن الرجوع الى فصل { تحطيط المبيعات / مشاركة العاملين في إعداد الخطة } من هذا الكتاب.

○ تثمين الجهد المميز

يشعر الانسان بلذة الإنجاز عند تحقيق الأشياء التي سعى إليها. وعند تحقيق البائع لأهداف البيع الموضوعة له، أو استطاع ان يزيد عليها فإنه بذلك حقق مكاسبًا لمن شأنه يستحق الثناء عليه. ان مجرد صدور تثمين ولو بسيط من مسؤوله المباشر أو من مدير المبيعات من شأنه ان يجعل معنويات البائع تخلق عاليا .

اما إذا كانت الجهد التي بذلها البائع عبارة حقا، فقد يكون من الأوفق تجسيد الشكر والتقدير لهذا البائع وأمثاله، كان يكون التثمين علناً ومحضور عدد من المسؤولين في الادارة العليا والزملاء، ومعززاً بهدية عينية.

○ إناثة مسؤوليات واضحة للمميزين

تقدّم في أعلى، ان إناثة المسؤوليات بالفرد من شأنه ان يرفع المعنويات ويحفزه على العمل. ومن مصلحة العمل الاستفادة من قابليات المميزين من

الباعة باناطة مسؤوليات لهم تزيد من حماستهم للعمل وتحقيق درجة عالية من الرضا الوظيفي، فمثل هذا الفعل يوظف في حقيقته أكثر من دافع للعمل: فهو إناطة مسؤولية من جهة، وإعتراف بقدرات البائع من جهة ثانية، وتوثيق البائع بالعمل نفسه من جهة ثالثة.

○ خلق الفرص للترقية

بما ان الترقية هي أحد أساليب التحفيز المعنوي المؤثرة لدى العاملين ومنهم البائعين، فيجب ان يستخدم هذا الأسلوب بشكل نافع بترقية البائعين المميزين الى مواقع أعلى، أو توسيع نطاق عملهم كالأشراف على منطقة بيع أو زبائن آخرين، أو الإشراف على تطوير أحد البائعين.

وفي هذا الصدد قد تحتاج المنشأة إلى اعتماد سياسة ملء الشواغر بواسطة منتسبي المنشأة، وليس بالتعيين من الخارج. وقد يتغدر على الادارة اجراء ترقيات لعدم وجود شاغر، وعندها قد يصار الى إجراء ترقية للبائع وإن اقتصر ذلك على العنوان فقط، كمنع أحد البائع مثلاً عنوان بائع أقدم ثميناً لجهوده.

○ إتاحة فرص للتدريب

ان الحاجة لتدريب العاملين والبائعين حاجة ماسة ومفروغ منها، لأنها تلي احتياجات الفرد وعمل المنشأة. الا انه المراد من هذه السطور هو تسليط الضوء على دور التدريب في تحفيز العاملين على العمل. ولتوسيع ذلك، ينبغي ان نستذكر ان حاجة التعبير عن الذات تتعكس في تكريس المرأة جل تفكيره ووجهه ووقفه لعمله بسبب شعرره بالملتعة الكبيرة، وتجير طاقته الكامنة وهو يؤدي عمله. والتدريب مثل هؤلاء الأشخاص هو الفرصة لتوسيع الأفق، وتطوير الذات في المجالات التي يستهويها ذلك الفرد وليس مجالات أخرى. ان هذه الحقيقة تجعل هذا الفرد ان يقبل على التدريب بنفس

منفتحة ورغبة عارمة في التعرف على تفاصيل العمل الذي يمارسه بحيث يتحول التدريب بذاته إلى حافز للعمل لدى البائع.

الشكل (2)

أساليب تحفيز البائع

حافز مادي	حافز معنوي
دفع الأجر بالعمولة	المشاركة في بعض القرارات
الجمع بين الراتب والعمولة	الإصغاء لأرائهم ومقدراتهم
نظام للحوافز	تمثيل الجهد المميزة
مبارة للبائعين	إنانطة مسؤوليات
حوافز إضافية	الترقيات
-	التدريب

الفصل الثامن
تقييم المبيعات واداء العاملين



تقييم المبيعات وأداء العاملين

ان وظيفة المبيعات في المنشأة هي وظيفة تنفيذية وأساسية في المنشأة، وتعتمد المنشأة في استمرارية بقائها أو نجومها على حسن أداء هذه الوظيفة. وهذا فأن تقييم أداء المبيعات فيها يستحق كل عناية واهتمام من قبل الادارة العليا وادارة المبيعات، وبالتعاون مع الاقسام الأخرى، خصوصاً القسم المالي والحسابات. ولأهمية هذا الموضوع كما ذكرنا، فأن عملية التقييم تعتمد أكثر من أسلوب وصيغة بحيث تتكامل جميعها لتقديم صورة واقعية عن أداء المبيعات، ولذلك يتناول هذا الفصل المخاور الآتية :

- مفهوم وأهمية الرقابة على المبيعات، والأسس التي تقوم عليها، وكونها نظام للمعلومات يخدم الادارة في اتخاذ القرارات.
- أنواع تقارير الرقابة على المبيعات واستخداماتها سواء كانت يدوية أو مكتبة .
- أساليب تحليل المبيعات مع بعض النماذج .
- الرقابة على كلف المبيعات .
- أسابيع تقييم أداء البائعين

مفهوم وأهمية الرقابة على المبيعات

من أجل ضمان تفزيذ الخطط المنشورة بشكل سليم، ينبغي وضع الآليات المناسبة التي تومن للمدير تفزيذ مراحل الخطة بالتوقيتات المرسومة. ولأجل هذا تعتبر الرقابة الادارية كأحد الوظائف الأساسية لكل مدير، ويقترب مصطلحها وأسمها بالعملية التخطيطية، وهذا يشيع استخدام مصطلح التخطيط والرقابة في الأوساط الادارية .

والرقابة الادارية هي العملية المستمرة في مقارنة الاجاز الفعلي مع المخطط من أجل تحديد الإختلافات ان وجدت، واتخاذ الاجراءات التصحيحية لمعالجتها.

وبالتمعن جيدا في التعريف المقدم نجد ان جوهر الرقابة الادارية يقوم على الأسس الآتية:

• مقارنة الإنجاز الفعلي مع المخطط

الأساس الأول للعملية الرقابية هو اجراء مقارنة بين النجز الفعلي مع ما هو مخطط. وهذا يعني تعلم ممارسة عملية رقابية من دون وجود خطة موضوعة سلفا، فلا رقابة من دون خطة. ولغرض القيام بعملية المقارنة يصار إلى اعتماد الأهداف المدرجة في الخطة كمعايير لقياس الإنجاز الفعلي.

• تحديد الاختلافات

والأساس الثاني في عملية الرقابة الادارية هو تحديد الاختلافات الناجمة عن عملية المقارنة أيتها كان موقعها وحجمها، سواء كانت في حجم المبيعات الكلية للمنشأة، أو على مستوى قطاع من سوق، أو زيون، أو لشهر أو مدة زمنية محددة.

• معالجة الاختلافات

والأساس الثالث في عملية الرقابة هو العمل على معرفة أسباب حصول الاختلافات في تنفيذ الخطة، فقد يكون هناك سبب واحد أدى إلى حصول كافة الاختلافات، أو ان يكون هناك مجموعة أسباب. والادارة الحاذقة تسعى فورا لتشخيص تلك الأسباب واتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجتها قبل تفاقم الأمور. فالغاية من عملية الرقابة ليست تشخيص الاختلافات فحسب، وإنما معالجة الاختلافات أيضا.

• استمرارية العملية

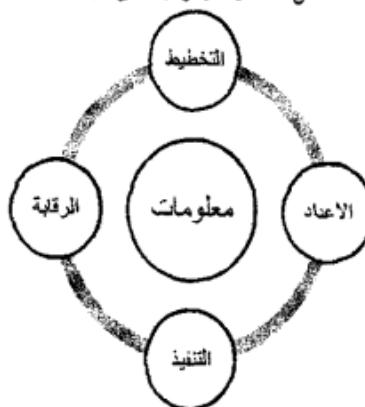
ان عملية الرقابة الصحيحة هي عملية مستمرة، غير منقطعة، فعملية تشخيص الاختلافات و المعالجة السريعة لها هي التي تحول دون تفاقم الاختلافات في تنفيذ الخطة بالخطوة. فلو أفترضنا مثلا ان أحد المدراء يفهم خطأ ان الرقابة

على الخطة السنوية تعني مقارنة الإنجاز الفعلي مع المخطط عند نهاية العام فقط، فسيكون الأمر عليه مستحيلاً حيث لا تدارك الالخارفات ومعالجتها، فقد فات الأوان.

ان الرقابة على المبيعات شأنها شأن أي ممارسة رقاية أخرى ووظيفة من وظائف المدير، فمدبر المبيعات بمثابة ماسة لمارسة هذه الوظيفة للتحقق من سلامة تنفيذ خطة المبيعات وفق الأهداف والتوقعات الزمنية الموضوعة لها. وهنا لابد من الاشارة الى دور في بالغ الأهمية للرقابة، فهي بالإضافة إلى دورها الحيوي في معالجة الالخارفات المحتملة في تنفيذ خطة المبيعات الحالية، فإن لها دور حيوي آخر يصب في بناء الخطة القادمة على أسس سليمة من خلال تشخيص أسباب الالخارفات وغيرها من الأسباب التي قد تكون قد فاتت على واضح خطة المبيعات السابقة، وتغذية تلك المعاومات الى الجهة المكلفة بوضع خطة المبيعات القادمة، وبذلك يتحقق ترابط وتكامل بين العملية التخطيطية للمبيعات وبين عملية الرقابة على تنفيذها.

(1) الشكل (1)

تكامل التخطيط والرقابة على المبيعات



وأجل ممارسة الرقابة على المبيعات، يحتاج المدير إلى وضع الآليات المناسبة لذلك إنطلاقاً من كون الرقابة على المبيعات هي في حقيقتها نظام للمعلومات يخدم الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

الرقابة على المبيعات: نظام معلومات

تحتوي عملية الرقابة على المبيعات على كافة مقومات نظام المعلومات الادارية. فالنظام بمفهومه العام هو في حقيقته مجموعة عناصر متراقبة بعضها بعض لتحقيق غاية معينة. أما المعلومات فهي مجموعة الحقائق والبيانات. وبهذا يكون مفهوم نظام المعلومات هو مجموعة البيانات والتعليمات والإجراءات التي تجمع و تعالج البيانات و تحللها وتتوفرها إلى موقع ادارية في المنشأة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي تخدم العملية الادارية. ولا يشترط بنظام المعلومات ان يكون مكتباً على الحاسبة الالكترونية، فقد يكون نظام المعلومات صغيراً ويسطاً، وقد يكون كبيراً ومشعوباً تدعوه الضرورة الى مكتنته على الحاسبة .

يحتاج وضع نظام رقابي على المبيعات (نظام للمعلومات) الى المباديء الآتية :

- * تحديد الهدف - ماذا نراقب ؟
- * تحديد المعاير (المقياس) التي يتسمى بواسطتها مقارنة المبيعات الفعلية - المقارنة مع ماذا ؟
- * تحديد البيانات المطلوبة الازمة لعملية المقارنة، ومصادر الحصول عليها.
- * ثبيت دورية كل تقرير، ومن يعده، ومن يستفيد منه- الجهات التي تستلم التقرير؟
- * توضيح تفاصيل المعلومات الازمة لكل تقرير.
- * الدقة في ثبيت المعلومات.
- * السرعة في تداول المعلومات - رفع التقارير واتخاذ الاجراء المناسب كي يتسمى معالجة الاغرافات قبل تفاقمها .

وتجدر الاشارة إلى ان دورية تقارير الرقابة على المبيعات، كقاعدة عامة، تكون أكثر تكرارا كلما تقرينا إلى قاعدة المerm الاداري التي تتعامل ببيانات المبيعات اليومية، في حين قد لا تتعامل الادارات العليا إلا بتقارير عن المبيعات الشهرية. لكن الضرورات العملية تسمح بالخروج عن هذه القاعدة عند الحاجة مثل: تقلبات السوق، دخول منافس جديد إلى الأسواق، طرح منتوج جديد من قبل المنشأة إلى السوق. ففي مثل هذه الحالات الاستثنائية نرى أن الخرسن والواجب يدفعان مدير المبيعات والادارة العليا على متابعة سير المبيعات بشكل مكثف وحتى على مستوى اليوم الواحد.

ولابد من الإشارة أيضا إلى ان تفاصيل المعلومات التي تتضمنها التقارير إلى الادارات العليا تتقلص بارتفاع مستوى الموقع الاداري، بعكس الادارات الوسطى فيما دونها التي تستلم تقارير أكثر تفصيلا. فالملبدأ في ذلك هو ان اهتمام الادارات العليا يتوزع على جوانب عديدة من انشطة المنشأة، ولا يقتصر على المبيعات فحسب. الا ان الادارة العليا اذا لمست وجود الخراف في المبيعات يستدعي منها الخوض في تفاصيل أكثر، فبإمكانها حيثذا طلب تلك التفاصيل من الادارات الأدنى. وتوجد بعض من الممارسات في الشركات الكبيرة التي لا ترفع فيها إلى الادارات العليا تقارير عن تقدم العمل في الحالات الاعتيادية اي عندما تكون الانجازات مطابقة للمخطط (مع وجود الخراف ضئيل مسموح به) لأن المبدأ المعمول به هو ان التنفيذ مطابق للمخطط. وفي هذه الحالات لا ترفع التقارير الرقابية إلى الادارة العليا إلا في حالة وجود اغراقات في التنفيذ، وهذا ما يطلق عليه مصطلح الادارة بالاستثناء Management by Exception

تقارير الرقابة على المبيعات

ان المصدر الأساسي لبيانات المبيعات هو قائمة المبيعات التي تحرر عند المجاز صفة المبيعات مع الزيتون سواء كان فردا أو مؤسسة أو وسيطا تجاريا. ان قائمة

المبيعات تحتوي { أو يجب ان تحتوي } على كافة تفاصيل صفة البيع: اسم فرع المنشأ أو مكتب المبيعات الذي ثبت في عملية البيع، اسم الزبون، تاريخ عملية البيع، اسم المنتج المباع، الكمية المباعة وقيمتها، اسم البائع. وفي حالة ان المنشأة تتعامل بموجب له عدد من الأحجام أو القياسات أو العبوات فيبني تعريف نوع قياس أو حجم المنتج المباع في قائمة المبيعات وفقا للتصنيف المعتمد في المنشأة .

ان قائمة المبيعات بسبب المعلومات التي تتضمنها تشكل أهمية أساسية لنظام المعلومات الخاصة بالمبيعات. فإذا كانت المنشأة تعتمد في عملها التقنيات الالكترونية (الخاصة) في معالجة البيانات، فإن قائمة المبيعات تشكل اللبنة الأولى في مدخلات نظام المعلومات الخاص بالمبيعات، كما ان لقائمة المبيعات نفس الأهمية للمنشأة إن كان نظام المعلومات المعتمد لديها يدويا. في كل النماذج (اليدوي والالكتروني) تعتبر قائمة المبيعات الأساس لنظام المعلومات الخاص بالمبيعات .

ان تقارير المبيعات المعتمدة في المنشآت لا يمكن ان تكون متطابقة او متشابهة بسبب التباين في طبيعة النشاط والتباين في احتياجات الادارات للمعلومات، وهذا التباين ناجم عن التباين في طبيعة السلع (استهلاكية او انتاجية) من منشأة إلى أخرى، عدد السلع التي تتعامل بها المنشأة، التباين في طبيعة تنظيم المنشآت، وجود او عدم وجود فروع او مكاتب بيع لدى المنشأة، نوع منافذ التوزيع المعتمدة. ان جميع هذه العوامل، منفردة او مجتمعة، تؤثر بشكل او آخر على نوع المعلومات التي تحتاجها الادارة للرقابة على المبيعات، وعلى شكل التقارير، وعلى مسارات رفتها. الا أنه لا بد من الاشارة والتاكيد من ان التباين في احتياجات الادارات للمعلومات لا يلغى أبدا الشابه الكبير في طبيعة المعلومات والتقارير التي تحتاجها تلك الادارات لرقابة المبيعات. ومن أمثلة هذه التقارير الآتي:

التقرير الشهري للمبيعات

يحتاج مدير المبيعات إلى مراجعة الأداء الفعلي للمبيعات عند نهاية كل شهر، ولأجل أن تكون هذه المراجعة هادفة وذات قيمة ينبغي مقارنة كمية المبيعات المتحققة مع ما هو مخطط لنفس الشهر الذي هو بمثابة المقياس لأداء قسم المبيعات خلال الشهر المنقضي. وقد دفعت الخبرة والتجربة العملية بعض الادارات ان لا تكتفي بمقارنة المبيعات الفعلية مع ما هو مخطط لها لنفس الشهر، بل تقارنها بالمبيعات الفعلية للشهر السابق أو مع مبيعات نفس الشهر من السنة الماضية. وبعض من الادارات من يفضل مراقبة تطور المبيعات الفعلية المتراكمة منذ بداية العام، وهي تمثل مجموع المبيعات لكافه الأشهر السابقة، انظر نموذج التقرير رقم (2).

تخدم المعلومات الواردة في هذا التقرير مدير المبيعات ومساعديه، وكذلك الادارات العليا. وتتيح المعلومات الواردة فيه التتحقق من أداء المبيعات وتشخيص مقدار الاختلافات للشهر بحيث تستطيع الادارة معالجتها قبل فوات الأوان. ويستطيع الادارة ان ارتأت وجود الضرورة، ان تجعل هذا التقرير الرقابي نصف شهري أو أسبوعي.

التقرير رقم (2)

مجموع مبيعات شهر (آذار)

كمية المبيعات الفعلية للشهر السابق	كمية الالغاف	كمية المبيعات المخططة للشهر	كمية المبيعات للشهر الحالي	المتغيرات
71222	(-) 595	72000	71405	من
12800	(+) 66	12500	12566	ص

تقرير المبيعات حسب قطاعات السوق

ان الرقابة على المبيعات يجب ان لا تقتصر على مراقبة مجموع المبيعات الشهرية لكامل السوق فحسب، فالسوق يتكون من قطاعات مختلفة حسب التقسيم الذي تعتمده الادارة. فقد يقسم السوق الى ثلاث مناطق (شمالية، ووسطى، وجنوبية) او اكثر من ذلك، او ان يقسم السوق حسب التقسيمات الادارية للدولة، كالمحافظات مثلا، انظر نموذج التقرير رقم (3).

يهدف هذا التقرير الى التتحقق من تنفيذ خطة المبيعات بشكل سليم، وتشخيص القطاع الذي تحدث فيه الالخارفات. فعند حدوث إغراق ما في مبيعات السوق الاجمالي، قد يصعب فيه على ادارة المبيعات تشخيص القطاع الذي حدث فيه إغراق في المبيعات، خصوصا إن كانت الالخارفات موزعة على أكثر من قطاع من السوق. ومن خلال هذا التقرير تتمكن الادارة بسهولة تحديد قطاعات السوق التي تختلفت او تجاوزت فيها المبيعات المخطط .

يستفيد من هذا التقرير مدير المبيعات وكذلك مدراء او مسؤولي القطاعات المختلفة للسوق حيث يوفر لهم صورة عن مستوى الأداء، ويخلق لهم الحوافر لتحقيق أداء أفضل. ويمكن للادارة العليا ان تستفيد من هذا التقرير أيضا، خصوصا في حالة وجود اغراقات ملموسة في مبيعات اجمالي السوق، ورغبة الادارة العليا في تشخيص القطاعات التي حدثت فيها الالخارفات، وحجمها.

(3) التقرير رقم

المبيعات حسب قطاعات السوق / شهر آذار

مبيعات المتجر من		مبيعات المتجر من		قطاعات السوق (المحافظات)	
المخططة	الفعلية	المخططة	الفعلية		

يستفيد من هذا التقرير مدير المبيعات وكذلك مدراء أو مسؤولي القطاعات المختلفة للسوق حيث يوفر لهم صورة عن مستوى الأداء، ويخلق لهم الحواجز لتحقيق أداء أفضل. ويمكن للادارة العليا ان تستفيد من هذا التقرير أيضاً، خصوصاً في حالة وجود اخترافات ملموسة في مبيعات اجهالي السوق، ورغبة الادارة العليا في تشخيص القطاعات التي حدثت فيها الاختلافات، وحجمها.

تقرير المبيعات حسب الزبائن

لأجل ضمان تنفيذ خطة المبيعات بشكل جيد يتطلب الأمر التركيز على المبيعات المتحققة إلى بعض الزبائن الرئيسيين، أو كافة الزبائن في حالة ان المنشآة تعامل بالسلع الانتحاجية كالماكن والمعدات الخاصة. ففي حالة بعض السلع الانتحاجية يكون عدد الزبائن محدود نسبياً، وكل زبون له ثقله في حسابات المنشآة مما يتطلب تركيز ادارة المبيعات على الزبائن وليس على المناطق الجغرافية أو قطاعات السوق كما هو الحال في سوق السلع الاستهلاكية

التقرير رقم (4)

المبيعات حسب الزبائن / شهر آذار

مبيعات المنتج ص		مبيعات المنتج س		الزبائن
المخططة	الفعلية	المخططة	الفعلية	

في الحالات التي يشكل فيها الزبون بمفرده (سواء كان كياناً معتبراً أو شخصاً) أهمية خاصة بالنسبة لمبيعات المشاة، فإن نموذج التقرير (4) يمكن أن يتيح للادارة مراقبة سير المبيعات، ومراقبة الاختلافات على مستوى الزبائن. ويستفيد من هذا التقرير مدير المبيعات بالدرجة الأولى، وكذلك مندوبى المبيعات الذين يتبعون الزبائن.

تقرير تطور المبيعات الشهرية

ان تقارير الرقابة التي أشرنا اليها أعلاه تقارير حيوية لتحقيق رقابة فعالة على المبيعات. الا ان تلك التقارير بطبعتها تركز على بعض جوانب او جزئيات خطة المبيعات، مما يستدعي إيجاد أداة رقابية توفر النظرة الشمولية على التنفيذ، وهذا ما يمكن توفيره بالنموذج رقم (5) الذي يمكن ان يوفر نظرة شاملة عن تطور المبيعات من خلال :

- متابعة المبيعات المتحققة للأشهر السابقة .
- مقارنة المبيعات الفعلية بكل شهر مع ما هو مخطط له .
- متابعة المبيعات المتراكمة الفعلية منذ بداية العام لغاية الوقت الحالي .
- متابعة تطور المبيعات المتراكمة الفعلية مع المخطط عبر الأشهر الماضية، ولحينه

التقرير رقم (5)

تطور المبيعات الشهرية

الشهر	مبيعات المتوجه			مبيعات المتوجه		
	المتر架مة	المخططة	الفعلية	المتر架مة	المخططة	الفعلية
كانون الثاني						
شباط						
آذار						

وأخيراً لابد من اعادة التأكيد من ان التقارير الرقابية التي تقدم ذكرها اعلاه ما هي الا نماذج يمكن ان يستفاد منها في تصميم التقارير المناسبة لعمل كل منشأة وفقاً لطبيعة تفاصيل عملها ومتطلباته.

تحليل المبيعات

ومن الأساليب المستخدمة في تقييم نشاط المبيعات هو ما يعرف بتحليل المبيعات الذي هو عبارة عن طريقة تقوم على جمع وتبسيط بيانات مبيعات المنشأة، ودراستها عن طريق إجراء مقارنات عديدة، كأن تقارن مبيعات فترتين زمنيتين، أو إجراء مقارنات مع بيانات خارجية ذات علاقة بالمبيعات. وفي كثير من التطبيقات تقوم عملية تحليل المبيعات على تجزئة المبيعات إلى وحدات أصغر لأغراض المقارنة. ان تجزئة المبيعات الى وحدات أصغر (مثلاً حسب الأشهر أو مناطق البيع، أو حسب الزبائن، أو مندوب المبيعات، أو غير ذلك) يكشف عن مكانن الخلل واسباب الاعيرافات في التنفيذ، كما قد يكشف عن الفرص الواعدة في السوق والأداء المتميز في الأداء. ولأجل ان تكون عملية تحليل المبيعات ناجحة ومجازية، يجب ان تكون هادفة في اطارها العام وفي جزئياتها.

ويضوء ما تقدم من مفهوم تحليل المبيعات، يستطيع القارئ الكريم ان يدرك ان ما تقدم ذكره في الصفحات السابقة من هذا الفصل تحت عنوان "الرقابة على المبيعات" وما تضمنه ذلك من مقارنات، هو في حقيقته أنواع من أساليب التحليل للمبيعات. الا ان الأساليب التي تقدم ذكرها لها هدف جوهري هو التتحقق من تنفيذ خطة المبيعات بشكل سليم ومتطابقة للخطة، وتشخيص الامور الخاطئة ومعالجتها. وعلاوة على ما تقدم، توجد أنواع وشكال أخرى من تحليل المبيعات التي تتواجد منها الادارة معرفة موقع نشاط مبيعات المنشأة في المحيط العام للمنشأة، ومحاولة معرفة الاتجاهات العامة لمستقبل مبيعات المنشأة. ومن أهم هذه الأنواع، الآتي :

• حصة المنشأة في السوق

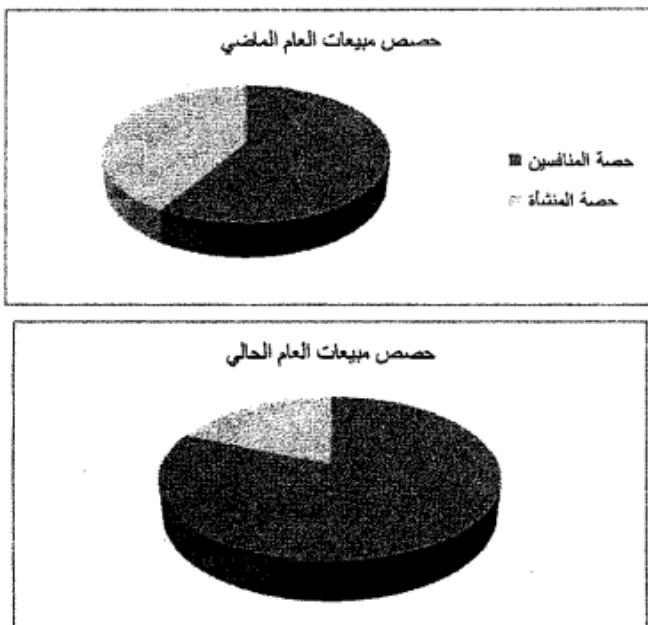
تقوم هذه الطريقة على مقارنة مبيعات المنشأة السنوية مع مبيعات المنافسين لفرض معرفة حجم حصة المنشأة من أجمالي حجم السوق. ان اجراء هذه المقارنة تتوضع للادارة أهمية الحجم النسبي للمنشأة في السوق من حيث حجم المبيعات التي تحققها المنشأة، فهل هي تحتل الموقع الأول، أو الثاني أو غير ذلك. ان تشخيص حجم حصة المنشأة من السوق يعطي مؤشرًا عن حجم الدور القيادي الذي يمكن ان تمارسه المنشأة في السوق.

ان معرفة حصة المنشأة من السوق تتيح للادارة معرفة تطور تلك الحصة زيادة او نقصاناً، وفي ذلك اهمية في بالغ الخطورة لمستقبل المنشأة. ان مقارنة حصة المنشأة مع حصص المنافسين تتيح للادارة معرفة مستوى أداء المنشأة مقارنة بالأ الآخرين. ان غلو مبيعات المنشأة سنويًا هو ظاهرة جيدة ومطمئنة في نفس الوقت، الا ان ذلك لوحده لا يكفي ما لم يقترن بمراقبة تطور حصة المنشأة من المبيعات الى السوق. فبالرغم من المبيعات المتباينة سنويًا، قد تكون حصة المنشأة في تراجع في السوق بسبب ما، انظر الشكل (6). فقد يكون أجمالي الطلب في السوق قد حقق زيادة كبيرة نسبياً، وتتمكن المنافسون من كسب غنائم تلك الزيادة في الطلب بشكل يفوق ما تمكنت عليه المنشأة

من زيادات في مبيعاتها، فاصبحت الرؤيا الظاهرية لأداء المنشأة تبدو بأن المنشأة تكنت من تحقيق ثروة في مبيعاتها (وهذا صحيح فعلاً)، الا انه في واقع الحال تراجعت حصة مبيعات المنشأة الى السوق بفعل ان اداء المنافسين كان أكثر فاعلية مما مكنهم ان يقطفوا معظم ثمار زيادة الطلب في السوق، وان يقتطعوا أيضاً جزءاً من حصة مبيعات المنشأة .

(6)

مقارنة حصص المبيعات في السوق



وتحقق منفعة أعلى لادارة المبيعات والمنشأة ان تعرف على تفاصيل حصة المنافسين بشكل جزاً كي يمكن التعرف على تطور حصة كل منافس في السوق، انظر الشكل (7) .

الشكل (7)

مقارنة حصة المنشأة من السوق (%)

العام الحالي	العام الماضي	البالغون
10	41	المنشأة
42	31	المنافس (أ)
24	18	المنافس (ب)
24	10	المنافس (ج)
100	100	المجموع

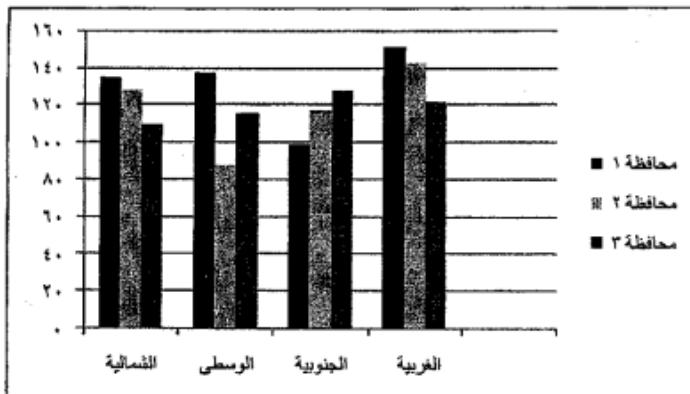
• حصة الفرد من متوج المنشأة

تقوم هذه الطريقة على استخراج معدل مشتريات الفرد أو الاستهلاك السنوي للفرد من المتوج ومقارنته من قطاع سوقي إلى آخر، أو حسب المحافظات، كما موضح بالشكل رقم (8)

ان مثل هذه المقارنات يمكن ان تتيح للادارة تحديد مناطق البيع التي فيها فرص لتحسين أداء المبيعات، كما تكشف بنفس الوقت عن المناطق التي كان فيها الأداء فوق المعدل. ومثل هذه المقارنات يمكن ان تجري لمختلف المنتجات والخدمات، مثل معاجين الأسنان (غرام / مجموعة أفراد) أو وثائق التأمين (وثيقة / مجموعة أفراد)، وهكذا لبقية السلع الأخرى .

الشكل رقم (8)

عدد الهواتف الخلوية لكل 100 شخص - حسب المحافظات



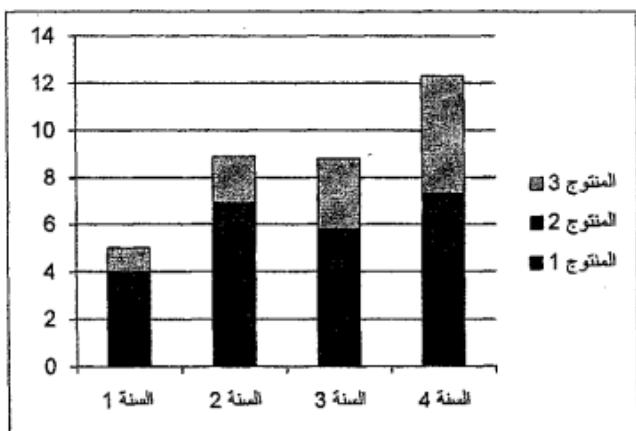
• حصة المتوج من سلة العائد

ان الغالية العظمى من المنشآت تعامل بأكثر من سلعة واحدة، إنتاجاً أو تسويقاً. وحتى في المنشآت الخدمية نجد ان المنشأة الواحدة تقدم لزياراتها أكثر من خدمة واحدة.

ولا شك ان تباين تلك السلع في درجة رواجها في السوق. ويلاحظ انه في بعض الحالات، ان هذا التباين قد يبلغ جدا خطيرا للحد الي يشكل خطرا على مستقبل المنشأة وذلك بسبب احتمال تراجع إيرادات مبيعات المتوج الرايج فقط الذي يمكن ان يقوض إيرادات المنشأة بالكامل بسبب ما تشكله تلك الإيرادات من نسبة عظيمة من مجموع إيرادات كافة المنتجات. ومثال على ذلك ما توصلت إليه شركة نادر للم المنتجات الغذائية - العاملة في العراق- بمساعدة جهة استشارية من أن مصدر عوائدها المالية من مبيعات متوج عصير سانكواك يشكل بشكل أكثر من 80% من مجموع مبيعات حوالي عشرة منتجات تنتجه الشركة. ان وضعا كهذا من شأنه ان

يدق ناقوس الخطر لدى الادارة لأن ذلك يعني ان أي تراجع بسيط في مبيعات المترج الأول لدى المنشأة، نتيجة تغير في أذواق المستهلكين أو ظهور منافس جديد في السوق أو لسبب آخر، من شأنه ان يزلزل الوضع المالي للمنشأة، حتى وان كان ذلك التراجع بسيطا.

شكل رقم (9)
تحليل مبيعات المنتجات حسب العائد



ان مقارنة الإيرادات او الأرباح الفعلية لكل مترج من منتجات المنشأة بشكل مستمر من شأنه ان يكشف للادارة عن مدى توازن إيرادات المنتجات مما يمكنها على اتخاذ الاجراء التصحيحي المناسب. ان الشكل (9) يربينا مثلا حالة شركة لديها ثلاثة منتجات، تشكل فيها إيرادات المترج رقم (1) حصة الأسد من جمجمة الإيرادات، مما يشكل خطورة على كيان المنشأة، الا ان الادارة تمكنت على مدى سنوات قليلة تحقيق توازن في تشكيلة سلة الإيرادات .

الرقابة على كلف المبيعات

تطلب عملية التخطيط تعبئة الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف الموضوعة. وبما ان الموارد المتاحة للمنشأة هي دوماً موارد محدودة، فلابد من العقلانية في كيفية توظيفها أثناء التخطيط، وفي كيفية التصرف بها أثناء تنفيذ الخطة.

ونفقات نشاط المبيعات شأنه شأن أي نشاط آخر في المنشأة يحتاج الى التمحیص والمراقبة، حيث ان ترك عملية الإنفاق من دون رقابة يمكن ان يلحق ضرراً فادحاً بنشاط المبيعات خصوصاً، والمنشأة عموماً. ويمكن تلخيص أهمية الرقابة على نفقات المبيعات بالآتي :

○ الحيلولة دون زيادة التكاليف

ان الرقابة المستمرة يحول دون الإنفاق غير المبرر، ويعمل على تلافي تجاوز الإنفاق على ما هو خطط وسمسوح به .

○ دعم القدرة التنافسية للسلعة

ان زيادة النفقات تعني زيادة في سعر السلعة، والزيادة في سعر السلعة يعني إضعاف لقدرة السلعة على المنافسة مما يعني تدهور المبيعات. لهذا فإن السيطرة على نفقات المبيعات تساهم بالنتيجة في خفض سعر السلعة. وهنا تستحق الاشارة الى أنه يجب ان لا يستهان بحجم نفقات نشاط المبيعات لأنه من الثابت ان نفقات التسويق (بضمها نفقات المبيعات) هي المكون الأساسي من الكلفة النهائية لسعر السلعة .

○ زيادة الانتاجية

ان السيطرة على نفقات المبيعات يساعد في تحقيق أداء أفضل لنشاط المبيعات بمعيار نسبة الخرجات الى المدخلات، وهذا بدوره يحقق مستوى أعلى لانتاجية عموم المنشأة .

تحتاج عملية الرقابة على نفقات المبيعات إلى معايير واضحة لقياس الإنفاق الفعلي. فعملية الرقابة تعنى مقارنة النفقات الفعلية مع النفقات المخططة لتحديد الاختلافات ومعالجتها. ويجب أن يتوفّر عنصر الاستمرارية بنظام الرقابة من أجل ضمان رسم توقعات صحيحة عن الاتجاه التصاعدي للإنفاق وأحتمال وقوع الاختلافات، كي يباح تلافيها بوقت مناسب قبل وقوعها.

ان الحاجة للسيطرة على نفقات المبيعات، تفرض على الادارة التخطيط المسبق لها (موازنة المبيعات)، إذ لا يمكن ممارسة عملية رقابة صحيحة من دون أهداف ومعايير واضحة.

تقييم أداء البائعين

من المسؤوليات التي تقع على عاتق مدير المبيعات هي مسؤولية تقييم أداء العاملين في المبيعات التي يجب أن يقوم بها للتحقق من ان جهود البائعين تجري في المسار الملائم لحمل انشطة المنشأة. ومن الواضح ان للمبيعات أهمية كبيرة على حيوية ومستقبل المنشأة، فأهميةها للمنشأة تكاد ان تكون كأهمية تدفق الدم في جسم الانسان، فلا حياة من دون تدفقهما. وهذه الحقيقة لوحدها تكفي لأن توضح أهمية تقييم أداء البائعين.

ويفترض مدير المبيعات ان يدرك بأن أداء البائع يتعرض عملياً لعدد غير قليل من المؤثرات، كالرضا الوظيفي والتحفيز ومهارات البيع والخبرة، كما ان بعض الصفات الشخصية للبائع قد تساهم أيضاً في التأثير على أداء البائع كالثقة والاعتزاز بالنفس والجنس والمظهر، وغيرها من العوامل الأخرى. أن وجود مثل هذه العوامل تزيد من مشقة عملية تقييم الأداء لصعوبة معرفة أهمية وقياس أثر كل عامل من هذه العوامل على أداء البائع.

عملية تقييم أداء البائع

ان عملية تقييم الأداء تتضمن الخطوات الآتية :

• تحديد العوامل التي تؤثر على أداء البائعين

ان أهمية وزن العوامل المؤثرة على أداء البائع مختلف من منشأة إلى أخرى وفقا للتبالين الموجود في طبيعة السلعة، والتبالين في طبيعة وخصائص الزبائن، والتبالين في الأساليب المتبعه من منشأة إلى أخرى. وهنا ينبغي لمدير المبيعات ان يحدد أهم العوامل المؤثرة على أداء البائع ذات الصلة بنشاط المنشأة.

• تحديد معايير لتقيم الأداء

يجب ان تستند عملية تقييم على معيار أو أكثر. ان طبيعة نشاط واداء البائع تقضي وضع معايير كمية، وأخرى نوعية .

- المعايير الكمية: وهي معايير تقيس وتعبر عن النتيجة النهائية لتقيم لجهد البائع، مثل حجم المبيعات، عدد طلبات الشراء، المعدل اليومي للاتصالات والزيارات التي يقوم بها البائع. وأهم ما يعتمد في هذا المجال هو مدى نجاح البائع في تحقيق أهداف البيع المحددة لمنطقته البيعية .

- المعايير النوعية: وتقيس مهارات البيع، الخصائص الشخصية للبائع، ومهارات ادارة منطقة/ مناطق البيع المكلف بها البائع، موقف البائع تجاه التدريب. ويمكن ان تدرج تحت هذا العنوان فقرات أخرى حسب أهميتها ووزنها لدى ادارة المنشأة، فقد ترى الادارة أهمية خاصة لمعايير مثل: المبادرة والسلوك الإيجابي ، وتعني مبادرة البائع بإشعار المنشأة عن بعض القواهر والمؤشرات في السوق التي تعكس مؤشرات عن المنافسين وحركة الأسعار وغيرها. فهناك بائع لا يذكره لنفسه، هذه القواهر، وهناك بائع سريع الالتفاظ لها، لإشعار الادارة بها .

• مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير الموضوعة

تمثل هذه الخطوة لتبسيط التقييم وتقوم على اجراء مقارنات عملية بين الأداء الفعلي للبائع وبين مجموعة المعايير المعتمدة للتقييم، وتشخص مساحة الاختلافات الموجودة سواء كانت سلبية أو ايجابية.

• اتخاذ القرارات المناسبة

بعد اجراء مراجعة طبيعة أداء البائع وتحديد مستوى أدائه، يفترض مدير المبيعات أو من يقوم مقامه ان يتبع القرارات المناسبة للمواقف المختلفة.
يفترض مدير المبيعات ان يراجع نتائج تقييم الأداء مع كل بائع، ليشن مواضع النجاح لديه، ومناقشة أسباب تغير الأداء في بعض المواقع، والاستماع الى وجهة نظر البائع. وأذا تبين لمدير المبيعات :

- وجود هبوط واضح في الأداء، فإن ذلك يستدعي وضع الصيغ المناسب للتغلب على المبوط في الأداء. ولا شك ان لكل حالة وعلاجه المناسب، لكن يجب ان لا ينفي عن بال الادارة بالتعويل على التدريب في معالجة معظم حالات المبوط في الأداء .

- وجود أداء عزيز للبائع، وفي هذه الحالة ينبغي تشجيع جهد ذلك البائع باحدى طرق التحفيز المادية والمعنوية (راجع فصل تحفيز البائعين من هذا الكتاب) حتى وان كان للمنشأة نظام للحوافز .

حيى يكون التقييم فاعلا

لا شك ان الغاية الأساسية من تقييم أداء البائع هو الحافظة على الارتفاع بأداء جميع البائعين. فإن كان الأداء للبائع متواضع يقوم ويصحح، وإن كان جيدا يحافظ عليه ويتطور للأحسن، وإن كان إستثنائيا يكرم البائع. وفي الممارسة العملية تقع هفوات أثناء عملية التقييم وما بعدها، تؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقة لعملية

التقييم، بل وتؤدي الى انكسار المعنويات أحياناً. ولأجل ذلك، يجب مراعاة بعض الحقائق واللاحظات :

- فهم واستيعاب البائع لآلية التقييم، وأهمية المعايير المتعددة للمنشأة .
- عدم اغفال اجراء مراجعة للتقسيم مع البائع نفسه، مع التحليل بالهجة ونبرة إيجابية تنم للبائع عن الرغبة في مد يد العون للبائع في حالة وجود هبوط في أدائه .
- عدم الانتهاص من جهد البائع أمام زملائه .
- عند وجود نية لمديري المبيعات والادارة على تكريم واحد او أكثر من البائعين تمثيناً لجهودهم المميزة، يجب توفير الوضوح الكافي للبائعين جيّعاً عن أسباب ومبررات تكريمه هؤلاء الباعة. ان عدم توفر القناعة لدى البائعين بتكريمه أحد زملائهم عن جهد قام به، قد يخلق الاحساس بالغبن لديهم و بذلك تحول عملية التحفيز الى عملية خلق الاحباط لدى الزملاء. وهذا يقتضي من الادارة العناية الفائقة عند اجراء التقييم من جهة، وإقناع الزملاء بشرعية تأهل زملائهم للتكريم من جهة ثانية كي يخذلو حذوه.

أساليب التقييم

يعتمد أسلوب التقييم إلى حد بعيد على طبيعة النشاط الذي يمارسه البائع، وعلى نوع المعايير المستخدمة في ذلك. وقد أشرنا في أعلاه إلى ضرورة اعتماد مجموعتين من المعايير في تقسيم أداء البائع، معايير كمية وأخرى نوعية. وأشارنا أيضاً الى ان المعايير الكمية هي معايير مناسبة لقياس أداء البائع في مجالات: حجم المبيعات، عدد طلبات الشراء، المعدل اليومي للاتصالات والزيارات التي يقوم بها البائع. ونلاحظ ان نوع الأداء الذي يؤديه البائع في هذه المجالات هو أداء قابل للقياس، من خلال الرجوع الى بيانات المنشأة في هذا الصدد. وإن لم تكن جميع

البيانات متاحة، يمكن اتخاذ اجراءات أو تعديلات بسيطة داخل المنشأة كي يتساهم توفرها بانتظام .

أما المعايير النوعية فهي معايير لقياس أداء البائع في مجالات مثل مهارات البيع، الخصائص الشخصية للبائع، ومهارات ادارة منطقة/ مناطق البيع المكلف بها البائع، موقف البائع تجاه التدريب. ونلاحظ هنا صعوبة قياس أداء البائع قياساً كمياً كما هو الحال في المعايير الكمية.

وببناء على ذلك، يمكن اعتماد الأسلوبين التاليين معاً في تقييم أداء البائع:

○ الرجوع الى بيانات المنشأة

يناسب هذا الأسلوب تقييم الأداء القابل للقياس بسهولة حيث يمكن للمدير المبيعات الرجوع الى بيانات أداء البائع الفعلية (حجم المبيعات، عدد طلبات الشراء، المعدل اليومي للاتصالات والزيارات التي يقوم بها البائع) ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة .

○ الاستنارة برأي الزبائن والوسطاء

يناسب هذا الأسلوب تقييم الأداء النوعي والسلوكي للبائع. وبما ان الزبائن هم أكثر من يتعامل مع البائع، فهم أكثر من يعرفه. تجمع آراء الزبائن والوسطاء التجاريين بواسطة:

- استبيان رأي الوسطاء والزبائن الرئيسيين عن مجموعة فقرات، منها رأي الوسيط أو الزبون بخدمات البائع. يمكن ان يجري هذا الاستبيان بظرف مغلق، أو بواسطة البريد الالكتروني المباشر مع مدير المبيعات. كما يمكن ان يجري مثل هذا الاستبيان أثناء عقد اللقاءات أو الندوات الدورية التي تعقد لوسطاء المنشأة، حيث يمكن ان يوزع عليهم الاستبيان ليملأ ويرجع الى الادارة بظرف مغلق .

- اللقاءات الشخصية المباشرة التي تم بين الوسيط التجاري ومدير المبيعات أو أحد مساعديه، حيث يمكن أن يثار موضوع تقييم البائع بشكل عفوي أو مباشر، وفقا لما يراه مدير المبيعات. وعندما يستطيع مدير المبيعات أن يستمع إلى ما يراه الوسيط في البائع.

وتجدر الاشارة إلى أن مدير المبيعات وبحكم موقعه يستطيع أن يكون بنفسه إنطباعات عن كل بائع فيما يتعلق بنشاطه النوعي والسلوكي. فبالرغم من الاستعانة والاستنارة بأراء الزبائن والوسطاء، تبقى هناك بعض الجوانب السلوكية التي لا يمكن تخسيسها إلا من قبل مدير المبيعات نفسه، مثل:

- مبادرات البائع بتزويد الادارة بمعلومات عن مستجدات السوق والمنافسين .
- المقترنات البناءة لتطوير العمل .
- الموقف الإيجابي من التدريب .

- 1- American Marketing Association's Websites :
- 2- Dictionary - Marketing Power - American Marketing Association, and: www.marketingpower.com
- 3- Attwood, Peter R, "Planning Distribution System", Gower Publishing Company Ltd, 1983.
- 4- Assail, Henry, "Marketing Management": Strategy and Action", Kent Publishing Company 1985.
- 5- Calvin, Robert J, "Sales Management", McGraw -Hill, 2001.
- 6- Delens, H.H.R; "Principles of Market Research", Grosby Lockwood & Son Ltd; 1970.
- 7- Drucker, Peter, "The Practice of Management", Harper & Row Publishers Inc; 1954.
- 8- Earl, James, James Bright, and Ann Adams (1998), ""In My Opinion: What Gets Graduates' Resumes Short-Listed?" Australian Journal of Career Development, 7 (1) .
- 9- Farrell, Seonaid, and A. Ralph Hakstian (2001), "Improving Sales Force Performance: A Meta-Analytic Investigation of the Effectiveness and Utility of Personnel Selection Procedures and Training Interventions," Psychology and Marketing, 18 (3).
- 10- Fayol, Henri, "Planning", General and Industrial Administration, Pitman Publishing Corp; 1949.
- 11- Goffin, Richard, Mitchell Rothstein, and Norman Johnston (1996), "Personality Testing and the Assessment Center: Incremental Validity for Managerial Selection ", Journal of Applied Psychology, 81 (6) .
- 12- Guittinan and Paul, "Marketing Management" McGraw – Hill Book Company, 1985.
- 13- Hamel, Gary, and C.K. Prahalad (1994), " Competing for the Future: Breakthrough Strategies for Seizing Control of Your Industry and Creating the Markets of Tomorrow ", Boston: Harvard Business School Press.
- 14- Hlavacek and McCuistian, "Industrial Distributors – When, Who, and How?", Harvard Business Review, March – April, 1983.
- 15- Hughes, G.D; "Marketing Management", Addison – Wesley Publishing Company Inc; 1978.

- 16- Huneryager and Heckmanan, "Human Relations in Management", South - Western Publishing Co; 1967.
- 17- Hunter, John, and Frank Schmidt (1990), "Methods of Meta-Analysis: Correcting Error and Bias in Research Findings", Newbury Park, CA: Sage.
- 18- Kootz and O'Donnell, "Management: A Book of Reading", McGraw Hill Book Company, 1971
- 19- Kotler, Philip, "Marketing for Non - Profit Organizations", Prentice - Hall, Inc; 1975.
- 20- Kotler, Philip, "Marketing Management: Analysis Planning, and Control," Prentice - Hall, Inc; 1967.
- 21- Leo Lingham, (4/7/2009), "Human Resources/sales management", <http://en.allexperts.com/q/Human-Resources-2866/2009/4/sales-management.htm>
- 22- Luck, and Ferrel, "Marketing Strategy and Plans: Systematic Marketing Management", Prentice- Hall of India, 1982.
- 23- Maslow, A.H; "A Theory of Human Motivation", The Psychological Review; Vol. 50, 1943.
- 24- McKay, E. S. "The Marketing Mystique", American Marketing Association.
- 25- Powell, William, (2001),"Train Today, Sell Tomorrow", Training and Development ", 1 (September).
- 26- Robertson, Ivan T., and Mike Smith (2001), "Personnel Selection", Journal of Occupational and Organizational Psychology, 74 (4).
- 27- Rosen , Keith, "Coaching Salespeople into Sales Champions", John Wiley& Sons Inc; 2008
- 28- Schaffir and Trenti, "Marketing Information Systems", Amacon, 1973.
- 29- Schwartz, Matthew, "Fundamentals of Sales Management for the Newly Appointed Sales Manager ", American Management Association, 2006.
- 30- Singh, Jagdip,(2005),"Salesperson selection, training, and development: trends, implications, and research opportunities", Journal, March 22 2005.
- 31- Smith, Benson & Rutiglino, Tony, "Discover Your Sales Strengths: How the World's Greatest Salespeople Develop Winning Careers", the Gallup Organization, 2003.
- 32- Stanton, William J; "Fundamentals of Marketing", McGraw – Hill Book Company, 1981.

- 33- Victor P. Buell, "Handbook of Modern Marketing", McGraw – Hill Book Company, 1970.
- 34- Watkins, Lucy, and Lucy Johnston (2000), "Perspectives of Models of Job Performance ", International Journal of Selection and Assessment, 8 (5).
- 35- Weinstein, "Marketing: The Management Way" George Allen and Unwin Ltd; 1985.
- 36- Wilson, R. M. S; "Management Controls in Marketing", Williams Heinemann Ltd; 1973.
- 37- Zoltners, Andris A; "Winning Sales Force", AMACOM, 2009.
- 38- Zoltners, Andris A; Ph.D., & Sinha, Prabhakant, Ph.D., & Zoltners, Gregg A., "The Complete Guide to Accelerating Sales Force Performance ", AMACOM, 2001.

المراجع باللغة العربية

1. باسم الحميري، «مبادئ» وأسس التسويق ، مطبعة عصام – بغداد ، 1988 .
2. باسم الحميري، «التدريب الفعال» دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009 .
3. باسم الحميري، «مهارات ادارية» ، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
4. عبد الوهاب الراوي، «ماهية الادارة والعملية الادارية» ، اصدار المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري – العراق ، 1977 ، صفحة 75 .
5. الدكتور زكي خليل المساعد،«التسويق الحديث»، مطبعة عصام – بغداد، 1978
6. الدكتور فؤاد الشيخ سالم والدكتور السيد متولي حسن، «الاستراتيجيات لوحدات القطاع العام العاملة في تسويق السلع الاستهلاكية في بعض الدول العربية»، المنظمة العربية للعلوم الادارية، 1985
7. الدكتور نظام موسى سويدان، «التسويق المعاصر» ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، . 2010

